جـــامـــعة 20 أوت 1955 << ســكيـكـــدة >>

كـــلـية الحقـوق والعـلـوم السـياسـيـة

قســم العلـــوم السياسيـــة

الدور الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي بعد 2011

مذكـــرة مكملة لنيـل شهـــادة ماستـــر في العلـوم السياسيـة

تخصص: دراســـات إقليميـــة في العلاقات الدولية

إعداد الطالبة: ريـــم نميـــس

إشراف الأستاذ: محـمد زيتونـي

أعضاء لجنـــــة المناقشة:

أ: فيصـل بوالجـــدري	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–
أ: محمـــــد زيتـــونـــي	مشرفا ومقررا	جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–
أ: حمـــــزة سالـــــم	عضوا مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–

السنـــة الجـــامعية: 1436هـ/1437هـ-2015م/2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

"هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ"

* إلى والدي الكريم أطال الله في عمره وبقي نبراسا على رأسي، وإلى والداتي العزيزة التي كانت سندا ودعما لي خلال مشواري الدراسي.

* إلى إخواني الأعزاء ... حسين ... فاروق ... حافظ ... عبد الحق ... وإلى أختي العزيزة ... صليحة ...

* إلى زوجة أخي، وإلى نور البيت الكتكوتة ... آلاء نورسين

* إلى كل عائلة... طكوكي

* إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء وأخص بالذكر صديقتي خديجة وبسمة وجميع الذين ساعدوني من قريب أو من بعيد وإلى كل شرفاء الأمة الإسلامية ...

أهدي هذا العمل

شكر و عرفان

** الشكر والفضل أولا لله، وثم الشكر إلى الأستاذ الفاضل محمد زيتوني لقبوله الإشراف على مذكرتي وعلى نصائحه وتوجيهاته وملاحظته، والشكر الجزيل لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة سكيكدة على دعمهم المتواصل.

*** الشكر لكل العاملين والعاملات بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة.

*** كل زملائي وزميلاتي خاصة زملاء الدفعة.

الخطة المنهجية للدراسة

مقدمة.

الفصل الأول: رؤية وتصورات مجلس التعاون الخليجي لأدواره في الإطار الإقليمي.

المبحث الأول: رؤية دول مجلس التعاون لتطوير العمل الجماعي المشترك.

المطلب الأول: التحول من التعاون إلى الاتحاد.

المطلب الثاني: الإصلاح السياسي في دول المجلس.

المبحث الثاني: رؤية المجلس الاستراتيجية لمواجهة التحديات.

المطلب الأول: تطوير المنظومة العسكرية الجماعية.

المطلب الثاني: توسيع عضويه مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الثاني: التحديات الجديدة التي يواجهها مجلس التعاون الخليجي بعد 2011.

المبحث الأول: التحديات التي يواجهها مجلس التعاون الخليجي على المستوي الداخلي.

المطلب الأول: مشكلة الهوية والمواطنة في دول الخليج.

المطلب الثاني: الاختلاف في الرؤي والسياسات بين دول المجلس (خلافات خليجية – خليجية).

المبحث الثاني: التحديات التي يواجهها المجلس على المستوي الإقليمي.

المطلب الأول: زيادة النفوذ الإيراني جغرافيا ومذهبيا.

المطلب الثاني: تنامي ظاهرة الارهاب (داعش نموذجا).

الفصل الثالث: الأداء الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي بعد 2011.

المبحث الاول: دور مجلس التعاون الخليجي في سوريا.

المطلب الأول: دوافع الدور.

المطلب الثاني: مواقف دول الخليج من الأزمة السورية.

المطلب الثالث: إستراتيجية المجلس لحل الأزمة في سوريا.

المبحث الأول: دور مجلس التعاون في الأزمة اليمنية.

المطلب الأول: نظرة شاملة على الصراع في اليمن.

المطلب الثاني: الدور الدبلوماسي في اليمن.

المطلب الثالث: التدخل العسكري في اليمن.

خاتمة.

مقدمة

يعتبر السلم والأمن من الغايات الأساسية والمرجوة لكل مجتمع، كما أن المجتمع الدولي في حاجة إليهما وفي حاجة للحفاظ عليهما واستمرارهما، وفي سبيل تحقيق ذلك طبق جميع الوسائل والطرق المتاحة أمامه، واستعان بكل الفاعلين وعلى رأسها المنظمات الإقليمية، والتي لها دور كبير في تقديم الحماية والضمانة الأمنية للدول الأعضاء فيها، في حين عجزت الدول منفردة عن تحقيق ذلك، كما أنها تعزز التعاون بين الدول الأعضاء، فهي تهدف إلى بناء نظام أمني إقليمي يصون بشكل جماعي وفردي السلام والأمن في العالم، وهي أيضا تهدف إلى تنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعسكري أو إحداهما، نتيجة لتماثل الخصائص والرغبة المشتركة فيما بينهم أو نتيجة شعورهم بخطر خارجي يهدد مصالحهم، فبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت اتجاهات تدعوا إلى قيام منظمات إقليمية في مقابل وجود اتجاهات تأكد على دور المنظمات الدولية، مما أدى إلى حدوث نقاش بين دعاة العالمية (universalism) والإقليمية (regionalism)، ويبدو أن ميثاق الأمم المتحدة عكس هذا التنافس، فقد أشار في مواده (52-53-54) إلى الدور الذي تلعبه المنظمات الإقليمية في أمور حفظ الأمن وحل النزاعات بالوسائل السلمية مع الحفاظ لذاته على حق النظر في أي نزاع يهدد الأمن والسلم الدوليين، ومن الأمثلة على بروز المنظمات الإقليمية ظهور جامعة الدول العربية 1945 والسوق الأوروبية المشتركة 1957، وفي هذا السياق يأتي قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية كشاهد جديد على بروز مثل هذه المنظمات الإقليمية، وقد كان للبيئة الدولية والمحلية والإقليمية دورا بارزا في تنمية الاتجاه نحو إطلاق مشروع التعاون بين دول المنظمة، فبالنسبة للاعتبارات الدولية فقد تمثلت في، دخول الخليج في إطار الحرب الباردة ،واقتراب الاتحاد السوفيتي من المياه الدافئة بعد غزوه لأفغانستان، وانتقال السيادة النفطية للدول المنتجة، أما العوامل الإقليمية فتمثلت في، ضعف جامعة الدول العربية، ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وتفكيك عنصر الأمن القومي العربي، أما المحلية فتمثلت في، الثورة الإيرانية وتطور الأوضاع الداخلية الإيرانية، والحرب العراقية – الإيرانية، بالإضافة إلى تماثل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين دول الخليج، وكون المنظمة من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم، وكونها أهم مستودع للنفط في العالم، ما أهلها لأن تكون منطقة للمصالح الحيوية للقوى الكبرى، ونتيجة لهذه

الاعتبارات جاءت الخطوات التنفيذية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي سنة 1981، لتكون بذلك قضايا الأمن والدفاع في مقدمة أولوياته، من دون امتناعه عن الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية كقضايا ثانوية، وبناء على ذلك ظل الأمن يمثل الهاجس الأكبر والهم الأعظم الكامن في العقل والوعي الجمعي الخليجي منذ تأسيسه، ومن هنا فقد ظل مجلس التعاون الخليجي يؤثر ويتأثر بالتحولات الحاصلة على المستوى الخارجي عموما والإقليمي خصوصا، كون أن الأوضاع الدولية في هذه الأخيرة تتسم بالتعقيد والتحول المستمر، وتخفي زحما متداخلا ومتراكما ومتناميا من التحديات والمخاطر والتهديدات المرتبطة بأدوار القوى الإقليمية والدولية في منطقة الخليج، والتي تطمح إلي بسط نفوذها وسيطرتها على ثروات ومقدرات المنطقة وتسخيرها على نحو يخدم مصالحها، بغض النظر عن أمن واستقرار دول المنطقة ومصالح ورفاهية شعوبها، كما أنها تمثل منطقة استراتيجية لنشاط المجلس بالنظر إلى مصالحه الحيوية في الإطار الإقليمي، كما وأن وجود قوي إقليمية متعارضة مع مصالحه كإيران، والتي لطالما كانت محاولتها لعب دور المهيمن في المنطقة المحدد الأكبر لأدوار مجلس التعاون الخليجي.

وعليه فإن دور مجلس التعاون الخليجي لا يكمن فقط في إنتهاج سياسة خليجية موحدة وتحقيق التكامل بين دوله، بل إن نشاطه الجيوبوليتيكي يخرج عن الأطر الجغرافية التي تحد تسميته، ليشمل دعم الإستقرار في العالم العربي والإسلامي، ليتحول بذلك إلى مركز لهذا المجال.

وبما أن مقياس تكيف المنظمة مع المستجدات في بيئتها الإقليمية والدولية، وبالتالي زيادة قدرتها على خدمة مصالح الدول الأعضاء، يكمن في زيادة وتغير مهام وأدوار المنظمة، ويظهر ذلك من خلال القيام بأنشطة تكسب قوة العرف مع الزمن، فالمنظمة التي لا تتكيف مع المعطيات الجديدة المحيطة بها، لا تتسم بديناميكية تنظيمية تسقط بالتالي من أهميتها ووظائفها عند الدول الأعضاء، فبغض النظر عما ينص عليه الميثاق أو القانون الأساسي للمنظمة والذي يعكس تصور المؤسسين للدور الذي يفترض أن تؤديه، فإنه يجب على المنظمة أن تطور مهامها أكثر مما خطط له المؤسسين في حالة ما إذا ظهرت تطورات، أو نتيجة عوامل مثل التغير في توجهات ومصالح الدول، أو تغير

ميزان القوى في المنطقة الإقليمية أو الدولية، وبما أن استمرار المنظمة مرهون بتكيفها مع المستجدات في بيئتها الإقليمية، فإن مجلس التعاون لم يقف جامدا تجاه التطورات التي شهدتها دائرته الإقليمية منذ تأسيسه سنة 1981، فمن الطبيعي أن تتأثر دول مجلس التعاون الخليجي بالتطورات والأحداث المحيطة بالمنطقة الخليجية ذات الأهمية الإستراتيجية، بدء بالحرب العراقية – الإيرانية، إلى التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003، إلى الصراع العربي – الإسرائيلي، ليأتي عام 2011 ليكون نقطة تحول فارقة في تاريخ مجلس التعاون الخليجي، حيث أنتج ما يسمى بالربيع العربي وما تلاه من أحداث، مجموعة تحديات لم يسبق للشرق الأوسط أن شهدها، فالتحولات التي فرضتها الثورات العربية في مصر وسوريا واليمن تحديدا أدت إلى نتائج وخيمة أثرت على أمن واستقرار المنطقة، فتراجع أدوار بعض دول المنطقة أدى إلى ظهور حالة من الفراغ الإقليمي أدت بدورها إلي وجود حالة من عدم التوازن الإقليمي، وهكذا شعرت دول المجلس أن عليها إعادة رسم موقعها في السياق الإقليمي من خلال إنتهاج أدوار جديدة من شأنها التصدي لعدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة الإقليمية.

1-مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع يرجع لأسباب عدة منها علمية، وموضوعية، وذاتية، وهي كالتالي:

أ-المبررات العلمية:

إن المبررات العلمية لهذا الموضوع تنبع من كونه يعالج موضوعا حيويا، يتمثل في تصاعد التيار الإقليمي في العلاقات الدولية، وذلك نتيجة لبروز المنظمات الإقليمية في مختلف مناطق العالم، ونجاحها في تحقيق التطور والأمن والاستقرار لأعضائها، هذا أمام عجز العالم العربي على التموقع ككتلة واحدة، ليبرز حيال ذلك تجمعات إقليمية في العالم العربي هدفها تدارك هذا العجز العربي، في مقابل ذلك نجد عزوف من طرف الباحثين العرب لدراسة واقعهم، وهذا ما أدى إلى تغيب الدراسات العربية من حقل العلاقات الدولية، أثر بدوره على هوية الحقل، لذلك سنحاول من خلال دراستنا المساهمة في إثراء

الدراسات العربية ونقلها إلى مستوى علمي لا بأس به يضاهي ما هو قائم في الغرب، بهدف الخروج بفوائد علمية، تتمثل في دعمنا لحقل العلاقات الدولية لرسم هوية الحقل من منظور كلي.

ب-المبررات الموضوعية:

تنبع المبررات الموضوعية من كون أن العلاقات الدولية التي تحدث ضمن الإطار الإقليمي أصبحت في غالب الأحيان أكثر أهمية بالنسبة لمصالح المنظمات الإقليمية، وذلك لما تطرحه من تحديات لأمن الكيانات الإقليمية، كما أن إدراك وفهم العلاقات الشاملة يتطلب التطرق إلى ما يحدث في المستوى الجزئي، ونظرا للتميز الذي يطبع منطقة الخليج العربي، فهي منطقة ذات أهمية إستراتيجية إستثنائية بل وفريدة من نوعها بالنسبة للعالم أجمع، كما أنها منطقة تتداخل فيها عوامل التأثير السياسية والاقتصادية والأمنية بشكل لا مثيل له في الأقاليم والمناطق العالمية، وهذا ما يجعل من هذه المنطقة وما يحدث فيها من تطورات وما يدور داخلها وفي جوارها ومحيطها من أزمات ونزاعات، محط أنظار المجتمع الدولي ومحور متميز لاهتماماته وتركيزه، وهذا ما يستدعي التركيز على هذا الإقليم للبحث في تأثيرات التطورات، وما تطرحه من أسئلة حول الأدوار والخطط التي يعمل عليها الأطراف هناك من أجل التصدي لهذه التهديدات.

ج-المبررات الذاتية:

تتمثل في:

° حب الاطلاع والرغبة في التعلم والإستزادة من المعرفة، والحرص على كشف الحقائق الجديدة حول هذا الموضوع.

° الايمان بدور البحث العلمي في حل المشكلات والوصول إلى الحقيقة.

° الرغبة في البحث في مختلف القضايا التي تهم العالم العربي خصوصا عندما يتعلق الأمر بمنطقة الخليج، فهي منطقة استراتيجية وهذا لما لها من ثروات باطنية في غاية الأهمية، كما أن جل ما يحدث فيها يتأثر به النظام الإقليمي العربي عموما.

2-أهداف **الدراسة:**

أ-الأهداف العلمية:

هذه الدراسة تهدف إلى تغطية العجز الذي تعاني منه الدراسات الإقليمية في العالم العربي بشكل عام وفي الجامعات الجزائرية بشكل خاص، في ظل التحولات السياسية الراهنة، وذلك بالاعتماد على مجموعة من أدوات التحليل حيث سنقوم بتوظيف النظرية الوظيفية الجديدة كما سنعتمد على منهج دراسة الحالة، وبالتالي دراسة وتحليل دور مجلس التعاون الخليجي الإقليمي، في ظل التطورات التي يشهدها جواره الإقليمي بعد الربيع العربي، والانسحاب الأمريكي من العراق سنة 2011، كما وتهدف الدراسة إلى التأكيد على دور الدراسات الإقليمية في فهم العلاقات الدولية.

ب-الأهداف العملية:

تكمن الأهداف العملية في الفائدة المرجوة منها بالنسبة للدارسين في مجال العلاقات الدولية ككل والدراسات الإقليمية بشكل خاص، بما ستوفره لهم من معلومات ورؤى تحليلية وتفسيرية للدور الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي بعد 2011، والتعرف على مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية وعلى هياكله وأهدافه، وإبراز أدواره في ظل التحديات الجديدة التي تواجهه بعد الربيع العربي، وكذا الاستفادة من بعض المفاهيم والنظريات المطروحة في أبحاث علمية لاحقة، لذا يرجوا الباحث أن تسهم هذه الدراسة إسهاما علميا وعمليا في تفهم إحدى أهم حالات التعاون الإقليمي التي لديها أهمية خاصة في العالم العربي.

3-أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية الموضوع المتناول، حيث أنه يتطرق إلى تجمع إقليمي لعدد من الدول تقع في منطقة إستراتيجية في غاية الأهمية، وذلك لما تحتويه من ثروات باطنية هائلة فهي تحتوي على إحتياطي نفطي كبير جدا، وهذا ما جعلها الممول الأول للعالم بالنسبة لهذه المادة، كما أن موقعها استراتيجي يجمع بين القارات الثلاث إضافة الي ذلك فتكمن أهمية الدراسة في:

° التركيز على إحدى التجارب العربية للتعاون المشترك في العصر الحديث، واستعراض أهمية مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية عربية، والتي يمكن أن يكون لها دور فعال في ظل التطورات الحاصلة بعد الربيع العربي في أواخر 2010، وما أنتجته من تهديدات على أمنها الداخلي.

° القيام بدراسة علمية قائمة على مجموعة من الأدوات البحثية من أجل بيان أهم أدوار مجلس التعاون الخليجي بعد 2011.

° إلقاء الضوء على أهم مستجدات أدوار مجلس التعاون الخليجي في ظل التطورات الجديدة في جواره الإقليمي، وعن أهم محددات أدواره بعد 2011، وتوضيح أهم التحديات التي تواجهه لتحقيق الاتحاد.

° إبراز أهمية الدور الإقليمي للمجلس في حل القضايا البارزة، مع استطلاع فعالية هذا الدور، والوسائل التي يمكن من خلالها تفعيل الدور للوصول إلى مرحلة من الاعتماد الذاتي لدول الخليج.

4-الدراسات السابقة:

إن معرفة الرصيد البحثي لما كتب حول الموضوع له أهمية كبيرة، كون المعرفة العلمية تراكمية، غير كاملة، الاستفادة منها، معرفة التناقضات الحاصلة فيها، كشف جوانب النقص التي تعتريها، الفترات الزمنية المغفل عن دراستها، الأحداث التي لم تتناول بالتحليل، وبالتالي سنرصد أهم هذه الدراسات والأدبيات للاستفادة منها، وتقديم

النقد العلمي اللازم لها، لأننا نعتقد أن ما سنطرحه لاحقا من تساؤلات بحثية يجب أن تختلف تماما عما طُرح حتى تكون الدراسة ذات قيمة بحثية من حيث الموضوع وعلاقته بالحدث زمانا ومكانا.

1-دراسة (وضحة ضبيان غنام لمطيري)، بعنوان "دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج العربي 2010- 2011"، بحثت هذه الدراسة في المحددات والمتغيرات المؤثرة في أمن منطقة الخليج العربي، والمعوقات التنظيمية والسياسية التي تأثر على فاعلية الدور الذي تقوم به دول مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن وإستقرار المنطقة، ودراسة طبيعة الدور الذي يقوم به مجلس التعاون الخليجي في أمن واستقرار منطقة الخليج العربي في ظل التنافس الدولي على موارده، والتعرف بمدى تأثير الاحتلال الأمريكي للعراق على أمن واستقرار المنطقة.

° أرجعت هذه الدراسة سبب تصاعد الخطر الإيراني إلى الاحتلال الأمريكي للعراق، أي أن هذه العوامل ساهمت في تشجيع إيران وطموحاتها في التوسع، حيث أهملت هذه الدراسة دور الاتفاق النووي بين مجموعة (5+1)، وربما ذلك يرجع لعامل الزمن.

2-دراسة لـ (يوسف حسن يوسف العربي)، بعنوان "المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأثرها في الأمن القومي لدول الخليج العربي"، بحثت هذه الدراسة في تأثير المتغيرات الإقليمية التي حدثت في الشرق الأوسط خلال الفترة 2003 – 2013 في الأمن القومي لدول الخليج، والوقوف عند تأثير خروج العراق من التوازن الإقليمي في الأمن القومي الخليجي، والتعرف على الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية وأثرها في الأمن القومي الخليجي، وبيان مدى تأثير الثورات العربية وما تلاها من أحداث في الأمن القومي الخليجي،

° هذه الدارسة لم تتطرق إلى مجموعة المتغيرات التي باتت تأثر وبشكل مباشر على أمن واستقرار منطقة الخليج، حيث ركزت على خروج العراق من التوازنات الإقليمية، مهملة أهم التغيرات التي أحدثتها ثورات الربيع العربي في المنطقة.

3-دراسة لـ (عبد العزيز إسماعيل الفيلكاوي)، بعنوان "سياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيال التحديات الأمنية الإقليمية بعد احتلال العراق في عام 2003"، بحثت هذه الدراسة في بيان أثر الاحتلال الأمريكي للعراق على المستوى المحلي وعلى المستوى الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي وإيران، إضافة إلى مدى تأثير الثورات العربية على مجلس التعاون الخليجي، وعلى السياسات المنتهجة من طرف مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات الخارجية.

° ما يعاب على هذه الدراسة هو عدم حداثة الفترة الزمنية، حيث أن عامل الزمن يلعب دور بارز في تجديد المرافق الإقليمية لمجلس التعاون الخليجي تجاه المتغيرات الإقليمية وبشكل مستمر.

4-دراسة لـ (عبد المحسن لافي الشمري)، بعنوان "مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة"، تطرقت هذه الدراسة إلى البحث في الحالة التكاملية لمجلس التعاون الخليجي، والتجارب الوحدوية التي شهدها، وتحديد نوع الاتحاد الملائم، مع إبراز أهم العوامل التي تدفع دول الخليج إلى الاتحاد فيما بينها، والمعوقات التي تعرقل هذه العملية.

° هذه الدراسة لم تتطرق إلى بيان أهم التحديات والأسباب التي عرقلت دول مجلس التعاون منذ نشأته للوصول إلى الوحدة والتكامل.

5-المشكلة البحثية:

لا شك أن التحديات والتهديدات التي تحدق بالخليج العربي والمتأتية من الجوار الإقليمي قد لعبت دور مهم في دفع دول الخليج نحو التعاون، وقد شهدت هذه المنطقة تطورات غير مسبوقة في مطلع العام 2011، لتمتد من جديد تحديات من نوع آخر، وهذا ما دفعنا لوضع المشكلة التالية:

هل استطاع مجلس التعاون الخليجي باعتباره منظمة إقليمية، أن يلعب دور إقليمي فعال، يستجيب لتصوراته، ومحفز في تحقيق أهدافه المطروحة، في ظل أزمة الحكم التي عرفتها بعض الأنظمة السياسية العربية؟

6-حدود المشكلة:

أ-الحدود الزمانية:

أفرزت مرحلة ما بعد الثورات العربية تغييرات عديدة هيكلية وبنيوية في المنظومة التي تحكم وتحدد توجهات دول مجلس التعاون الخليجي، لارتباطها الكبير بالتطورات التي كانت جارية على الصعيد الإقليمي والداخلي، وهذا ما دفعنا إلى البحث في الفترة ما بين 2011 / 2015.

ب-الحدود المكانية:

تغطي هذه الدراسة منطقة الخليج العربي، دول ثورات الربيع العربي (سوريا، اليمن) وإيران.

ج-الحدود الموضوعية:

سنتطرق إلى دراسة الدور الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي، وتداعيات هذه الثورات في كل من سوريا واليمن، وتأثير هذه الأوضاع على دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي تأثيرها على الدور الإقليمي للمجلس.

* ويترتب عن هذه المشكلة مجموعة من الأسئلة الفرعية.

1-ما هي انعكاسات مضامين الأمن الجديدة بعد الربيع العربي، على تصورات وإدراك صانع السياسة الخارجية الخليجية حول الأدوار التي يؤديها على المستوى الإقليمي؟

2-ماهي التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي بعد سنة 2011؟

3-ما مدي تطابق البرامج والإستراتيجيات المتعلقة بالدور الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي مع التطبيق الفعلي للدور؟

7-فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات السابقة سنقوم بوضع الفرضيات التالية:

أ-الفرض العام:

كلما كانت رؤية وتصورات دول مجلس التعاون الخليجي لأدواره الإقليمية خاضعة لمنطق تشاركي، كلما كان أدائه مكرس لمنظومة مستقبلية تؤسس لفاعلية دوره الإقليمي.

ب-**الفرضيات الجزئية:**

1-هناك علاقة بين إدراك وتصورات الدور، وبين الأداء الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي.

2-كلما كانت هناك تحديات سواء على مستوي داخلي أو إقليمي، كلما أدي ذلك إلي زيادة وتوسيع نشاط مجلس التعاون الخليجي.

3-إن الأداء الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي تحدده أهداف ودوافع أمنية داخلية بالدرجة الاولي، حفاظا على استمرار أنظمتها القائمة على ذهنية القبيلة والعائلة الملكية السنية.

8-أدوات التحليل:

إن التغير العالمي في الظواهر السياسية يقتضي إستخدام أدوات للتحليل، من بينها أدوات التحليل الذهنية التي يستعين بها الباحث لتصور مادة بحثه المستهدف، وتحديد غايته من ناحية أخرى، ومن ثم فهي أدوات للتفسير الذي يعد أعمق درجات التحليل العلمي، ولذلك فقد شهد المشروع البحثي في مجال العلاقات الدولية ثورة علمية متسلسلة خلال القرون الماضية، تزامنت مع تغير الوقائع في العالم الواقعي، وقد شملت هذه الثورة توظيف مناهج ومفاهيم وآطر نظرية للبحث في قضايا السياسة الدولية، وخدمة لبحثنا سنقوم بتوظيف هذه الأدوات على النحو التالي:

أ-الإطار النظري للدراسة:

يعد اتجاه التكامل الدولي من الاتجاهات الحديثة في العلاقات الدولية يعالج موضوع قديم ألا وهو التكامل (Integration)، فقد أصبحت بوادر التنظير لهذا الموضوع في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ميزة في العلاقات الدولية، وذلك نتيجة بروز الاهتمام الزائد بالمؤسسات والمنظمات والتكتلات على المستويين الإقليمي والدولي خلال هذه الفترة، ومن الثابت في العلاقات الدولية أن اتجاه التكامل كاتجاه نظري لا يمكن فهمه بدون الاستناد إلى التحليل الوظيفي، فالتكامل يعد جوهر هذا الاتجاه النظري،[1] فقد جذبت حركة التكامل التي ظهرت في أوربا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اهتمام علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وكذلك رجال السياسة، وكان نتيجة ذلك انبثاق فكر حاول أن يشرح ويحلل مرحلة من مراحل التجربة الأوروبية،[2] ويعد الاهتمام الأكبر والأبرز في المدرسة الوظيفية الجديدة وما قدمته حول التكامل الإقليمي، فجل تحاليل المدرسة الوظيفية الجديدة ركزت على محاولات التكامل الجهوي، خاصة عن التجارب التى تمت في أوربا الغربية ثم توسعت لتشمل المناطق الجغرافية الأخرى، وذلك نتيجة فشل أطروحات الوظيفية الأصلية التي تقوم على أساس الاجماع في مصالح الدول،[3] وعليه سيتم الاعتماد على النظرية الوظيفية الجديدة في بحثنا هذا باعتبارها من النظريات التي تهتم بالتكامل الإقليمي.

النظرية الوظيفية الجديدة: «Neo-Functionalism»

تعد الوظيفة الجديدة امتداد وردة فعل للوظيفة الأصلية في أن واحد، فهي امتداد للوظيفة لأن هذه الأخيرة تمثل المرجعية الفكرية لها، على مستويات المنهج والإطار المفاهيمي والنظري ووحدة التحليل، فكلاهما يعتمدان على دراستهما للظاهرة التكاملية على المنهج الاستقرائي الذي يدرس هذه الظاهرة إنطلاقا من جزيئاتها وصولا إلى كلياتها، وكلاهما يعتمدان على مفهوم التكامل كعملية وكحالة، وعلى مبدأ الانتشار، وعلى

---

[1]- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط 1، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص، ص .235،236

[2] - عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، ط 1، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص.19

[3] - حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية، ط 1، (الجزائر: دار هومة للنشر، 2008)، ص.30

الكيفيات النظرية للوصول إلى التكامل كعملية وكحالة، ومن الوظيفة أداة أساسية للتحليل الوظيفي، على الرغم من تركيز الوظيفية الجديدة على التكامل الإقليمي بدلا من التكامل الدولي.

أما الوظيفية الجديدة كردة فعل للوظيفية الأصلية، فتكمن في كونها جاءت على أنقاذ هذه الأخيرة أشبه ما تكون كإنقاذ لها، وتنحصر هذه الانتقادات في البعد المكاني للتكامل، ومؤثرات التكامل ودوافعه، ففي الوقت الذي سلمت فيه الوظيفة الأصلية بوجود رقعة جغرافية محددة نتيجة عدم اعترافها بزوال الدولة، ترى الوظيفة الجديدة أن عملية التكامل تأثر على سيادة الدولة. [1]

الوظيفة الأصلية: «Functionalism»

لقد كان التحليل الوظيفي أسبق في الظهور في علم السياسة منه في علم العلاقات الدولية، معنى ذلك أن التحليل الوظيفي في العلاقات الدولية مستمد من علم السياسة والذي عرف ثلاث أنواع:

° **التحليل الوظيفي الانتقائي.** Eclectical Functional Analysis

° **التحليل الوظيفي التجريبي.**Experimental Functional Analysis

° **التحليل الوظيفي البنائي.** Structural Functional Analysis

بعدها جاءت الوظيفية في العلاقات الدولية معتمدة على رؤية تقنية واسعة للعلاقات الدولية، متحدية بذلك النظام الدولي القائم على الدولة كوحدة تحليل أساسية، فهي نظرية غير سياسية بل تقنية من حيث تركيزها على التعاون بدلا من الصراع، عن طريق خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول[2]، فقد ركزت على المصالح المشتركة والحاجات بين الدول وبل حتى بين فواعل من غير الدول في عملية التكامل العالمي، أين يتم تطوير العلاقات وبروز الوكالات الوظيفية التي تلبي الحاجات الإنسانية، وتساهم في عملية جلب الولاء وتحفيز الشعوب في الدخول في

[1] - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص، ص. 245، 246

[2] – المرجع نفسه، ص_ص.236_241

عمليات تكاملية أفضل، [1] وكما ذكرنا فقط برزت الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال كتابات "دافيد متيراني"

عوامل ظهورها:

يعود ظهور الوظيفية في العلاقات الدولية إلى عدة عوامل تتمثل في:

1-إفرازات الحربين العالميين الأولي والثانية وما صاحبهما من أزمان اقتصادية، كأزمة الكساد العظيم عام 1929.

2-تغير بنية النظام الدولي، حيث ظهرت الحرب الباردة بين الكتلتين (الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي، والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية) آنذاك، وظهور الأنظمة التسلطية. [1]

3-عجز الدولة بعد الحرب العالمية الأولى عن تحقيق السلم وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فالدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البنية الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الضرورية للمجتمع، ومرد ذلك هو أنها توجد في رقعة جغرافية محدودة، بينهما حاجات المجتمع تمتد إلى أكثر من ذلك، فجاءت الوظيفية داعية إلى تناسي الحدود السياسية بين الدول، وإدخال تعديلات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق بقصد تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتدعيم الاستقرار السياسي في المجتمع الدولي، وذلك عن طريق إنشاء وتكوين مؤسسات وأجهزة دولية تشرف على هذا التعاون [2]، لتكون بذلك الوظيفية هي الحل المفتوح لمشكلة جعل البلدان تقترب الواحدة من الأخرى حتى تتمكن من التعامل مع المشكلات التي تتجاوز حدودها الإقليمية.

1- آسيا الوافي، "التكتلات الاقتصادية والإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية -اقتصاد دولي-، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2007)، ص.02

2- خليفة موراد، "التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، (رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2011)، ص، ص.7، 8

مركزاتها:

يعد دافيد متيراني من أبرز المساهمين في النظرية الوظيفية الأصلية وقد أشار إلى عدة نقاط تمثلت في:

1-عملية التكامل أساسها السياسات الدنيا، بمعنى أن التكامل أساسه القضايا الإقتصادية والإجتماعية والثقافية عامة، والتي يمكن اقتطاعها عن ميادين السياسة العليا كالشؤون السياسية وقضايا الأمن والقضايا ذات الأهمية الأيديولوجية والرمزية.

2-رضا الشعوب بأداء الوكالات الوظيفية يؤدي إلى تحويل ولائها دون الحاجة إلى تغير البنية الدستورية، فهو يرى أنه يمكن إقامة مجتمع دولي مسالم خالي من الحروب عبر التعاون في المجالات الاقتصادية المنفعية، وليس عبر توقيع اتفاقيات وإنشاء مواثيق بين الدول كما هو الحال مع المدرسة الدستورية.

3-الشكل يتبع الوظيفة، فالتفاعلات والاعتماد المتبادل، تنمو حسب الوظائف التي تؤديها للناس.

4-السلام العالمي مرتبط بكفاءة العلاقات التي تأتى من خلال مبدأ الانتشار «ramification»، [1] والذي يطلق عليه الوظيفيون الجدد بالإنجليزية«Spill-over» والذي يعني أن التعاون في حقل تقني واحد يؤدي إلى التعاون في حقول أخرى [2].

ولهذا عارض "متيراني" التكامل الإقليمي لأنه يؤدي إلى زيادة القوة للبنية التنظيمية الإقليمية [3].

انتقاداتها:

1-تتميز تصوراتها بالمثالية، فهنا نجد صعوبة الفصل بين السياسات العليا والسياسات الدنيا، فلا يمكن تحديده نظريا، فهو ينتج في الواقع عن رؤية كل سلطة سياسية.

1- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، (لبنان: دار الكتاب العربي،1985)، ص، ص.276، 277

2- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص. 277

3- ناصيف يوسف حني، مرجع سابق، ص. 276

2-أهملت الإرادة السياسية، فلا يمكن لمسار التكامل أن يبدأ إذا لم تكن هناك إرادة سياسية تصب في هذا الاتجاه.

3-هناك عوامل أخرى موضوعية وسياسية تحدد شكل ودور المنظمة وتطور هذا الدور من غير الوظيفة.

4-صعوبة تحويل الولاءات [1].

الطرح الوظيفي الجديد:«new functionalism»

حاول منظرو الوظيفية التقليدية أمثال "كارل دويتش"(Karl W.Deutsch) و"أرنست هاس"(Ernest B.Haas) تطويرها لتبرز إلى الوجود النظرية الوظيفية الجديدة، والتي تأثرت بنشأة الجماعة الأوروبية، حيث تعتبر انعكاسا للإطار الفكري لها. فقد برزت الوظيفية الجديدة في الخمسينيات مع الأعمال التي قدمها أرنست هاس حول التكامل الأوروبي وهي تهدف إلى:

° "تسيس العملية التكاملية، فالوظيفية الجديدة تستمد بعض عناصرها من الوظيفية التقليدية، مثلا كون التكامل يبدأ في السياسات الدنيا، ولكن محور الخلاف بينهما هو أنه لا يمكن أن يتم في ظل قيادات غير سياسية، فالوظيفية الجديدة تشترط وجود خبراء وفنيين، ومسار التكامل السياسي تأثر فيه مباشرة وبشكل فعال الدول" [2].

فمحور الوظيفية الجديدة هو أن تتخلى الدول عن سلطنتها في الميادين التي لا يمكن أن تتعاطى معها بفاعلية أكبر بصفة انفرادية على غرار المجالات الاقتصادية، ويكون ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات إقليمية تختص بشؤون هذه المجالات وفي هذا الإطار تتكون نخبة سياسية جديدة على مستوى هذه المؤسسات ذات توجهات إقليمية، وبذلك يمكن أن يتسع مسار التكامل الإقليمي من مجال إلى آخر،[3]وفي ظل النجاح الذي تحققه

1- المرجع نفسه، ص.278

2- المرجع نفسه، ص.279

3- كمال مقروس، "دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية"، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية-اقتصاد دولي-، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2014)، ص.41

المنظمات الإقليمية في قدرتها على حل القضايا على المستوى الإقليمي، تتحول إلى محور استقطاب للولاءات من مجتمعات الدول الأعضاء، ومن هنا ينتقل الولاء من مستوى الدولة إلى المستوى الإقليمي،[1] ولا يمكن معرفة محتوى النظرية الوظيفية الجديدة من دون التطرق إلى مختلف إسهامات مفكريها، والمتمثلة في إسهامات كل من أرنست هاس، وكارل دويتش، وأميتاي ايتزيوني، وجون غاليتيغ وجوزاف ناي، وليون ليندبرغ.

أرنست هاس (Ernst B. Haas)

يلقب "أرنست هاس" بأب الوظيفية، نظرا لمساهمته القيمة في هذا المجال وقد كان متأثرا كثيرا بتطور التجربة التكاملية الأوروبية، وقد توصل من خلال دراسته لموضوع التكامل إلى مجموعة من المعايير والقواعد التي تحكم عملية التكامل وهي:

° إن قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها قائم على توقعات الكسب والخسارة للقوى الرئيسية في الإقليم، خلافا للنظرية الواقعية التي تنظر إلى التفاعلات الدولية نظرة صفرية، فإن الأدبيات الأكاديمية بشأن التكامل في العلاقات الدولية تنظر لها نظرة غير صفرية بطريقة يمكن لجميع الفاعلين على تحقيق المكاسب، ولهذا فهو يرى أن القيام بعملية تكاملية يتم من خلال حساب معدلات المكاسب والخسارة.

° التكامل ينتج عن جهد النخب المعينة في القطاعين العام والخاص، وهم بدورهم مدفوعين بدوافع براغماتية (مصلحية).

° العمل على التسيس التدريجي للعملية التكاملية «gradual politisatio» ولأهداف الأطراف، ففي البداية تكون أهداف تقنية فنية ثم بعد إنتهاء العملية يكون التحول إلى الأهداف السياسية.

° طور "أرنست هاس" (Ernst B. Haas) مبدأ الانتشار وأقرنه بالتحليل الوظيفي لنظرية النظم، وافترض بأن النظام الدولي عبارة عن قارورة تحمل بداخلها مدخلات(Inputs) ومخرجات(Outputs) (المدخلات تتمثل في سياسات الحكومات، والمخرجات في قرارات المنظمات الدولية والقواعد القانونية الدولية)، وهذه القرارات هي

[1]- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص .279

التي يكون بمقدورها تغير النظام الدولي سوءا نحو التكامل أو التفكك، فإذا كانت هذه القرارات تعبر عن الرفض فهذا مؤشر عن التفكك، وإذا كانت هذه القرارات تعبر عن النجاح فهي مؤشر عن الانتشار، وعلى هذا فالانتشار عنده هو نجاح العملية التكاملية ووصولها إلى مستوى الإندماج أو توقف المسار وحدوث تفكيك، والانتشار عنده يعتمد على ثلاث متغيرات:

1-متغيرات قاعدية: تتمثل في حجم الوحدات التعددية الاجتماعية داخل الوحدات السياسية، دور النخب، ودرجة التفاعل بين الوحدات.

2-متغيرات الاتحاد الاقتصادي: وتتمثل في حجم السلطة المفوضة، ومستوى المشاركة في أعمال الحكومة، وأهدافها.

3-المتغيرات الحركية: عملية اتخاذ القرار، درجة التكامل بين الوحدات السياسية بعد التكامل، ودرجة قدرة الحكومات على التكيف مع الأزمات. [1]

كما يرى "أرنست هاس" أن فكر الوظيفية الجديدة يقوم على أساس وجود مصالح مختلف وتكون غير متناقضة بالنسبة لأطراف التكامل، وأن هذا الاختلاف هو الذي يولد الرغبة في البحث عن الحلول. [2]

كارل دويتش (Karl W. Deutsch)

يرى " كارل دويتش" أن عنصر الاتصال(Communication) مهم للعملية التكاملية، فهو يرى أن عنصر الاتصال يعمل على توثيق الصلة بين الأفراد على المستوى المحلي، والوحدات السياسية على المستوى الدولي، فهو يخلق بين الأفراد مشاعر عدائية أو ودية، وهذه الحالة تعتمد على تاريخ الاتصال بين الأفراد، فإذا كانت هناك صورة ودية عن الاتصالات السابقة بالآخرين، فذلك يعني احتمال العلاقة الودية، والعكس يؤدي للعلاقة المعاكسة.

1- عبد الناضر جندلي، مرجع سابق، ص، ص.247، 251

2 - كمال مقروس، مرجع سابق، ص .42

ففي رأيه الدول ماهي إلا مجموعة أفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل، والشعوب تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها من أجلها.

وحسبه أن الوحدات المتقاربة جغرافيا تكون أوفر حظا في مسألة تدفق المعلومات والاتصال فيما بينها، بالتالي أكثر من تلك التي تتباعد فيما بينها جغرافيا، وهنا يبرز الدور الفعال للعامل الجغرافي في تحقيق التكامل [1].

ويطرح لنا كارل دويتش نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات ويحدد شروط لوجود كل من النظامين.

النموذج الأول:

الأمن الموحد: تصبح من خلاله مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة سابقا وحدة واحدة ولها حكومة مشتركة كما هو الحال مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

شروطه:

1-الانسجام المشترك في القيم.

2-نمط حياة متميز.

3-توقع المنفعة المشتركة.

4-زيادة ملموسة في القدرات الإدارية.

5-نمو اقتصادي كبير مع تشكيل منطقة المركز (coré area)

6-استمرار حلقات الاتصال الاجتماعي وتعدد جوانبه.

7-زيادة اتساع قاعدة النخبة السياسية.

8-تعبئة الأفراد.

9-تعدد جوانب الاتصال بين الأفراد

[1] - عبد لناصر جندلي، مرجع سابق، ص_ ص. 260_262

النموذج الثاني:

الأمن التعددي: حيث يترابط أمن الدول مع بعضها البعض مع احتفاظ كل منها على سيادته.

شروطه:

1-اتساع القيم بين صناع القرار في مختلف الدول المشاركة في النموذج.

2-قدرة صانعي القرار في الدول الراغبة في التكامل على التنبؤ المشترك بسلوك بعضهم البعض.

3-الاستجابة المشتركة للمشاكل.

كما ويرى "كارل دويتش" أن الجماعة الأمنية يمكن أن تنهار في الحالات التالية:

1-زيادة سريعة في الأعباء العسكرية والسياسية والاقتصادية.

2-مواجهة تدهور أو ركود اقتصادي مزمن.

3-انطلاق نسبي للنخب السياسية (صعوبة الدخول فيها). [1]

4-زيادة سريعة في التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمعدل أسرع من استيعاب المواطنين للثقافة المشتركة للمجتمع.

6-زيادة سريعة في التفرقة الإقليمية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو اللغوية أو العرقية بمعدل أسرع وأقوى من أي عملية تكاملية تعويضية. [2]

جون غالتينغ(john galting)وحالات التكامل:

فقد حدد ثلاث نماذج أساسية وتتمثل في:

---

[1]- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة -وليد عبد الحي، (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985)، ص، ص.277،276

[2]- المرجع نفسه، ص، ص. 277، 278

1-تكامل الأطراف: ويأخذ بدوره شكلين الأول تشابه الأطراف في التركيبة السكانية والسياسية والإقتصادية، أما الثانية فتتمثل في زيادة الاعتماد المتبادل في القطاعات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الأطراف، وهذا الطرح من الناحية الشكلية يبدو صحيحا، ولكن عمليا أثبت هذا الطرح فشله في عدة حالات.

2-نموذج التكامل التبادلي بين الأجزاء والكل: وينحصر في عنصرين، الولاء للوحدة ويصدر عن قناعة، أما الثاني فهو التكامل التوزيعي حيث تحصل الأفراد المشاركة في عملية التكامل على مكاسب اقتصادية.

3-التكامل القيمي: ويأخذ شكلين، شكل التشابه والتماثل في القيم، والتسلسل أي ترتيب القيم من العليا الي السفلي، وعدم القدرة على ترتيب القيم يأدي الي فض التكامل [1]

ليون ليندبرغ(Lindberg) ومستويات ومتغيرات التكامل:

يرى ليون ليندبرغ أن عملية التكامل يجب أن تدرس على عدة مستويات منها: التعريف، المقارنة، القياس، والتحليل، على مستوى التعريف يرى بضرورة التعرف على طبيعة التكامل ونوعه، أما المقارنة فتكون من خلال مقارنة بين درجات التكامل بين هذه الأطراف، أما القياس فيكون من خلال تقدير المكاسب والخسائر المستوحاة من العملية، أما التحليل فمرتبط بشرح وتفسير مؤشرات التكامل الداخلية والخارجية على حد سواء.

كما يرى أنه حتى تنجح عملية التكامل يجب ترجمة المتغيرات التالية إلى واقع ملموس.

1-التزود بالبعد الوظيفي لعملية القرار الجماعي.

2-دور القرار الجماعي في تحديد الشعبية أو المناطق المحيطة.

3-الاستجابة للمتطلبات وتفعيلها.

4-مدى توفر الموارد لصانع القرار لتلبية احتياجاتهم.

5-ديمومة قيادة المجموعة وتدعيمها.

[1] - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص، ص. 258، 260

6-المساواة لتعظيم المصلحة الخاصة لكل دولة، وتدعيم مصالح الأطراف في العملية التكاملية من جهة أخرى.

7-دور القرارات الجماعية في تأثير على سلوك الأفراد.

8-عدم التأثير لردود الأفعال على القرارات الجماعية.

9-تحميل جميع الأطراف مسؤولية نتائج القرارات الجماعية مهما كانت طبيعتها [1].

جوزاف ناي (J.Ney) وشروط التكامل:

يضع "جوزاف ناي" أربع شروط يراها ضرورية لعملية التكامل وهي كالآتي:

1-التكافؤ بين الوحدات المشاركة في التكامل من حيث المستويات الاقتصادية.

2-مدى فاعلية النخب في التكامل.

3-التعددية السياسية ودورها في تدعيم وتمتين أطراف التكامل.

4-قدرة الأطراف على التكيف والاستجابة، وهو شرط مرهون ببلوغ مستوى عال من الاستقرار الداخلي للأطراف المساهمة في عملية التكامل [2]

من وجهة نظر الوظيفيون الجدد فإن التكامل يتطلب تطور أنماط جديدة من صناعة القرار وحل النزاع على مستوى النظام ككل، ويشير بعد صناعة القرار إلى البنى/ الهياكل والعمليات التي من خلالها تحل النزاعات وتصنع الخيارات، ويمكن أن يوصف النظام أنه متكامل إذا وصل إلى الحد الأدنى الذي يسود فيه المعالجات السلمية لحل النزاعات، والتراكيب المستقرة للقرار على تراكيب التهديد أو استعمال العنف والأنماط الدبلوماسية التقليدية للمساعدة الذاتية. [3]

1- المرجع نفسه، ص، ص. 267، 268

2- المرجع نفسه، ص، ص.265،266

3- سامية ربيعي، "آليات التحول في النظام الإقليمي-النظام الإقليمي لشرق آسيا-" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة ،2008)، ص.131

ب-الإطار المنهجي للدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على الإطار العلمي من خلال الاستفادة من عدة مناهج في الوصول إلى حلول علمية لمشكلة الدراسة، ومن هنا سوف يتم تناول الدراسة من خلال:

منهج دراسة الحالة:

دراسة الحالة هي الدراسة التي تهتم بحالة فرد أو جماعة أو مؤسسة، يصعب على الباحث استخدام المناهج الأخرى من أجل جمع معلومات عن أفراد مجتمع الدراسة بأسلوب معمق. وهي نوع من الدراسات الوصفية أو أسلوبا من أساليب البحث الوصفي، يزود الباحث ببيانات كمية وكيفية عن عوامل متعددة تتعلق بفرد أو مؤسسة أو أسرة أو نظاما اجتماعيا، مما يمكن الباحث من إجراء وصف تفصيلي مُعمق للحالة موضوع الدراسة. ومنهج دراسة الحالة يقوم بدراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو يدرس جميع المراحل التي مرت بها، وذلك للوصول إلى التعميمات العلمية المتعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة. ويجب أن ينصب اهتمام الباحث المتبع لهذا المنهج على حالة واحدة. [1]

خطوات المنهج: (منهج دراسة الحالة)

1-تحديد الحالة المطلوب دراستها.

2-جمع المعلومات وتدقيقها.

3-وضع الفرضيات التي تفسر الحالة ونشأتها وتطورها.

4-إقتراح نوع المعالجة.[2]

[1]- مصطفي محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحلح، مناهج البحث العلمي: أسس علمية، د ط، (الإسكندرية: الدار الجامعية 2008) ص، ص. 73، 74

[2]- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، د.ط، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع،2003)، ص.153

ج-الإطار المفاهيمي للدراسة:

من أهم الإشكاليات المطروحة على أجندة البحث في السياسة العالمية، هي مرحلة ضبط المفاهيم كأدوات للتحليل السياسي، فالمفهوم عبارة عن عنصر محدد لفكر الباحث، فكل مفهوم يحمل في ثناياه دلالات فكرية تساعد الباحث في دراسة وتحليل وتقويم العلوم الاجتماعية كافة، فاستخدام المفهوم خيار فكري يتصور به الباحث واقعا ما في ميدان بحثه، وهو في أحيان كثيرة يتأثر بالانحياز الفكري والانتماء المجتمعي للباحث، وينقسم إلى نوعين مفهوم الأساس « basicconcept » ويلعب المنهج العلمي دور في تحديد طبيعته، مفهوم التحليل« analytual » وهو مجموعة المفاهيم المستعارة من العلوم الدقيقة إلى العلوم الاجتماعية، مثل: "البنية" و"النسق" و"الفوضى" إلى غير ذلك، [1] وبما أن المفهوم من أدوات التحليل المهمة لأي بحث علمي، فسنتطرق في بحثنا هذا إلى المفاهيم التالية:

1-مفهوم الدور الاقليمي: «Regional Role»

لقد ظل مفهوم الدور غامضا متصلا بالدراسات النفسية والاجتماعية، كما عرف تباين في الرؤى المفاهيمية شأنه شأن مختلف المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية. [2]

تعريف الدور:«Role»

يعرف الدور بأنه، "نمط من الدوافع والأهداف والمعتقدات والقيم والاتجاهات والسلوك، التي يتوقع أعضاء الجماعة رؤيتها كردود أفعال تجاه ما يجري من أحداث سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية، والدور بناء على ذلك تتابع بمضي لمعارف واتجاهات ومهارات مكتسبة، يقوم به فرد من الأفراد الآخرين" [3]

1- آمينة عيساوة، "الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر-باتنة،2011)، ص.08

2- عبد القادر دندان، "الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الإستمرارية والتغير 2006-1991"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2007)، ص.28

3- صدام أحمد سليمان الحجاحجة، "دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2010-2002"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2011)، ص.29

تعريف آخر: " هو شكل من أشكال السلوك يحدده الفاعل ويترقبه غيره، نظرا لمركز هذا الفاعل في المنظمة" [1]

تعريف الدور الإقليمي:«Regional Role»

"هو السلوك الصادر عن مجموعة وحدات أو دول الإقليم إزاء ما داخل أو خارج الإقليم، معبرا عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم، والذي يعبر عن ألية صنع القرار الإقليمي".[2]

- **مستويات الدور:** يمكن تحديد ثلاث مستويات للدور كالتالي:

1-على مستوى الشخصية: وهو سلوك موجه للآخرين وعلاقة مبنية بين الفرد وذاته.

2-على مستوى المجموعة: هو التصرف الموحد لأشخاص في نفس الوضعية.

3-على مستوى التفاعل بين الأشخاص: هي نماذج بين السلوك المتبادل في تسلسلات تفاعلية إيجابية على توقعات الآخرين نسبة إلى حالة محددة. [3]

2-مفهوم مجلس التعاون الخليجي:«Gulf Cooperation Council»

يعتبر مجلس التعاون الخليجي منظومة إقليمية نشأة من رحم فكرة التكامل الإقليمي، حيث اقتنعت دول الخليج العربية الستة **(المملكة العربية السعودية، دول الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، دولة الكويت، دولة قطر و دولة البحرين)**، بأن أمنها واستقرارها وازدهارها لن يتحقق بشكل فاعل من خلال انفرادية كل الدول واعتمادها على نفسها في تحقيق ذلك، بل إنها بحاجة إلى تكامل في منظومة تعاونية إقليمية، والتي بدورها تضع نصب عينيها العمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف، وقد انصبت الأفكار الخليجية لإقامة تكامل خليجي في فترة السبعينيات في ثلاثة مشاريع رئيسية، الأول كان المشروع الكويتي

[1]- رضوان محمد قازان، مجلس التعاون الخليجي، العوامل المحلية والإقليمية والدولية ودورها في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، ط1، (بيروت: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص.10

[2]- سليم شيخاوي، "الوظيفة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي على ضوء التحولات الدولية الجديدة"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001)، ص.230

[3]- عبد القادر دندان، مرجع سابق، ص.30

والثاني كان المشروع العماني والثالث هو المشروع السعودي، وقد اختلفت هذه المشاريع في رؤيتها، فالكويت كانت تدعوا لإقامة اتحاد خليجي، أما عمان فقد دعت إلى إقامة علاقة إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بينما السعودية دعت إلى التنسيق والتعاون بين الدول الستة في مجال تحقيق الأمن الداخلي.[1]

وقد بدأت الدعوة إلى إقامة اتحاد سياسي اندماجي، يهدف إلى توحيد السياسات الخارجية وسياسات الدفاع وإقامة حكومة اتحادية يعترف بها، في أعقاب إعلان بريطانيا انسحابها من دول الخليج سنة 1968.

وبدأت الخطوات التنفيذية لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مؤتمر القمة الخليجية، والذي عقد على هامش القمة الإسلامية التي جرت في "الطائف".

وبعد سلسلة من الاجتماعات التحضيرية عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الستة مؤتمر في الرياض بتاريخ 04 فيفري 1981، وفي ختامه تم التوقيع على وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي[2]

الموقع الجغرافي لمجلس التعاون الخليجي:

يقع بين إفريقيا الغربية وإيران، وإلى الجنوب الشرقي من الهلال الخصيب، تبلغ مساحته (256256 كلم) تغطي العربية السعودية حوالي 87.4%، وتقع الكويت على رأس الخليج الشمالي، ويلي الكويت جنوبا السواحل الشرقية للعربية السعودية (ساحل الاحساء)، ويمتد هذا الساحل حتى حدود شبه "جزيرة قطر" و"خليج سلوى" الذي يحتضن جزر البحرين ويحصرها بين شبه جزر قطر وساحل الأحساء، وتبدأ بعد ذلك حدود الإمارات العربية المتحدة المعروفة بالإمارات السبعة، ثم تليها عمان من الزاوية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية. حيث تمتلك ساحل بحري طوله(1000) ميل ويمتد من "مضيق هرمز" في الشمال الشرقي حتى حدود اليمن الجنوبية، وتطل دول الخليج على

[1]– محمد بن هويدن، "مستقبل التكامل السياسي الخليجي"، (الامارات: منتدى التنمية)،2014، نقلا عن:
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2221%3A201512-07-11-10-01&catid=151%3A2011

[2]- حسين خليل، موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية، ط1، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2013)، ص.27

الخليج العربي الذي يقع بين الجزيرة العربية غربا وإيران شرقا ومضيق هرمز وخليج عمان والعراق شمالا، ويشكل مجلس التعاون الخليجي رابطا تجاريا ونقطة مواصلات بين أوروبا وإفريقيا وأسيا.

قال عنها "أرنولد ويلسون" (Arnold Wilson): الضابط البحري البريطاني "من بين كافة الخلجان لا يوجد خليج كان ولا يزال موضع اهتمام كبير للجيولوجيين وعالم الآثار ودارسي الإستراتيجية كالخليج العربي"، ومنذ أن تم الكشف أنه يحتوي في باطنه على أهم مادة خام لهي (النفط) تزايد الاهتمام العالمي به.

قال عنه دوايت ازنهاور: "إنه أهم منطقة إستراتيجية في العالم".

قال عنه ريموند أوشي (Raymond Oshea) أنه شريان الحياة الرئيسية بالنسبة إلينا" ويقصد هنا الإنجليز. [1]

تتمثل الأهداف الأساسية للمجلس في:

1-المساواة في السيادة.

2-حل المنازعات بالطرق السلمية.

3-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

4-التمسك بسياسة عدم الانحياز، ونبذ الأحلاف والقواعد. [2]

3-مفهوم التعاون: «Cooperation»

تعريف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية: "هو سلوك مشترك أو تعاون موجهة إلى هدف ما، وحيث يحقق مصلحة مشتركة أو أمل في تحقيق فائدة ما. ربما يكون التعاون

[1]- نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من التعاون إلى التكامل ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص _ص.41_43

[2]- خليل حسين، مرجع سابق ، ص .29

طوعا أو إجباريا، مباشرا أو غير مباشر، رسميا أو غير رسمي، لكن هناك دائما تظافرا في الجهود نحو غاية محددة، حيث إن جميع المشاركين لهم حصة حقيقية أو خيالية". [1]

تعريف آخر:

" هو محاولة لتكيف السياسات بطريقة لا تؤدي إلى تأثير بنيوي مباشر. الهدف من ذلك هو القيام باتفاقيات في مجالات محددة من أجل الوصول إلى غايات محددة من دون توقع أو رغبة أو توسيع أو انتشار نشاط ما". [2]

4-مفهوم التكامل:«Integration»

أ-التكامل لغة: يعود أصل كلمة التكامل إلى اللاتينية (Integration)، والتي استعملت أول مرة سنة 1626 في قاموس "اكسفورد الإنجليزي"(Oxford)، وهي تعني "تجميع الأشياء كي تألف كلا واحدا"، كما تدل من الناحية اللغوية أيضا على التكميل أو التمام أو الكل التام [3]

ب-التكامل اصطلاحا: وقد انقسم منظورا التكامل في علم السياسة إلى قسمين، فكل باحث يُعرف التكامل من الزاوية التي ينظر منها، مما أدى إلى بروز جدل واسع بينهم، فهناك من يرى أنه حالة، وهناك من يرى أنه عملية، وهناك من يرى بأنه حالة وعملية في نفس الوقت.

التكامل كعملية: المراد بالعملية (Process) هو أنه ينطوي على الإجراءات والتدابير والوسائل التي تستخدم في العملية التكاملية، والتي تؤدي إلى إلغاء التميز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة. [4]

ومن بين الذين يَرون أن التكامل هو عملية نجد:

1- نايف علي عبيد، مرجع سابق، ص.26
2- المكان نفسه، ص .26
3- كمال مقروس، مرجع سابق، ص 03
4- المرجع نفسه، ص.40

أرنست هاس (Ernst Haas): عرف التكامل بأنه "العملية التي تتضمن تحويل الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة". [1]

2-التكامل كحالة:

المقصود بالحالة (Condition): "زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية للدول الأطراف" [2] ومن بين اللذين ينظرون للتكامل كحالة نجد: اميتاي اتزيوني: إذ يعتبر المجتمع متكاملا إذا كان هذا المجتمع "يمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف أو الإكراه، حيث يكون لهذا المجتمع مركز لاتخاذ القرار يقوم بتوزيع (الثواب والعقاب) داخل المجتمع ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب"، هذا هو تعريف الجماعة السياسية وليس التكامل ولكن في رأي اتزيوني أن المجتمع يسير نحو التوحيد السياسي إذا توفرت فيه مقومات التكامل السياسي. [3]

3-الرأي التوفيقي بين العملية والحالة:

ومن أصحاب هذا الاتجاه نجد "كارل دويتش" الذي ينتمي إلى الوظيفة الجديدة. يَعتبر كارل دويتش التكامل عملية وحالة في آن واحد. فهو ينظر إلى التكامل السياسي كعلمية قد يؤدي إلى التكامل السياسي كحالة، عندما يتوفر شرط أساسي ألا وهو الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم داخل كل وحدة سياسية تكون طرفا في التكامل. مما يترتب عن ذلك تحقيق السلم والأمن والاستقرار، وهو بذلك يوضح لنا أن التكامل لا يكون ناجحا إلا إذا تم على المستوى الرسمي (السلطة السياسية الحاكمة) والقاعدي (الجماهير، الرأي العام، والمشاركة السياسية). [4]

1- وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص.271

2- كمال مقروس، مرجع سابق، ص .50

3- وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص، ص.271، 272

4- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص.240

4-تعريف إجرائي للتكامل:

هو عملية ترابط موضوعي متبادل وثيق، يتسم بقدر كاف من الانتظام والاستقرار والتوازن بين العناصر المكونة، بحيث أنها تكون نظاما وكيانا اقتصاديا واحدا، يتوقف وجوده و استمراره على تضافر وتكامل أداء هذه العناصر مجتمعة، كل يؤدي دور أو وظيفة معينة من خلال جهاز مؤسساتي يتسم بالديمومة والفاعلية والتطور، استجابة للمعطيات الداخلية والخارجية، بمعنى أن هذا الجهاز مرنا منفتحا على بيئته لأجل تحقيق أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى والأهداف السياسية، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية على ضوء الإمكانيات المتوفرة.[1]

مؤشرات التكامل:

لقياس مستوى التكامل بين مجموعة من الدول دعا بعض الباحثين أمثال "كارل دويتش" إلى استخدام حجم التعامل وذلك في منتصف الستينيات كمؤشر على مستوى التكامل الأوروبي، أما "كلود أكي (Claud Ake) فقد دعا إلى استخدام مؤشرات كمية مثل:

1-قياس مدى ولاء الأفراد.

2-قياس مدى دستورية سلوك الأفراد.

3-قياس الرغبة في الانضمام أو الانسحاب من التحالف.

4-قياس مدى اعتماد القوى الرئيسية المنافسة في الحصول على الدعم من أكثر من منطقة جغرافية أو من دين أو لغة.

أما فيليب جاكوب فقد اعتمد إلى مؤشرات أخرى وصنفها بأنها عوامل التكامل وهي:

1-التقارب الجغرافي.

---

[1]- رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم الساسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة،2011)، ص.20

2-التجاس في جوانب عديدة.

3-حجم التعاملات بين الأطراف.

4-التقارب النهائي.

5-وجود أكبر قدر من المصالح المشتركة.

6-مدى الروح الجماعية.

7-الإطار البنيوي " المشاركة في اتخاذ القرارات"

8-التشبث بالسيادة يعطل التكامل.

9-التجربة التكاملية السابقة. [1]

شروط التكامل:

في هذا الإطار يتم تناول عدة عوامل منها:

1-وجود العدو الخارجي المشترك الذي يوحد البيئة الموضوعية للتكامل

2-وجود الدولة القائد أو الدولة النموذج التي تتصدى لقيادة العملية التكاملية.

3-الإحساس بالتوزيع العادل للمكاسب وللأعباء.

4-وجود الثقافة السياسية المشتركة.

5-وجود نخب سياسية حاكمة ذات أهداف وسياسات متقاربة، ووجود المنظمات الإقليمية الحكومة وغير الحكومية القادرة على تنشيط التبادلات والتفاعلات. [2]

[1]- وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص_ص. 298_301

[2]- حسين خليل، مرجع سابق، ص.19

5-مفهوم النظام الإقليمي:«Regional System»

إن مفهوم النظام الإقليمي هو مفهوم حديث في دراسة العلاقات الدولية، يشير في أغلب الأحيان إلى نظام التفاعلات بين مجموعة الدول المجاورة، التي تجمعها علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

عناصر النظام الإقليمي:

1-إنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة.

2-إنه يشمل ثلاث دول أو أكثر على الأقل.

3-إنه لا وجود لأية من الدولتين العظمتين بين الوحدات المكونة له. [1]

أما "بروس روسيت" (Bruce.Russet) فقد بينت دراسته للأقاليم الدولية أن تعاريف النظام الإقليمي تختلف اختلافا كبيرا، وذلك بناء على الطرق والصيفات التي يستخدمها المتخصصون في نظرية الإقليم. لذا حاول أن يجعل من دراسة الأقاليم أكثر سهولة فحدد خمس معايير لتعريف النظام الإقليمي.

1-التجانس الثقافي والاجتماعي.

2-التقارب الجغرافي.

3-المواقف السياسية أو السلوك الخارجي.

4-المؤسسات السياسية.

5-الاعتماد المتبادل الاقتصادي.

وإذ كانت هذه المعايير تبقي على غموض الإقليم كمفهوم[2] .

---

[1]- جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)، ص، ص. 20، 21

[2]- سامية ربيعي، مرجع سابق، ص، ص.13، 14

وظائف النظام الإقليمي.

1-وظيفة التكيف: تتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي.

2-الوظيفة التكاملية: عن طريق تدعيم الصلة بين أطرافه على المستوي الرسمي وغير الرسمي.

3-وظيفة الحماية والأمن: تتعلق بمجموعة القيم التي تفرض دفاع الأطراف عن بعضها البعض إزاء أي تهديد خارجي، وإلا سيتحول هذا النظام إلى مجرد جماعة ثقافية لا أكثر.

4-وظيفة تحقيق الأهداف: فالدول تدخل بإرادتها عندما تتوقع أن تحقق أهدافها على نحو أفضل. [1]

9-شرح الخطة:

جاءت الدراسة مشتملة على مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، خصص الفصل الأول لدراسة رؤية وتصورات دول مجلس التعاون الخليجي لأدواره في الإطار الإقليمي، وكذا إبراز أهم الخطط والاستراتيجيات التي تتبعها دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل تطوير العمل الجماعي المشترك، ومواجهة التحديات.

أما الفصل الثاني فركز على طبيعة التحديات التي يواجهها مجلس التعاون الخليجي، من خلال التطرق إلي أهم التحديات الداخلية والإقليمية الماثلة أمامه.

أما الفصل الثالث فسنتطرق فيه إلى الأداء الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي بعد 2011، وذلك من خلال إبراز أهم المواقف والأدوار التي قام بها مجلس التعاون الخليجي في كل من الأزمة السورية واليمنية.

بعد ذلك تأتي الخاتمة والتي توصلنا فيها إلى مجموعة من الاستنتاجات حول الدراسة المقدمة، كما قمنا فيها بالإجابة عن المشكلة البحثية والتساؤلات والفرضيات المطروحة لنصل في الأخير إلى مجموعة من التوصيات.

---

[1]- عياد محمد سمير، مستقبل النظام الاقليمي العربي بعد احتلال العراق، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2004)، ص.21

الـفـصل الأول

رؤية وتصورات مجلس التعاون الخليجي لأدواره في الإطار الإقليمي

بعد التغيرات الجوهرية الأخيرة في المنطقة العربية ومحيطها الإقليمي، المتمثلة في ثورات الربيع العربي وما نتج عنه من تداعيات خطير على الأمن والاستقرار الإقليمي، وما ينتظر من مفاجآت أخرى مهيأة لأي إحتمال للصراع ولاسيما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، و تزايد القلق بشأن تطور مجريات الأوضاع في سوريا، وعملية الشد والجذب في البحرين ومناطق أخرى في العالم العربي، لذا يقع على عاتق مجلس التعاون الخليجي إزاء هذه الأحوال وتشابك خيوطها، تعزيز تعاونه المشترك والانصراف إلى تكوين قوته الداخلية أولا وينبغي أن يأخذ العمل الخليجي المشترك مسارا إصلاحيا والإستفادة من العبر التي مرت بالمنطقة الخليجية ومحيطها الإقليمي، وإن توجه مجلس التعاون الخليجي نحو عمل تعاوني مثمر يكون عن طريق بناء إستراتيجية متكاملة للعمل الخليجي المشترك في جميع الميادين، وتحقيق خطوات باتجاه مزيد من الإصلاحات السياسية، وبناء نموذج تعاوني جديد يأخذ في الحسبان رغبات السكان في كل دولة، والعمل على تحديث الدولة الخليجية وبناء مرتكزاتها الأساسية، على أساس صياغة نظام دستوري يتلاءم مع الخصوصية الخليجية ضمن سياق العمل المشترك من أجل بناء الإنسان وإعطاءه حقه الثقافي بما يتلاءم مع تصوراته الاجتماعية، وكذلك العمل على بناء منظومة العمل الدبلوماسي الخليجي المشترك، وعدم الانصياع كرهينة لطرف دولي دون آخر، ويمكن تعزيز هذا العمل المشترك عبر بناء منظومة دفاعية متكاملة للدفاع عن المصالح الخليجية، ويتبلور ذلك من خلال تحقيق وحدة خليجية متكاملة المؤسسات تؤطر لبرنامج سياسي منفتح على العالم وتقدم نموذج ديمقراطي مميز.[1]

1-عبد الواحد مشعل، "فرضية صدام فرعيان الثقافة الواحدة، وانعكاسها على التعاون الخليجي المشترك"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للبحوث، العدد 88، جانفي2012)، ص .48.

المبحث الأول: رؤية دول مجلس التعاون الخليجي لتطوير العمل الجماعي المشترك.

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي بعد سنة 2011 مجموعة من التهديدات البالغة الخطورة ومتغيرات مفتوحة النهاية، فدول الخليج أصبحت تعيش في أتون تغيرات متسارعة على الصعيد الإقليمي، تحركها أطراف دولية ذات مصالح متقاطعة، كل منها يريد الاقتراب من منابع الطاقة الحيوية في العالم، وهذا ما حتم على العقلية السياسية الخليجية أن تقيم الأوضاع بنظرة علمية موضوعية، وتسعى إلى بناء كيانها السياسي الموحد وتوحيد المواقف وحشد الطاقات، وجعل المصلحة العليا للمنطقة فوق كل الاعتبارات، وذلك لتحقيق الأهداف التي ارتكزت عليها أدبيات النظام الأساسي للمجلس، من خلال الترابط والتكامل في مختلف الميادين، والسعي لإصلاح البيت من الداخل لخلق كيان جديد وفعال للأجيال اللاحقة، تستطيع من خلاله مواجه التحديات المختلفة. [1]

المطلب الأول: التحول من التعاون إلى الاتحاد.

لقد جاءت الدعوة إلى إقامة اتحاد خليجي من خلال قمة الرياض في الدورة الثالثة والثلاثون في 19 سبتمبر 2011، عبر خطاب وجهه خادم الحرمين الشريفين الملك "**عبد الله بن عبد العزيز**" ملك المملكة العربية السعودية إلى قادة دول المجلس، وقد رحب وبارك قادة دول المجلس بالإقتراح المقدم وذلك إيمانا منهم بأهمية الاتحاد وأثره الإيجابي على شعوب المنطقة، وتماشيا مع ما نصت عليه "المادة الرابعة" من النظام الأساسي للمجلس بشأن تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها. [2]

1- سعيد السريحي، "قالها الملك الاتحاد الخليجي لمواجهة التحديات"، جريدة عكاظ، يومية، العدد 16552، المملكة العربية السعودية، 21 ديسمبر 2011.

2- عبد الله بشارة، "مستقبل مجلس التعاون الخليجي من التعاون إلي الاتحاد...أحلام القادة وأوهام الواقع"، ديسمبر 2014، نقلاعن:

http://www.df.ae/forum/

والاتحاد (union) يعني بصفة عامة "الترابط والتضامن التام فيما بين أطراف دولة ما أو دولتين أو أكثر، حيث أن الاتحاد بين عدة دول قد يصل إلى درجة ظهور دولة واحدة تتكون من تلك الدول"، وقيام الاتحاد الفيدرالي يعني اختفاء الدول الأعضاء فيه وتنازلها عن سيادتها مع اعطاءها حق الحكم الذاتي، فالشكل الفيدرالي هو أقوى أنواع الاتحادات وتمثل الولايات الممتدة الأمريكية أبرز مثال على ذلك.[1]

الفرع الأول: دوافع وأسباب الدعوة إلى اتحاد خليجي.

على الرغم من صعوبة تحديد أي من الدوافع أدت إلى إقامة الاتحاد، إلا أنه من شبه المؤكد أن هناك مجموعة من الدوافع أدت إلى قيام السعودية بالدعوة للاتحاد، منها:

1 – الدافع اللحظوي:

هو التغير في المحيط الإقليمي، الذي ركز كثيرًا على توافق إقليمي تقوده دول عربية كبيرة، فمن المحتمل تعطيل دور مصر في الإطار العربي لفترة قد تطول، كما أن العراق في شقاق قد يقود إلى تفتيت البلاد، واليمن وسوريا تعطل دورهما أيضا، وهذا ما جعل دول الخليج مكشوفة الظهر،[2] فالاتحاد كان وليدا لزمنه ومعطياته وجاء من واقع انشغال القيادة السعودية بحالة عدم الاستقرار لما يجري حولها عام 2011، والخوف من تداعيات الربيع العربي وانعكاساته على دول مجلس التعاون، والدعوة إلى الاتحاد وفق هذا التصور هي لمواجهة التحديات الخاصة برياح التغيير.[3]

2–الدافع الإستراتيجي:

يعتبر الاتحاد الخليجي هو الرد الطبيعي والموازن الحقيقي إتجاه تحولات السياسة الأمريكية التي صدرت بعد الإتفاق النووي، والتي إتسمت بالغموض حول دول الخليج و

---

[1]- صدقة يحي فاضل، "دول الخليج العربية: الاتحاد أو الضعف"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للدراسات والبحوث، العدد 92: ماي 2012)، ص، ص. 19، 20

[2]-محمد غانم الرميحي، "اتحاد دول الخليج ضرورة اجتماعية"، العرب الدولية، (لندن، العدد 1574، جويلية 2012)، ص 12

[3]- معتز سلامة وعبد الخالق عبد الله، "الاتحاد الخليجي: دوافعه ومستقبله في ظل واقع خليجي متغير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (الإمارات: مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 45-46، 2015)، ص، ص. 110، 111

مدى استمرار التزاماتها الأمنية والعسكرية إزاء هذه الأخيرة، وقابل ذلك إيران النووية التي تنتهج سياسة التمدد الإقليمي والتمزيق الطائفي وتصدير الثورة [1]، فالدعوة السعودية تمثل قراءة دقيقة وواقعية لحماية أمنها من ما يواجهها من تهديدات متلاحقة، تحاول تقويض هويتها وسيادتها، خاصة في ظل انتهاء الحدود بين الأمن الإقليمي والأمن الوطني،[2] فدول الخليج محاصرة من قوى تكن لها العداء المتجذر تاريخيا وعقائديا، ومن تنظيم الدولة الإسلامية وإيران،[3] التي تحاول إفشال أي تقارب أو تكامل سياسي بين دول المجلس مستخدمة كافة الوسائل،[4] ولذلك من الأحسن أن يَصدوا هذا الطموح الإيراني التوسعي بستار من الوحدة، إلى جانب ذلك نجد أن النظام الأساسي للمجلس حدد أهدافه المبنية على أساس تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، فالقرار إذا ليس وليد اللحظة بل تجسيدا مؤسساتيا لواقع تاريخي واجتماعي،[5] كما أن تعطيل مشروع الوحدة العربية بمعناها الشامل –بإستثناء مجلس التعاون الخليجي– ، يمثل بذلك إستجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لتحقيق نوع من الوحدة العربية .[6]

3–الدافع الأناني –الذاتي:

يمكن اعتبار مشروع الاتحاد محاولة سعودية لاستغلال ظروف استثنائية لزيادة نفوذها الدبلوماسي، لتحقيق المزيد من السيطرة التي تخدمها في صراعها مع القطب الإقليمي الإيراني في المعادلة الأمنية والسياسية الخليجية، التي تتسم بكونها معادلة

---

[1]- معتز سلامة، "الاتحاد الخليجي التحديات والفرص الجديدة"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث: العدد 96، جوان 2015)، ص.35

[2]- عبد الله بن أحمد أل خليفة، "الاتحاد الخليجي ضرورة إستراتيجية في ظل تحولات المشهد الإقليمي"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 96، جوان2015)، ص .36

[3]- عبد الله عبد الرزاق باحجاج، "فكرة الاتحاد الخليجي ونضوجها الإقليمي والدولي-التحول الأمريكي والإكراه الإيراني نموذجا-"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 96: جوان2015)، ص.59

[4]- محمد بن صقر السلمي، إيران ومشروع الاتحاد الخليجي، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 69، يوليو 2015)، ص.47

[5]- نيفين مسعد، يوسف أحمد، حال الأمة العربية 2012 -2013، مستقبل التغير في الوطن العربي مخافر داهمه، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص.129

[6]-عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة، مرجع سابق، ص .114

صفرية، فكل خسارة لإيران تعتبر مكسب للسعودية، فهو تصور كونفدرالي مرن يعطي الرياض دورا قياديا أكبر مما هو قائم حاليا.[1]

الفرع الثاني: أهمية التحول نحو الاتحاد.

بعد غياب القوى الإقليمية في مقدمتها سوريا ومصر بشكل رئيسي وجدت دول مجلس التعاون نفسها في موقع القيادة للعالم العربي، وعلى إثر ذلك أصبحت تواجه مجموعة من التحديات، وهذه المبادرة جاءت بالحلول المثلى لإعطاء دور هام لمجلس التعاون الخليجي في صناعة وإتخاذ القرار المناسب للجميع دون أن تكون هناك دولة في الكواليس، وعلى هذا فهم يرون أن للاتحاد الخليجي أهمية كبيرة تتمثل في:

1-تحصين وحماية دول المجلس:

بالرغم من عظمة التحديات التي يواجهها إلا أنه أمامه العديد من البدائل والخيارات لمواجهتها، فالاتحاد إذن مطلوب في ظل عظمة التحديات وسيظل مطروح على الدوام حتى يتم الموافقة عليه،[2] فرغبة ترقية التعاون بين دول المجلس تصادف الكثير من التأييد بين القوى الإجتماعية في كل دولة خليجية لأن الجمهور العام يشعر بحرارة المتغيرات وضخامة التهديدات، ولعل ظروف إنشاء المجلس تذكرنا بأهمية العامل الدافع للتقارب فقد كانت هناك حربا إقليمية (عراقية / إيرانية) وتقريبا اليوم نجد تلك العوامل ولكن بصفة مضخمة، وهناك إحساس شعبي بأن الاتحاد يجلب الأمان النسبي، فالأهداف بين دول المجلس تقاربت أكثر[3]، وإذا كان التعاون صيغة إختيارية مما يتيح إمكانية للمناورة، فإن الاتحاد صيغة إجبارية قد تحتاجها في بعض قضايا السياسة الخارجية التي تحتاج إلى موقف موحد، ومنها العلاقات الخليجية الإيرانية،[4]فالاتحاد إذن يحفظ لدول الخليج استقلالها وسيادتها ومكتسباتها وهويتها وإرثها الثقافي والحضاري

1- عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة، مرجع سابق، ص.114

2- معتز سلامة، "إنجازات وإخفاقات قمم التعاون (1981-2015) قمة الرياض التحديات والفرص"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث: العدد 102، ديسمبر 2015)، ص.40

3- محمد غانم الرميحي، "القمم الخليجية نجاح، اخفاقات، تطلعات"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 102: ديسمبر 2015)، ص.24

4-أشرف محمد كشك، "الضروريات الإستراتيجية نحو التحول إلى اتحاد خليجي"، السياسة الدولية، (مصر: مؤسسة الأهرام، العدد 196، المجلد 39، ابريل 2014)، ص.11

وأنظمتها السياسية، من خلال الحفاظ على أمن هذه الدول والدفاع عن سيادتها وحدودها بقوة مشتركة، [1] ويتضح أن حاجة دول المجلس إلى الاتحاد مطلع العام 2014 باتت ضرورية أكثر منها عندما أطلقها ملك السعودية، بسبب تعقيدات المشهد الإقليمي فبعض المتغيرات وضعتهم في موقف أصعب من السابق،[2] فهو إذن يمثل صيغة ملائمة لتحصين دول التعاون وكبح مشروع الفوضى والتدخل الخارجي وإعادة التوازن الإستراتيجي في المنطقة وبالتـــالي دور فاعـل للمجلـس.[3]

2-تطوير الموارد البشرية:

الاتحاد لا يعني خسارة الدول الخليجية هويتها ولا أن تتنازل لأحد عن إمكانيتها ولا أن تفقد سيادتها واستقلالها، بل هو أرقى أنواع التكامل الذي يكفل تأطير جهود كامل الأعضاء في بوتقة واحدة، فيجعل من ستة دول خليجية قوة اجتماعية متضامنة ومتعاونة، [4] فدول المجلس تعاني من خلل سكاني جعلها تشهد حالة من عدم التوازن السكاني مع دول الجوار الجغرافي، وهذه السلبية تعالج من خلال قيام الاتحاد الذي يكون عمقه الإستراتيجي العربي داعما ومعززًا له. [5]

3-تحقيق النمو الاقتصادي المستدام:

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي ما يعززها على الصعيد الاقتصادي، وإنطلاقا من ذلك فإن الاتحاد الجديد من شأنه إتاحة إنتقال الأفراد ورؤوس الأموال بالإضافة إلى زيادة نصيب الفرد الخليجي من الدخل القومي ليتضاعف أربعة مرات مما هو عليه الآن. فهناك قيمة مضافة سوف تتحقق، تتمثل أولها في معالجة مسألة الانكشاف الاقتصادي

1-عبد العزيز بن عثمان بن صقر، "اتحاد الخليج العربي ضرورة مستقبلية"، السياسة الدولية (مصر: مؤسسة الأهرام، العدد 196، 2014)، ص .11

2-عبد الله الشايجي، "تجاوز الاضطراب القيمة السياسية المضافة بالاتحاد الخليجي"، السياسة الدولية، (مصر: مؤسسة الاهرام العدد 197، المجلد 49، افريل 2014) ص.29

3-عبد الله بن أل خليفة، "الأثر البحريني: ضرورة الاتحاد لتصحيح التوازن الإستراتيجي"، السياسة الدولية، (مصر: مؤسسة الاهرام العدد 197، المجلد 49، افريل 2014)، ص .18

4- صالح بكر الطيار، "من أجل اتحاد خليجي"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 92، ماي 2012)، ص.36

5- أحمد سليم البرصان، "الاتحاد الأوربي وإتحاد دول الخليج العربي"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 92، ماي 2014)، ص .38

من خلال التنمية الاقتصادية، فالتنوع الاقتصادي يعد حصانة للأمن من الاعتماد على سلعة واحدة فالنفط يحمل معه مخاطر فهو سلعة للصراع الإقليمي، كما أن الوضع الجيوستراتيجي الجديد يتيح التحكم بفاعلية في ممرات إقليمية إستراتيجية، وهو ما يمكن ترجمته إلى دور إقليمي مؤثر،[1] كما أنه سيؤدي إلى إيجاد حلول للبطالة بنسب أعلى من خلال التخفيض من الأيدي العاملة الأجنبية، وعموما ستكون المبادرة إيجابية على تنمية المنطقة، من خلال الإندماج في اقتصاد قوي يحقق الطموحات ضمن كيان قادر على التعامل مع التكتلات الكبرى في العالم وتوطين الصناعات الحديثة واقتصاديات المعرفة.[2]

4-التوعية بإدارة المخاطر والأزمات ومن ثم تعزيز المكانة الدولية للاتحاد على المستوى الإقليمي والعالمي:

لقد كان حلم اتحاد الدول العربية قديما حيث وبدأ مع جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكن دول الخليج وحدها هي التي نجحت في إنشاء مجلس تعاون، والذي صمد ضد عواصف كثيرة على المستويين الداخلي والإقليمي، والتفكير في تطوير هذا المجلس إلى اتحاد خليجي سيكون دعما للعمل العربي المشترك ويعيد الثقة بإمكانية نجاح التجارب الوحدوية في المنطقة. [3]

الفرع الثالث: معوقات تحقيق حالة الاتحاد الخليجي.

هناك العديد من المعوقات التي حالت دون الوصول إلى الاتحاد، نجد منها:

1-الاختلاف في درجة التطور السياسي والاقتصادي بين دول المجلس:

توجد العديد من القواسم والتباينات بين دول المجلس خاصة ما يتعلق بدرجة التطور السياسي والثقافي، لذلك نجد هناك خشية من الدول أن يقلص الاتحاد من

1- أشرف محمد كشك، مرجع سابق، ص .11

2-ليلي عوض وآمينة خضري ومني الشريف، "عودة خادم الحرمين للاتحاد يصب في مصلحة المواطن الخليجي"، عكاظ، يومية، العدد 16552، المملكة العربية السعودية، 21 ديسمبر 2011، ص.13

3-ضياء رشوان، "لبنة في جدار العمل العربي المشترك"، السياسة الدولية، (مصر: مؤسسة الأهرام العدد 196، المجلد 39، افريل 2014)، ص.5

مكتسباتها السياسية والاجتماعية التي حققها البعض منهم مقارنة بنظيرتها من الدول الأخرى، نتيجة التباين الاقتصادي وضآلة التبادل التجاري البيني، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول مصير الاتحاد، فضلا عن حاجته إلى عمق بشري متجانس الأمر الذي يتناقض مع مشكلة الخلل الراهنة في التركيبة السكانية في دول المجلس. [1]

2-وجود أطراف غير متفائلة بفكرة الاتحاد في الجانب الرسمي والشعبي:

فهناك رؤية غير متفائلة بحتمية الاتحاد طبقا للظروف الأمنية التي تعيشها،[2]فموقف عمان الرافض للاتحاد الخليجي لم يكن مفاجئا فقد سبق لها أن رفضت مشروع العملة الموحدة وهذا ما جعل رفضها للاتحاد متوقع، ذلك لأن السياسة الخارجية العمانية كانت دائما مبنية على أساس تجنب النزاعات التي لا تعنيها والإيمان بالحوار والحلول السلمية، وهذا النهج لا يمكن أن يندمج بسهولة مع السياسة الخارجية الخليجية، فحتى لو اتفقت معهم على التهديد الإيراني فإن أسلوب معالجتها للتهديد هي تحويل إيران إلى حليف إستراتيجي وسياسي واقتصادي،[3] وكذلك هناك جدل حول التوقيت وآليات التنفيذ، فالبعض يخشى أن تكون هذه الخطوة هي ردة فعل على الأحداث الراهنة ولم تأخذ في الاعتبار التغيرات المفصلية التي يمكن أن تشكل عائقا في طريق هذه الوحدة، كما يتخوف البعض من طبيعة الأنظمة في دول المجلس ومن ثم عدم جاهزيتها لاستيعاب أي تغير جدري تتطلبه عملية الاتحاد،[4]وكذلك ما يعيق هذه الفكرة أنها لم تكن هناك تحضيرات كافية، فلم تتوزع الاختصاصات بشأن دراسة الفكرة بين لجان تقدم

1-أشرف كشك، مرجع سابق، ص.13

2-عبد المالك أحمد، "دول الخليج من التعاون إلي الاتحاد: الفرص والتحديات"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 92: ماي 2012)، ص .26

3-بسمة مبارك سعيد، "قراءة في رؤية عمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي"، مركز الجزيرة للدراسات، 8 جانفي 2014، نقلا عن:

https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/761415/CIRSArabicSummaryReport7SectarianPoliticsInTheGulf.pdf

4- فالح شمخي العنزي، "الاتحاد الخليجي الدوافع والمعوقات"، آراء حول الخليج، (الامارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 92، ماي 2012)، ص .19

توصيات، كما أنه لم يتم شرح أهداف الاتحاد ومعناه وهذا ما أدى إلى تعطل مساره وظهور خلافات وتباينات على الفكرة. [1]

3-معضلة التوازن:

تنشأ حين لا توجد جماعة من الدول ترغب في تأسيس التكامل والوحدة فيما بينها، وتبدأ المشكلة حينها لا يرضى الكبير بوضع المساواة مع القوى الأصغر وخاصة إذا كانت لا تدانيه في أي بعد من أبعاد القوة، [2] لذلك نجد من الأسباب التي تحول دون التوجه نحو الإتحاد هي مسألة هيمنة الدولة الكبيرة على الدول الصغيرة، [3] ويواجه المجلس هذه المعضلة في العلاقة بين السعودية وباقي الأعضاء. [4]

4-العوامل الخارجي:

وهنا يبرز الموقف الإيراني المعادي لفكرة الاتحاد، والذي قد يعمل على تخريبه وهذا راجع إلى توازن القوى الجديد الذي يمكن أن ينشأ في المنطقة، ويقلل بذلك من الخلل في التوزان لصالح إيران في علاقتها بكل دوله على حدَا. [5]

الفرع الرابع: متطلبات نجاح الاتحاد.

أ- إن الاتحادات الناجحة مهما كانت تسميتها نجحت بدعم شعبي وليس نتيجة قرارات فوقية، لذلك فإن دور الشعوب الخليجية يجب ألا يهمش في قضية مصيرية تتعلق بأجيال قادمة. [6]

1-عبد الله الشايخي، مرجع سابق، ص .11

2- نيفين مسعد وأحمد يوسف، مرجع سابق، ص، ص. 129، 130

3- حسن أبو طالب، "خطوات ملحة. كيف نسرع تحقيق المشروع الاتحادي"، السياسة الدولية، (مصر: مؤسسة الاهرام العدد 196، المجلد 49، افريل 2014)، ص .20

4-نيفين مسعد وأحمد يوسف، مرجع سابق، ص .130

5- المكان نفسه، ص.130

6- أحمد عبد المالك، مرجع سابق، ص .27

ب–التدرج الزمني: فالتكامل الإقليمي هو عملية مستمرة لبناء الثقة وتدعيمها بين الدول الأعضاء على مستوى النخب والشعوب، ولتحقيق ذلك لابد أن يتم البدء بما هو ممكن ومتفق عليه وما يمكن أن تعده هذه الدول في مصالحها الواسعة.

ج–التدرج الوظيفي: فليس من الضروري مشاركة كل أطراف العملية التكاملية في كل المؤسسات الاتحادية بالدرجة نفسها وفي الوقت نفسه. [1]

المطلب الثاني: الإصلاح السياسي في دول الخليج.

إن التحول في المجتمعات يتوقف على تغير العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية وتغيير نمط التفكير الذي يقوم على صنع السياسات والتوجهات في أي مجتمع، وإذا ساد النظام والقانون في المجتمع أدي ذلك إلى شعور الفرد بالاستقرار وقوت الأواصر والتعاون والترابط وتوفر الأمن الاجتماعي الذي يؤدي إلى التعايش والسلم الأهلي، وإذا نمت السلطة على حساب المجتمع المدني وتراجعت الحريات التي كفلتها الدساتير أو قصرت في كفالتها، فإن هذا نذير بالخلل السياسي والاجتماعي وضعف أركان الدولة وسلطتها. [2]

الفرع الأول: الواقع السياسي في الخليج.

تسود النظم الوراثية في الخليج العربي ظاهرة غياب المشاركة السياسية الحقيقة وحرياتها والإصلاحات الديمقراطية الجزئية، بحيث تلاشت الشرعية الدستورية وعلاقة الحاكم بالشعب والنخب الاجتماعية المثقفة. [3]

---

[1]- على الدين هلال، "نقاط الاتزان...خلاصات الخبرة الدولية بشأن الاتحادات الإقليمية"، السياسة الدولية، (مصر: مؤسسة الاهرام، العدد 196، المجلد 49، افريل 2014)، ص.08

[2]- محمد بن طاهر آل إبراهيم، السياسات العامة والحاجة إلى الإصلاح في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2 مارس 2012، نقلا عن:
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=156&Itemid=384

[3]- عبد الحفيظ محبوب، "دول الخليج بحاجة إلى موجة ثالثة من الانفتاح السياسي لتحديد مسار المستقبل"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 79، افريل 2011)، ص.24

ففكرة الإصلاح ظهرت بقوة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وجعلت هذه الفكرة لفترة أحد محاور اهتمام الإعلام والمفكرين، ولكن بعد مرور "إحدى عشرة" سنة على هذه الأحداث فإن المشهد الآن يبدو مختلف، فقد تم احتواء زحف الإصلاح وتطويقه، إلا أن الإصلاح أمرا حتميا، والواقع أن مصطلح الإصلاح السياسي يعني" التنمية السياسية الإيجابية التي تعرف بأنها العملية المستمرة التي تطلع بها الحكومات والنخب لزيادة المشاركة السياسية لشعب ما معين، وتدعيم انصهاره الوطني، ورفع مستوى وعيه السياسي، ووضع ودعم وتعديل القوانين الأساسية والضرورية، واقامة المؤسسات السياسية التي تستوعب القوى الاجتماعية في إطار دستوري منظم، وذلك لأقصى حد ممكن" .[1]

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 واجهت دول الخليج مثلها مثل بقية الدول العربية الأخرى ضغوطا أمريكية تطالب بالتحول الديمقراطي، ورغم الإدراك الخليجي لأهمية الانفتاح السياسي باعتباره حصانة لتفادي موجة العنف، إلا أن حصادها بقي محدودا ولا يمكن المراهنة عليه لبناء نظم ديمقراطية حقيقة، وما حصل في مصر وتونس وخصوصا في دولتين مجاورتين لدول الخليج هما البحرين واليمن أمرا يجبرها على التوجه نحو الإصلاح. [2]

الفرع الثاني: فرص الإصلاح السياسي في الخليج.

1-الحجم الجغرافي والديمغرافي: إن دول الخليج ذات الوضع الديمغرافي الذي يتزايد لدى المملكة العربية السعودية والحجم الجغرافي الصغير سيكون عاملا مهما نحو دفع خطى الإصلاح السياسي.

2-النظام السياسي والاتجاه نحو الاتحادية: إن النظم السياسية الخليجية بدأت تبتعد عن المركزية التقليدية وتعمل على بناء أسس النظام الاتحادي وقدرة الحكومات المحلية

1- مفيد الزايدي، "محاولات الإصلاح السياسي في السعودية"، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 435، ماي 2015)، ص.43

2- صدقة يحي فاضل، "الإصلاح الحقيقي المتوازن أهم ما يضمن الأمة والاستقرار في المنطقة"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 79، افريل 2011)، ص، ص. 19، 20

على إدارة فاعلة ومؤثرة، وبالتالي الشعور بالمسؤولية ستعزز من خطى الإصلاح السياسي.

3-الثروة ومسارات التنمية: التوزيع العادل للثروة بصورة متوازنة والقدرة على حماية الأجيال القادمة، سيدفع نحو الإصلاح السياسي من خلال نقل المجتمع إلى مجتمع الرفاهية العقلانية.

4-مؤسسة الشورى كمجلس للأمن القومي: إن النموذج الممثل لنوع الديمقراطية في دول الخليج يتخذ نمط الشورى كآلية من آليات إدارة السلطة وشؤون الأمن القومي، لذلك يمكن التأسيس على أن يكون مجلس الأمن القومي راعيا للحريات العامة وكفيلا بحماية حقوق المواطن الخليجي ودافعا ومراقبا على خطى الإصلاح السياسي. [1]

الفرع الثالث: مقاربات الإصلاح السياسي في الخليج.

يمكننا تشخيص العلاقة بين السلطة والمجتمع في أقطار مجلس التعاون الخليجي على أنها في جوهرها علاقة الحاكم برعيته وليست علاقة مواطنين متساويين، وقد كونت الأسرة الحاكمة على نفسها نظرة إرث وحق خاص في المال العام، وهذا لا ينفي وجود فروق بين دول المجلس خاصة حالة الكويت، والتي تتواجد فيها بعض مبادئ المواطنة والديمقراطية عبر دستور عقدي ومجلس نيابي فاعل.

ولقد أحدث الربيع العربي موجات احتجاجية وصلت إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وهدا ما أعطى دافعا قويا لإعادة تقييم الوضع السياسي في هذه الدول والتأمل في وتيرة التطورات داخل كل دولة، وأبرز حدث بلا منازع هو الاحتجاجات والمطالبات السياسية التي برزت بشكل علني في دول مجلس التعاون وإن كانت بدرجات متفاوتة، و هذا الحراك ظهر على أشده في البحرين، واعتمد هذا الحراك بشكل كبير على برامج التواصل الاجتماعي خاصة "توتير، فيسبوك" فقد تم خروج الشباب للشوارع في مسيرات واحتجاجات، ولكن ما يحسب ضد هذا الحراك هو أنه لم تكن لديه رؤية ومطالب واضحة

[1]-حسين علاوي خليفة، "نحو منهج عقلاني للإصلاح السياسي في الخليج العربي (دراسة مستقبلية)"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 79، افريل 2011)، ص، ص. 27، 28

من قبل قادة هذا الحراك، وفي كثير من الأحيان كانت المطالب مبهمة وتتمحور في الأساس على الجانب الحقوقي المدني وحق حرية التعبير والتجمع .[1]

وقد تعاطت دول الخليج الست مع موضوع الإصلاح السياسي والديمقراطية بدرجات ومقاربات مختلفة، ولكنها اتفقت جميعا على أن الإصلاح السياسي يجب أن يتم بحذر وبطء وانتقائية وربما بمماطلة وربما في اتجاه الذي يكرس بقاء نظم الحكم القائمة دون تغيرات تقضي إلى بدأ مرحلة التحول إلى الديمقراطية، فرأت أن الانتقادات لازمة في دول لا توجد بها مؤسسات تشريعية ونيابية فاعلة ومستقلة، في حين أن حل الدستور وفصل السلطات أمران غير ضروريين، وقد تمثلت المقاربات الخليجية حول لإصلاح السياسي في:

1-المقاربة الإصلاحية الأولى تكمن في حوار وطني مفتوح بين جميع أطراف الدول الخليجية، بما فيها الجمعيات السياسية والمدنية والنخب الثقافية والفكرية والناشطون السياسيون، دون شروط مسبقة ودون وصاية من الدولة على الأطراف الأخرى.

2-إيجاد آلية شاملة لتداول السلطة سلميا سواء بالتغير أو التعديل الحكومي.

3-التحضير لكتابة الدساتير الجديدة تستفتي عليها الشعوب وتنقل الدول من حكم الفرد إلى حكم الدستور، (أي قيام ملكيات دستورية يبقى فيها الحكم الدستوري للحكم الشرعي).

4-تكريس الانتخابات والاستفتاءات الشعبية كمرجعية لتداول السلطة من جهة والتزام جميع الأطراف (السلطة، المعارضة) بشروط العمل الديمقراطي. [2]

[1]- الكواري علي خليفة، "الخليج: الثابت والمتحول 2013، مركز الخليج لسياسات التنمية"، 15أوت 2015 نقلا عن http://www.bit.ly/1dZikEv

[2]- محمد اليحيائي، "الإصلاح السياسي والديمقراطية في الخليج أربع مقاربات ممكنة ومطلوبة"، مركز الجزيرة للدراسات، 5 جويلية 2005، نقلا عن:
http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/07/20157591755757

الفرع الرابع: تحليل حالة الدول والتقدم في مجال الديمقراطية والإصلاح السياسي.

في هذا المحور مراجعة لواقع الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، ويتضمن المعطيات الإصلاحية في المجال السياسي والإجراءات التي تم اتخاذها والتي تعتبر مؤشرا على مدى جدية الإصلاح.

أولا: المملكة العربية السعودية.

شهدت السعودية موجة من الاحتجاجات، وما زاد الطين بلة هو أن السعودية تحتوي 80% من فئة الشباب وهم عاطلون عن العمل مع عدم قدرة الدولة على قبول مطالبهم، على إثر ذلك حاولت تخفيف حدة التوتر من خلال عزل الأمير محمد بن فهد آل سعود أمير المنطقة الشرقية عام 2012، لأن سياسته كانت بحالة من العداء مع المواطنين ولقيت الخطوة ترحيبا شعبيا، أما في قضية المرأة فقد قرر الملك عبد الله بن عبد العزيز في 25 سبتمبر 2011 منح المرأة بعض حقوقها السياسية في خطوة تاريخية، وذلك من خلال دعوته إلى دمج المرأة عضوا في مجلس الشورى و مجالس البلدية، على الرغم من مناهضة السلطة الدينية في إشراك المرأة في الحياة العامة .

كما تم تعديل السياسة الداخلية وارتباطها بالسياسة الخارجية من خلال تعيين بندر بن سلطان بن عبد العزيز في الإشراف على الملفين الداخلي والخارجي، وكانت مهمته هو اقتلاع الإسلام السياسي في البلاد وتشريع قوانين وتجريم عمل الإخوان المسلمين ووصفهم بالإرهابيين، مع إرساء إصلاحات بعيدة المدى في النظام القضائي والحوار الوطني وعقد حوارات بين الأديان وإحداث تغييرات في المؤسسة الدينية، ولكن هذه الإصلاحات وصفت بالسطحية و البطء نتيجة وجود اتجاهات في العائلة المالكة يرفضون فكرة الإصلاح إلى جانب المؤسسة الدينية، وبعد وفاة الملك "عبد الله" حاول الملك الجديد "سلمان بن عبد العزيز" السير على خطاه ، بعدها في 29 جانفي 2015 أصدر أمرًا

ملكيًا في تعديلات وزارية وتغيرات في الدولة، منها تشكيل مجلس للشورى وإقصاء الشخصيات المحافظة وتقريب أصحاب التوجهات الليبرالية [1]

ثانيا: الإمارات العربية المتحدة.

لم تحدث في الإمارات تظاهرات وأعمال عنف كما حصل في البحرين والسعودية وعمان، وكان الفعل الوحيد هو تقديم 133 شخص عريضة في مارس 2011 جاء فيها مطالبة رئيس الدولة بتطوير المجلس الوطني المعين إلى مجلس منتخب له صلاحيات تشريعية ورقابية، واتصف بالأسلوب الحضاري، [2] وقد اهتمت الإمارات في الدرجة الأولى بالتركيز على رفاهية المواطن دون النظر في الملفات الحقوقية والسياسية التي تنظر إليها بنظرة أمنية عموما. [3]

أصدر المجلس الاتحادي لدولة الإمارات المتحدة الدستور الاتحادي عام 1972، ويتميز دستورها بكونه لا يغفل بين السلطات الثلاث ويكتفي بالنص على استقلال القضاء.

ثالثا: مملكة البحرين.

رغم الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي شهدتها مملكة البحرين خاصة منذ تولي "حمد بن عيسى أل خليفة" مقاليد الحكم سنة 1999 حيث كان هناك تحول لافت نحو الديمقراطية، وفي فيفري 2001 تحولت إلي مملكة دستورية، وفي الوقت الذي بدأت فيه المملكة الاحتفال بالذكرى العاشرة لميثاق العمل الوطني وما أحدثه من إصلاحات وتطورات دخلت البلاد في أزمة غير مسبوقة سنة 2011، من خلال اعتصام مجموعة من الشباب في دوار اللؤلؤة ورفع شعارات تطالب بإسقاط النظام وإحداث تغير في دستور عام 2002، الأمر الذي أدى إلى تواترت طائفية [4]، بعدها أصدر الملك حزمة من

1-مفيد الزايدي، مرجع سابق، ص_ص. 56_59

2-يوسف خليفة اليوسف، مستقبل الإصلاح السياسي في الأمارات العربية المتحدة وقطر، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ،444 فيفري 2016)، ص.87

3-الرافعي هاشم، "الثابت والمتحول 2015، مركز الخليج لسياسات التنمية"، نقلا عن:
http://www.bit.ly/1LpgZoH

4- عطا السيد الشعراوي، "مملكة البحرين بين إصلاحات الشرطة وارتباك المعارضة"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 79، افريل 2011)، ص.61

التعديلات الدستورية دخلت حيز التنفيذ في 3 ماي 2013، ويستثني الدستور إمكانية تعديل الأحكام المتعلقة بدين الدولة ومرجعية الشريعة والنظام الملكي ومبدأ الحكم الوراثي ونظام المجلسين ومبادئ الحرية والمساواة المقررة في الدستور [1]

رابعا: سلطنة عمان.

كان من أبرز مطالب الحراك بين المثقفين فكرة الدستور التعاقدي التي تقدم بها "محمد اليحائي"، ففي 25 جانفي 2011 شهدت محافظة "ظفار" أول اعتصام ينادي بعدد من التغيرات [2]، في خضم ذلك تشكلت لدى صانع القرار السياسي في عمان قناعة بأنه لابد من إحداث تغير يلبي طموحات ورغبات الشباب والشارع العماني، وتم إصدار بعد ذلك عدد من المراسيم والأوامر السلطانية تتعلق بإجراء تعديل في النظام الأساسي للدولة، ومنح صلاحيات تشريعية ورقابية لمجلس الشورى والدولة، وتعديل في شكل مجلس الوزراء [3]

خامسا: دولة الكويت.

بالرغم من كونها صاحبة الريادة في الديمقراطية لم تفتأ الديمقراطية الكويتية أن تعاني من أزمات متكررة، واختصار الحياة السياسية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية كان له أثر كبير في تكررا تلك الأزمات، علاوة على عدم فاعلية مؤسسات المجتمع المدني، وبعد الربيع العربي وخروج الحركات الشبابية استغلت السلطتين التنفيذية والتشريعية هذه الحركات لتطوير الحياة السياسية وتحقيق مزيد من الانفتاح، [4] في ظل غياب الوعي السياسي المجتمعي، ويعتبر هذا الأخير أهم عوائق مسيرة الإصلاح

---

[1]- الكواري علي خليفة، مرجع سابق.

[2]-المرجع نفسه.

[3]- علي بن سلمان بن سعد الدرمكي، "التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان1981-2012"، (رسالة ماجستيرفي العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014) ص .103

[4]-عايض مبارك الرشيدي، "القبيلة والدين وأثرهما في عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت خلال الفترة ما بين عامي (1991-2013)"، (رسالة ماجستيرفي العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014)، ص .103

السياسي [1] فقد كانت مطالبهم في معظمها مذهبية فئوية، [2] وعلى إثر ذلك فقد شهدت تركيبة مجلس الأمة تغييرا بنسبة 54% كما أنها شهدت زيادة مشاركة القبائل في الانتخابات، مما أدى كل هذا إلى تمكين المرشحين من الطائفة الشيعية من حصد مقاعد في البرلمان، وفي المقابل رفع الإسلاميون نسبة تمثلهم في البرلمان الجديد إلى 8 نواب مقابل 5 في المجلس السابق، ولكن تمثيل المرأة كان بمقعدين فقط بعد انتخابات 2013.[3]

وعلى هذا فقد شهد النظام السياسي جملة من التغيرات السياسية، التي تصب ظاهريا في اتجاه تدعيم قضايا المشاركة السياسية وتوسيع تجربة الانفتاح الديمقراطي، وذلك عبر العديد من الآليات والأدوات [4]

سادسا: دولة قطر:

قطر هي الرابح الأكبر من الربيع العربي على عكس دول الخليج الأخرى حيث وظفت قطر ثرواتها الداخلية لتحقيق أجندة وطموحات داخلية وخارجية، حيث أن في الداخل أحدثت قطر تحولات معيشية ومجتمعية شاملة حققت قطيعة كاملة مع الماضي القريب. [5]

الفرع الخامس: أهمية الإصلاح السياسي في دول الخليج.

للإصلاح السياسي أهمية كبيرة تتمثل في:

1-إن الدول التي تتمتع فيها البرلمانات بسلطات تشريعية ورقابية والتي لم يتم تشكيلها عن طريق الانتخابات المباشرة كما هو الحال في الكويت والبحرين، تكون العلاقة بين

1- مناور عبد اللطيف العتيبي، "الحراك السياسي وأثرها على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (2006-2012)"، (رسالة ماجستيرفي العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2013، ص 90.

2-علي بن سلمان بن سعد الدرمكي، مرجع سابق، ص .104

3- محمد بدري عيد، "الانتخابات الكويتية بين تواصل المسيرة الديمقراطية الاستقرار السياسي"، 12 أوت 2013، نقلا عن:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201373110162733491.html

4- عايض مبارك الراشيدي، مرجع سابق، ص .02

5-الكواري علي خليفة، مرجع سابق.

السلطتين فيها لا تسير على وتيرة واحدة من التعاون بل تكون عرضة لتوترات وخلافات، وبخاصة في ظل وجود قوى وجماعات معارضة ممثلة في البرلمان، لذلك نجد في هذه الحالة أن الدول التي لا تمتلك فيها البرلمانات صلاحيات تشريعية ورقابية حقيقية بل يغلب على دورها الطابع الاستشاري ويتم تشكيلها عن طريق التعيين، وهذا ما يخلق فيها حالة من التوترات الحادة بين السلطتين، لذلك يمكن القول أن ما يميز الانتخاب عن التعيين كونه يمثل شريحة هامة من المواطنين الذين قاموا بانتخاب ذلك العضو في البرلمان، لذلك يكون المنتخب أفضل من المُعين وهذا التمثيل النيابي يمثل جزء من المشاركة الوطنية في صناعة القرار السياسي.[1]

2-إن الإصلاح السياسي يعكس رقيا حقيقا وتطورا ملموسا في طريقة تفكير الطبقة الحاكمة، التي لا يمكنها ويجب ألا تنسى للحظة أن قوتها وشرعيتها مستمدتان من روح الشعب وولائه لها، وأن عملية القمع لا يمكنها أن تؤمن استمرارية حقيقية للوطن الجامع ولا للمجتمع الحاضن.

3-إن الإصلاحات السياسية الجزئية قد تتم بسبب الضغوط الخارجية التي بدأت تكتشف في الآونة الأخيرة، بهدف استدراك أثار انتفاضات الشعوب في مصر وتونس وليبيا وغيرهما، وبالتالي الاستفادة من الحراك قبل الوصول بشكل ملموس إلى المجتمعات الخليجية الأخرى.

4-إن ملامسة ملف الإصلاحات بشكل جزئي وجدي لوجود قناعة بأنها باتت حاجة وطنية ملحة، تستوجب تضافر الجهود من أجل الارتقاء بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم والمواطن إلى المستوى الذي من خلاله تكون قادرة على تحقيق التوازن مع التطور الاقتصادي الكبير الذي تشهده، فلا يمكن لأي نمط اقتصادي أن يستمر بالشكل المطلوب إذا لم يتم رفعه بجهد آخر يسد حاجات الشعوب، ويساهم في ترقية ممارسة معايير الحكم من جهة وإمكانية تلقي تلك المعايير بكل رحابة صدر من قبل الشعب من جهة أخرى.

1-قاسم شاكر الفلاحي، "الإصلاحات السياسية والممارسة الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 79، افريل 2011)، ص.37.

5-إن المواطن الخليجي يشكل المصدر الأساسي للتحول المطلوب وتطلعاته، كما أنه من المهم أن تصل الحكومات إلى قناعة محددة حول أهمية وضروريات التطوير في مشروع الإصلاح السياسي الشامل، فالمهمة متناسقة بين الحاكم والمحكوم وهذا الإصلاح يضمن خصوصيات المجتمع والابتعاد عن التخفي وراء خصوصيات مختلفة لا تهدف في الواقع إلا لإبقاء الصدى على عجلة التطور، فأبناء المجتمع هم الذي يحددون أفق التطور.[1]

إذن فالتطور والإصلاح يعتبران مطلب منطقي وواقعي، ولا يختلف عليه اثنان في المنطقة العربية مهما كانت طبيعة الأنظمة الحاكمة ودرجة قربها للمواطن وتلبية طموحاته، والمهم في ذلك هو تقدير احتياجات المواطن في هذه الدول، وقد يأخذ الإصلاح وقت ليس بالقصير، ولكنة يجب أن يأخذ نهجا ثابتا، ويكون وسيلة دائمة للتقرب من المواطن، وتحصين المجتمعات، وتهيئة الحياة الكريمة لنسيج المجتمع برمته والذي بدوره يحافظ علي مكتسبات أوطانه، ويساعد علي تحقيق تطلعات الإنسان العربي، ويفر الاستقرار للدولة، ومن الواضح هنا أن الإصلاح السياسي مهم لدول الخليج العربي، لأنه هو الذي يقرر الاتجاه مسيرتها نحو النمو والاستقرار خلال الأعوام القادمة.

1-حسين عز الدين، "الإصلاح السياسي هدف وطني"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث: العدد 79، ابريل 2011)، ص.70

المبحث الثاني: إستراتيجية مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات.

المطلب الأول: تطوير المنظومة العسكرية الجماعية.

حظي العمل الخليجي المشترك باهتمام قادة دول المجلس منذ بداية مسيرته، وذلك انطلاقا من قناعة راسخة بوحدة الهدف والمصير، وعلى إثر ذلك تم رفع العديد من التوصيات لبناء وتعزيز التعاون العسكري فيما بين القوات المسلحة في دول المجلس وإقرار العديد من الدراسات والأنظمة الإستراتيجية، والتي شملت العديد من مجالات التعاون العسكري والدفاع المشترك [1]

الفرع الأول: محددات مستقبل القوة العسكرية في دول الخليج.

1-المحدد الخليجي: ويتمثل في مدى نجاح دول الخليج في تحقيق مزيد من التعاون العسكري فيما بينها على نحو مؤسس ممنهج ومتكامل، وبالاعتماد الذاتي في بناء قدرته العسكرية، من خلال الجمع بين التكنولوجيا العسكرية المتطورة وبين الكوادر الوطنية المؤهلة.

2-المحدد الإقليمي والدولي: ويتصل بنوعية التحولات السلبية أو الايجابية التي قد تطرأ على أنماط العلاقات الراهنة بين القوى الإقليمية والدولية المعنية بأمن الخليج، ولاسيما العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بعد توقيع الاتفاق النووي [2]

---

[1]-يوسف جمعة الحداد، "قوات درع الجزيرة مهام حيوية وأدوار إستراتيجية"، درع الوطن، (الإمارات: مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة، العدد 500، 01 سبتمبر 2013)، ص.48

[2]-محمد بدري عيد، "قوة الخليج العسكرية بين التحالفات المؤقتة والآليات الدائمة"، مركز الجزيرة للدراسات، 18 ماي 2015، نقلا عن:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/2015518102279

الفرع الثاني: مكتسبات وانجازات دول مجلس التعاون الخليجي في المجال العسكري.

أولا: اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون الخليجي.

حقق العمل الخليجي المشترك في المجال العسكري نقلة نوعية بالتوصل إلى توقيع اتفاقية الدفاع المشترك لدول المجلس، وتحدد الاتفاقية التي وقع عليها قادة دول المجلس في الدورة الخليجية الحادية والعشرين للمجلس الأعلى، والتي عقدت بمملكة البحرين خلال يومي 20 و21 ديسمبر 2000، وتؤكد هذه الاتفاقية عزمها على الدفاع عن نفسها بصورة جماعية إنطلاقا من أن أي اعتداء عليها مجتمعة أو أي خطر يهدد أحد الدول الخليجية هو اعتداء على مجموعة الدول الخليجية مجتمعة [1]

ثانيا: الاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي.

جاءت في الدورة الثلاثين (الكويت، ديسمبر 2009) وتعتبر خطوة مهمة لبناء المنظومة الدفاعية المشتركة لمجلس التعاون، وقد حددت الإستراتيجية وفقا لما تضمنته رؤية واضحة تعمل من خلالها دول المجلس على تنسيق وتعزيز تكاملها للدفاع عن سيادتها واستقرارها وردع العدوان والتعاون لمواجهة التحديات والأزمات، من خلال البناء الذاتي والعمل المشترك وصولا إلى التكامل الدفاعي، كما أكدت على أهمية إجراء التقييم الإستراتيجي الشامل للبنية الأمنية الإستراتيجية والتحديات والمخاطر بصفة دورية. [2]

ثالثا: القيادة العسكرية الموحدة.

صادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثالثة والثلاثون (مملكة البحرين، ديسمبر 2012)، وهذا بقرار من مجلس الدفاع المشترك في دورته الحادية عشر في الرياض نوفمبر 2012، ومع مطلع العام 2013 بدأت اللجان العسكرية المختصة في دراسة

1- "الاتفاقية الدفاعية المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية"،28 ماي 2016، نقلا عن:
http://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1527&language=ar

2-يوسف جمعة الحداد، "دعم نوعي للتحالف العسكري: القيادة العسكرية الخليجية الموحدة... قراءة في الأبعاد"، مجلة درع الوطن، (الامارات: مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة، العدد 505، فيفري 2014)، ص، ص. 68، 69

الجوانب القيادية والمالية والتنظيمية لتلك القيادة لرفعها إلى المجلس الوزاري لمراجعتها ورفع بما يراه بشأنها إلى مقام المجلس الأعلى. [1]

رابعا: الإنتربول الخليجي.

بتاريخ 7 ماي 2014، قرر وزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي إنشاء شرطة خليجية مقرها أبو ظبي، بهدف تعزيز العمل الأمني المشترك وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها دول المجلس لحماية الأمن والاستقرار وصيانة المكتسبات والانجازات التي تحققت ومكافحة الجرائم وملاحقة المجرمين. [2]

خامسا: الدرع الصاروخي الخليجي.

بتاريخ 21 مارس 2012 التقت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" عددًا من المسؤولين بدول مجلس التعاون الخليجي بالرياض، للاتفاق على إنشاء منظومة درع صاروخية في منطقة الخليج العربي، ويهدف هذا المشروع إلى حماية المنشآت الحيوية كالمصانع والمناطق النفطية والمصالح الأمريكية والأوروبية في الدول الخليجية من الصواريخ الإيرانية، بالإضافة إلى كونه جهاز إنذار مبكر في حالة أطلقت الصواريخ الإيرانية تجاه أحد الدول الخليجية. [3]

سادسا: درع الجزيرة.

إن وجود قوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون يعتبر أحد الأسس المهمة لإنشاء منظومة دفاعية مشتركة، تهدف إلى توفير أمن دفاعي جماعي فاعل لحماية دول المجلس وحماية مقدراتها ومكتسباتها، وفي سنة 1982 كانت أول خطوة لتشكيل قوات مشتركة بدول مجلس التعاون بإصدار قرار إنشاء درع الجزيرة، وتلي ذلك القرار صدور مجموعة من القرارات مما يتناسب مع المتغيرات، وفي عام 2006 تم تطويرها إلى درع

1-المكان نفسه، ص .69

2- "الانتربول الخليجي خطوة جديدة في طريق العمل الأمني المشترك"، 28 نوفمبر 2014
http://www.alarab.co.uk/pdf/2014/11/28/p06.pdf

3-المرجع نفسه.

الجزيرة المشركة، وفي سنة 2009 تم تعزيز قوات درع الجزيرة بقوات تدخل سريعة، وحاليا يجري العمل تطويرها من حيث الحجم والتنظيم [1]

الفرع الثالث: أسس القيادة الخليجية العسكرية الموحدة.

تقوم هذه القيادة على مجموعة من الأسس يمكن ذكر بعض منها:

1-إن القيادة لن تلغى أو تستبعد دور قوات درع الجزيرة المشتركة.

2-تقوم القيادة بجهد تخطيطي ولا تضم قوات عسكرية خليجية بصفة دائمة، وتعمل تحت إمرة وزارة دفاع دول المجلس، وتتلقى تعليماتها من مجلس وزراء الدفاع.

3-تطلع القيادة بدور مركزي للتدريبات الخليجية المشتركة ووضع الخطط لمواجهة التحديات والتهديدات لأي من دول مجلس التعاون الخليجي.

4-تتولى القيادة الدفاعية الموحدة أي عمليات عسكرية في حالة الحرب والسلم، وتولى تقييم التحديات والتهديدات وتحديد مستويات الخطر وبلورة الخطط الإستراتيجية لمواجهة هذه التحديات وفقا لمستوى أولوياتها، وغير ذلك من مهام روتينية للقيادة مثل التخطيط للتدريبات المشتركة والتنسيق بين دول المجلس في هذا الشأن، وتحديد احتياجات القوات بما يضمن فعالية التنفيذ الميداني للخطط العسكرية. [2]

الفرع الرابع: الأهداف الأساسية للقيادة العسكرية الموحدة.

1-تأكيد محورية دور دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة.

---

[1]-يوسف جمعة الحداد، "قوات درع الجزيرة مهام حيوية وأدوار إستراتيجية"، مرجع سابق، ص.50

[2]-يوسف جمعة الحداد، "دعم نوعي للتحالف العسكري: القيادة العسكرية الخليجية الموحدة... قراءة في الأبعاد"، مرجع سابق، ص.68

2-إن تنوع واتساع دائرة الخطر الإستراتيجي بات يستوجب تعزيز القدرات الجماعية لأنظمة القيادة والسيطرة، وتسهيل وتعزيز تبادل المعلومات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

3-إن هذه القيادة قد تكون النواة الحقيقية لتشكيل جيش خليجي قوي، كما أنها نظمن بناء منظومة دفاعية مشتركة تحقق الأمن الجماعي والذي هو مطلب خليجي مشترك [1]

4-بعد انهيار نظام الأمن العربي جراء احتلال الكويت يمكننا القوال أن حسن الظن بالنظام الأمني الدولي كان خط الدفاع الأول لدول مجلس التعاون الخليجي حتى سنة 2000 ، فتم التحول من مرحلة التعاون العسكري لمرحلة الوحدة الدفاعية لردع التحديات الخارجية والاستراتيجية وفي أبسط تعريفها هي بناء قدرات لتحقيق أهداف مستقبلية، و يجمع الفكر والتاريخ العسكري على أهمية الوحدة الإستراتيجية الدفاعية، ولقد كان صانع القرار الخليجي الذي ترك قطار التعاون العسكري يتحرك لمدة ثلاث عقود دون إستراتيجية دفاعية موحدة، من خلال دخول دول المجلس كل على حدي في تحالفات دولية منفردة وما تبعها من خلق أنظمة أمن فرعية، يأتي بعد ذلك إقرار المجلس بوضع إستراتيجية دفاعية موحدة، واتضحت الرؤية للعمل بعد تحديد الأسس التي تنطلق منها لبناء قدرات لردع العدوان والتعاون ولمواجهة التحديات من خلال البناء الذاتي، ومنذ ذلك وبعد تحقيق العديد من الانجازات العسكرية أتى تشكيل القيادة العسكرية الموحدة كخطوة مستحقة، وعلي إثر ذلك تم تعين ضباط محترفون من أعلى المستويات على أن لا تنضم أي قوات عسكرية بصفة مستدامة إلى هذه القيادة، بل تبقى كل قوة في بلدها وتستدعى فقط عند تنفيذ ترتيبات مشتركة ومجابهة الأخطار، وتخطط وتتصرف في الشؤون العسكرية وفقا لمقتضيات الظروف سواء في السلم أو الحرب وتتصرف لحفظ أمن الخليج ككيان موحد ، فهي عبارة عن رسالة ذات أبعاد إقليمية ودولية و هي جزء من جهد عسكري خليجي تراكمي يرتفع يوم بعد يوم ليصل إلى الهدف الخليجي الأعلى الذي هو تحقيق الدفاع

[1]-المكان نفسه، ص.69

الذاتي عبر مبدأ الأمن الجماعي وتحقيقها لأول مبادئ الحرب في الفكر العسكري وهي وحدة القيادة [1]

5-كما أن الاعتماد على مصدر واحد يعد إحدى مشكلات المجلس فلا تكمن المشكلة مع إيران في الخلل الكمي بل النوعي أيضا، فدول الخليج على سبيل المثال في حالة انكشاف جوي في مقابل السلاح الجوي المتطور لدى إيران[2]، فالتوازن العسكري في الخليج قد تغير نتيجة التحولات التي حدثت والتي تشمل الاستخبارات والمراقبة والمسح الجوي، كما أصبحت القدرة على شن حرب إلكترونية جزء رئيسيا من التوازن العسكري في الخليج، كما أن وجود صواريخ كروز والقنابل الذكية والطائرات من دون طيار ووسائل تكنولوجيا الحرب الحديثة إلى تقييم التوازن العسكري بصورة تختلف عن السابق، ولكن دول الخليج أخفقت في أن تخلق تحالف فعال من حيث العقيدة القتالية وهيكلية القوات وإحداث تداخل عملياتي وتكامل بينها في المنظومة العسكرية [3]، فدول الخليج تكمن معضلتها في كونها دول نفطية و صغيرة و تقع في محيط جيران أقوياء ومن ثم تسعى بشكل دائم لإحداث توازن مع هؤلاء الجيران، ولذلك كان خيارها هو التحالف مع الدول الكبرى، إلا أن هذا الخيار تكتنفه صعوبات عديدة ومنها التطورات الإقليمية والدولية، فالتحالفات لا تدوم ولذلك فإن البناء الذاتي للقوة يبقى الخيار الأهم و الإستراتيجي.[4]

6- يعتبر المجال الدفاعي والأمني هو المجال الأهم لتطوير الإتحاد الخليجي والشرط الضروري له، ولاشك أن تجربة المجلس على مدى ثلاثين سنة سوف تدفعها إلى الاستثمار في جيش خليجي موحد، تكون نواته قوات درع الجزيرة مع الإبقاء على القوات المسلحة لكل دولة، على أن تتوافق جميعها على استراتيجيات الدفاع وتكلف الجيوش الوطنية بمهمة دفاعية نيابية عن الاتحاد ككل في الدول التي تمثلها، وربما التفكير في

1- ظافر محمد العجمي، "الهياكل العسكرية الخليجية خطوة للاتحاد الخليجي"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 96، جوان 2015)، ص، ص. 43، 44

2-أشرف محمد كشك، السياسات الغربية تجاه أمن الخليج، ط1، (البحرين: مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والطاقة، 2014)، ص .50

3-النورالنورحمد، "الإستراتيجية العربية – الأمريكية والتوازن الأمني المتغير في الخليج"، سياسات عربية، (مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 18، نوفمبر 2015)، ص.179

4-أشرف محمد كشك، السياسات الغربية تجاه أمن الخليج، مرجع سابق، ص.50

بناء حلف عسكري خليجي أو خليجي–عربي على غرار حلف الناتو يمكن من مؤسسة الدفاع الخليجي بدلا من تحركه ساعة الأزمات، والهدف هو الوصول إلى منظومة دفاعية وجيش خليجي موحد حقيقي.[1]

المطلب الثاني: توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي.

بتاريخ 10 ماي 2011 بمدينة الرياض صدر بيان اللقاء التشاوري الثالث عشر للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، والذي رحب فيه قادة دول المجلس بطلب المملكة الأردنية الهاشمية للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، وتم تكليف المجلس الوزاري بدعوة وزير الخارجية الأردني للدخول في مفاوضات للبدء في الإجراءات اللازمة لذلك. [2]

إضافة إلى موافقة دول المجلس على الانضمام المغربي وهذا القرار أثار ردود أفعال داخلية وإقليمية متفاوتة، وهذا ما عكس تحديد هدف وصياغة رؤية من جانب دول المجلس، وهو ما مثل رد فعل إقليمي يعادل المكافئ الإستراتيجية لحدث الثورات العربية على الصعيد الخليجي، ويعد هذا من أبرز القرارات التي اتخذتها دول مجلس التعاون غير مبالية بتبعات هذا القرار، والتي لا يمكن تصور أنها كانت غائبة عن فكر الأنظمة الخليجية، [3] وعلى ذلك فقد كان دائما السياق الإقليمي هو الضاغط على الدول الستة ويدفعها بشكل دوري إلى إعادة التموضع الإقليمي، فالضغوطات الجيوسياسية الناشئة منذ عام 2011 دفعتها إلى تحسين مكانتها الجيوسياسية من خلال التوجه نحو توسيع عضوية المجلس.[4]

---

[1]-عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة، مرجع سابق، ص.124

[2]- فيصل علي سليمان الدابي، "ما مغزى توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي"، القدس، يومية، العدد 6826، قطر، 15 جانفي2011، ص.17

[3]- وضحة ظبيان غنام لمطيري، "دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003-2011"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2011) ص، ص. 126، 127

[4]-سعود التمامي، "توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي: الخيارات والمحددات"، مركز الجزيرة للدراسات، 15 جانفي 2015، نقلا عن:

-http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/2015114

الفرع الأول: أنماط توسيع مجلس التعاون الخليجي.

هناك ثلاثة أنماط من التوسيع التي يتخذها في إطار علاقته مع محيطه الإقليمي منها: التوسيع الوظيفي، ونمط الشراكة الإستراتيجية، والتوسع السياسي.

1 –التوسع الوظيفي: يستخدم المجلس هذا النمط حينما تختلف الدولة المدعوة مع بقية الدول في القيم السياسية ولكنها تمثل أهمية إستراتيجية واجتماعية واقتصادية لتلك الدول، وعلى ذلك فالمجلس يعمل على إدماج الدولة المدعوة في عدد من الفعاليات والمنظمات والهيئات واللجان التابعة لها ذات الطبيعة الوظيفية، وينطبق ذلك على حالة العراق في الثمانينات وحالة اليمن في الوقت الحاضر، [1] وبالتالي إعادة إخراج التنظيم الإقليمي الخليجي على نحو يلي أوضاع سياسية واقتصادية وثقافية جديدة، وهنا المصلحة هي التي تفرض ذاتها. [2]

2 –نمط التوسع الإستراتيجي: يشير إلى وجود حالة من التوافق الإستراتيجي بين الدول الستة الأعضاء حاليا في المجلس وبين الدولة أو الدول المدعوة لهذا النمط، وقد لا يرافقه تشابه في القيم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية مع بقية دول المجلس، وهذا النمط هو الذي استقر عليه التوسع الخليجي نحو الأردن والمغرب، ومن المتوقع أن تتحول دعوة اليمن من النمط الوظيفي إلى نمط الشراكة الإستراتيجية في حال استقرار أوضاعها السياسية.

3–التوسع السياسي: ويعني الانضمام الكامل للمجلس ويتطلب هذا النمط تشابه القيم السياسية بين الدول الأعضاء أو تماثل التحديات الأمنية، وليس فقد ذلك بل تشابه البني الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الآن لا ينطبق هذا النمط إلا عن الدول الستة الأعضاء حاليا في المجلس [3]

1-المرجع نفسه.

2-لمي مضرو خضر عباس عطوان، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج قراءة للبيئة الإقليمية، مركز الخليج لسياسات التنمية،4 مارس 2015، نقلا عن:

-https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com

3-سعود التميمي، مرجع سابق.

الفرع الثاني: أهمية توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي.

تكمن أهمية التوسيع في:

1-إن دعوة المجلس لكل من الأردن والمغرب للانضمام يعود إلى الرغبة في تعزيز التعاون الدفاعي بين البلدان من جهة وبين الدول الستة من جهة أخرى، عن طريق المناورات العسكرية المشتركة، أو عن طريق إرسال قوات عسكرية على غرار إرسال المغرب لبضعة آلاف من الجنود إلى المملكة العربية السعودية إبان حرب تحرير الكويت 1990 -1991، وهو السبب وراء هذه الدعوة [1]

2-إن ذلك ربما سيساعد على إنشاء هيكل إقليمي سليم، فضلا عن أنه سيوسع التشابك الاقتصادي لعدد من الدول وبالتالي يحقق ترابط اقتصادي جماعي على أساس المنافع المتبادلة.

3-جعل المجلس يتمتع بثقل سكاني، هذا فضلا عن توفر قوى عاملة ومؤهلة في كل من الأردن والمغرب ذات كلفة معقولة، قياسيا بالدلائل المتاحة أمام المجلس من عمالة غير عربية مع ما يرافقها من مشاكل صحية واجتماعية وحضارية.

4-أجمع عدد من المراقبين أن مبادرة مجلس التعاون الخليجي لتوسيع وضم الأردن ودعوة المغرب للانضمام تمثل خطوة إستباقية للحفاظ على الاستقرار السياسي في هاتين الدولتين بعد انطلاق موجات الربيع العربي، وهذا ما يهدد الأنظمة المتشابه في دول الخليج إضافة إلى الخطر الإيراني.

5-الأردن لديه مقومات جغرافية إذ يحد بين دول الخليج وإسرائيل، كما أن مناخه معتدل يصلح للسياحة وهذا ما يتيح للخليج زيادة الاستثمارات لديه وإتاحة فرص عمل تحد من مشكلة البطالة.

6-أما المغرب فقد وجهت له دعوة بالرغم من البعد الجغرافي، كونها أكثر دول المنطقة استقرار وبعدا عما شهدته المنطقة من ثورات عربية [2].

1-المرجع نفسه.

2- لمي مضر وخضر عباس عطوان، مرجع سابق.

7-إن هذا النظام يعزز تكوين جسد واحد للدول العربية التي تعتمد نظام التوريث للدول العربية ذات النظام الانتخابي، كما أن تطوير التكتلات أمر مهم فدول الخليج تبحث عن المزيد من الحلفاء لتقوية هيكلها حتى وإن كانت هذه الدول بعيدة جغرافيا [1].

8-أما بخصوص خيار دخول اليمن فإن ذلك من شأنه تعزيز مكانة المجلس من خلال تقويته سكانيا، كما سيمكن من توسيع إطلالته البحرية على باب المندب، والتوسع في الإطلالة على المحيط الهندي، وإيجاد عمالة رخيصة يساعد على فتح مجال الاستثمار في المنطقة.

9-ولكن رغم ذلك يبقى هناك تحدي اقتصادي وسياسي لانضمام اليمن، إذ سيقع على عاتق المجلس رفع المستوى الاقتصادي لليمن ليلائم مثله في الدول الخليجية، وهذا سيمثل عبء اقتصادي على المجلس، فالتكامل الاقتصادي بينهما يحتاج إلى إعادة صياغة وتعديل الكثير من القوانين والتشريعات اليمنية بما يتلاءم مع التشريعات الخليجية المتقاربة، كما أن البنية السياسية تختلف نوعا ما وأهمها نظام الحكم والواقع القبلي في اليمن.[2]

لتكون بذلك دول المجلس قد قدمت رؤى وتصورات تسعي من خلالها لتأسيس لمرحلة جديدة من التعاون، محاولة بذلك مواكبة التطورات الحاصلة بعد سنة 2011، ومواجهة التحديات التي أفرزتها البيئة الداخلية والإقليمية للمجلس، وبالتالي العمل على تطوير العمل الجماعي المشترك الذي من شأنه التصدي للتهديدات أيًا كان مصدرها.

1- مريم ثابت، "توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي بداية خارطة عربية سياسية جديدة"،30/افريل/ 2016، نقلا عن:
http://archive.arabic.cnn.com/2011/hiaw/5/jordaan.golf/30/04/2016

2- لمي مضر وخضر عباس عطوان، مرجع سابق.

الـفـصل الـثـانـي

التحديات الجديدة التي يواجهها مجلس التعاون الخليجي بعد 2011

على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود على تأسيس مجلس التعاون الخليجي، الذي أنشئ بالأساس لمواجهة التحديات الناتجة عن زيادة عوامل ومعدلات عدم الاستقرار في المنطقة، إلا أن ملف الاستقرار في الخليج يظل أكثر الملفات تعقيدا، فلا تزال الصراعات والأزمات هي القاعدة السائدة في منطقة الخليج، في حين أن الأمن والاستقرار هما الاستثناء،[1] ويتعرض النظام الإقليمي الخليجي الذي هو أحد أهم النظم الإقليمية حاليا إلى عوامل عديدة تهدد أمنه الإستراتيجي، تشمل النواحي الاجتماعية والسياسية والثقافية والايديلوجية، والتي هي نتاج لتأثير البيئة السياسية الداخلية والبيئة الإقليمية،[2] لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى البحث في التحديات التي يواجها مجلس التعاون الخليجي سواء كانت تحديات على مستوى داخلي أو على مستوى خارجي بعد 2011.

1- أيمن إبراهيم الداسوقي،" معضلة الاستقرار في النظام الاقليمي الخليجي"، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 434، افريل 2015)، ص.69

2- بهاء عبد الواحد فضل المولي، مهددات الأمن الإستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي (2001 -2008)، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم،2011)، ص.05

المبحث الأول: التحديات التي يواجهها مجلس التعاون الخليجي على المستوي الداخلي.

حققت دول الخليج نجاحا ملموسا خلال العقود الثلاثة الماضية في توظيف عائدات النفط لبناء بنيتها التحتية وتحديثها، وتحقيق درجة عالية من الرفاهية لمواطنيها، وتوفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمرافق العامة الأخرى، [1] إلا أن دول الخليج في الآونة الأخيرة تعاني من مثلث ضعف منها الضعف الرمزي والدبلوماسي والتنموي، مما فتح الباب أمام تهديد مصالحهم، [2] وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم التحديات الداخلية التي يوجهها مجلس التعاون الخليجي منها مشكلة الهوية والمواطنة، والخلافات الخليجية/ الخليجية.

المطلب الأول: مشكلة الهوية والمواطنة.

إن تأسيس الاتحاد الخليجي على أسس المواطنة الحديثة والتي تقوم علي قيم الديمقراطية، أثر مباشر علي البنية الإجتماعية لشعوب المنطقة الخليجية، مما يفرض صعوبة تأسيس الاتحاد لكن دون أن ينفي استحالته، فشعوب الخليج تمتلك المقومات الاجتماعية والثقافية لتأسيس الاتحاد الخليجي، فهناك خصائص تجمع وتميز الثقافة الخليجية وهي تعتبر سمات عامة يمكن أن يطلق عليها " الهوية الخليجية " وهذه المقومات تلعب دور في تسهيل عملية التحول نحو الاتحاد، ويمكن أن تكون رغبتها أكثر وأقوى من رغبة النظم الحاكمة، والتي تمنعها الخلافات السياسية من ذلك التحول [3]. فالمواطنة أصبحت موضوعا مهما، فهي الأساس الذي ينبغي أن تبنى عليه العلاقة بين

1-بان على حسين المشهداني، "العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والحلول"، الاقتصادي الخليجي، (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، العدد 24، 2013)، ص.1

2-منصور المرزوقي البقمي، "الإتحاد الخليجي: الخلفية التوقيت والتداعيات"، مركز الجزيرة للمراسلات، 2012، نقلا عن:

http://www.mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=669

3-سوسن كريمي، "مستقبل مجلس التعاون الخليجي (البعد الاجتماعي) مستقبل المواطنة والهوية الخليجية"، 5 فيفري 2015، نقلا عن:

*https://www.**gulf**policies.com/index.php?...*

الأفراد والدولة، ولربما نجزم بأنه من أشهر الكليمات التي تتردد حاليا على المستوى العالمي هي " المواطنة" و"الديمقراطية" و"حقوق الإنسان"، وهي من المحركات الأساسية للأحداث التي تشهدها المنطقة العربية،[1] فالتحول نحو دولة المواطنة مؤشر علي ظهور المواطن على الساحة في دولة الخليج من أجل المطالبة بحقوقه التي من المفترض أن تكفلها الدولة له، كما أن الخطاب العالمي في مجال المواطنة والديمقراطية أثر في طبيعة بنية الدولة في منطقة الخليج العربي، فهذه المنطقة لا يزال يحكمها إطار ثقافي له نظرته الخاصة للعلاقة بين الفرد و القبيلة وبين الفرد والدولة ،مما صعب بناء مواطن يعي معنى المواطنة ومتطلباتها وهذا ما وضع دول الخليج أمام تحدي كبير، فهي أزمة عميقة تضرب بجذورها في صميم الهوية لشعب الخليج وحقه في المواطنة على أرضه وأرض أجداده [2]

الفرع الأول: مفهوم الهوية.

إن الدراسات العلمية لمفهوم الهوية من القضايا التي نالت اهتمام الباحثين من مختلف الحقول المعرفية، وتعتبر الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع من أكثر العلوم التي أولت اهتمام لهذا الموضوع، ومصطلح الهوية هو عبارة عن كلمة لاتينية (identité) تعني التشابه لكنه تاريخيا إستعمل ليعني الإختلاف. [3]

يعرف **المعجم الوسيط** الهوية بأنها: " حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره "

ويعرفها معجم المفاهيم الفلسفية لفولتير: " إنها ميزة ما هو متماثل، سواء تعلق الأمر بعلاقة الإستمرارية التي يقيمها فرد مع ذاته، أو من جهة العلاقة التي يقيمها مع الواقع على إختلاف أشكالها، وتعتبر الهوية ذات ثبات نسبي فهي حالة يصيبها التميز ولكن لا يصيبها النسيان " [4]

---

[1]-سيف بن ناصر بن علي المعمري، "التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الواقع والتحديات"، رؤى استراتيجية، (الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 7، جويلية2014)، ص، ص. 38، 39

[2]-المرجع نفسه، ص.41

[3]-كريمي سوسن، مرجع سابق، ص.7

[4]-عزيز مشواط، "أزمة الهوية في العالم العربي أزمة معني أو أزمة حضارة"، 30دسمبر 2011 نقلا عن:
http://www.minbaralhurriyya.org/index.php/archives/5926-

ومن سمات الهوية نجد: اللغة والدين والطائفية والعادات والتقاليد والتاريخ والطبقة والجماعة المهنية والمكان، فهويات الأشخاص لا تتلاشي ولكن قد تذوب في الهويات الأكبر، وقد تخرج إلى السطح ويعاد إيحاءها عن طريق الاستفزاز، كما أن تشكل الهوية من أديان ومذاهب يجعلها عابرة للحدود والأوطان، مشكلة ما يسميه "منوال كاسل " الفظاءات العابرة للجنسية وهي "هويات نقلتها معها الجماعات المهاجرة عبر التاريخ"،[1] كما أنه في غالب الأحيان نجد هناك إصرار من قبل النخب على إلحاق الثقافي بالسياسي، فيترتب عن ذالك أن تصبح الهوية الثقافية تابعة للهوية السياسية وبالتالي أداة للاستخدام السياسي، ولا شك أن دول مجلس التعاون منذ نشأتها وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقيم الدينية والحضارية، بل إن دولتين من دوله لهي (السعودية وعمان) قائمتان على أساس ديني.[2]

الفرع الثاني: مفهوم المواطنة.

نشأة المواطنة تاريخيا عندما بدأت المجموعات البشرية تحاول إيجاد نظام اجتماعي ينظم شؤونها والعلاقة بين أفرادها.

يرى Oldfield " أولد فيلد " أن المواطنة هي نشاط وليست مكانة، فهو يرى أن الحقوق ضرورية ولكن ليست شرطا للمواطنة، فالفرد يصبح مواطنا من خلال ممارسته لواجباته، وذلك ما يولد لديهم الشعور بالجماعة «Asense of community» فهو يرى فرق بين أن تكون مواطن وأن تتصرف كمواطن، فالتصرف كمواطن يشير إلى تمسك بالحقوق والواجبات.

1-باقر النجار، "العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي"، عمران، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 3، 2013)، ص، ص 4،2

222-حامد خليل، مشكلة الهوية في الفكر العربي المعاصر، ماي 2014 نقلا عن:
http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aarabic/arabic_articles/Identity/Identity_in_Contemp_Arabic_Thought.pdf

أبعاد المواطنة:

1-الهوية الوطنية: فالهوية لا يمكن فصلها عن المواطنة، فاللغة التي يتفاعل بها المواطنون واحترام معتقدات بعظهم بعضا في إطار الوطن الواحد، إذا لم تنسجم تصبح عبارة من هويات قاتلة.

2-المشاركة السياسية والوطنية والمدنية.

3-نظام الحقوق ويتضمن مجموعة الحقوق السياسية والإقتصادية والثقافية. [1]

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في المواطنة والهوية الخليجية.

إن الهوية الخليجية الآن بأبعادها الثلاثة اللغوية والدينية والعرقية أصبحت تعاني من التآكل الشديد، إلى درجة باتت تهدد بإختفاءها، وذالك بفعل عدة عوامل منها:

1-الابتلاع العولمي للخليج:

دخل مصطلح العولمة عالم التفكير وأصبح من أكثر المصطلحات استخداما في الأدبيات المعاصرة، فهو يثير عدة تساؤلا بدء من تحديد المفهوم مرورا بتحديد مظاهره وأبعاده وطبيعة القوى الفاعلة والمحركة له، فعلي الصعيد "العالمي-الموضوعي" فإن العولمة تجلت بما نشهده اليوم من ثروة علمية وتكنولوجية، وهوما جعل العلم الحديث وتطبيقاته التكنولوجية المعاصرة ذا تأثير بالغ الأهمية على الإنسان، فالحضارات كانت قائمة على الإنتقال أما اليوم فهي قائمة على الاتصال. [2]

فدول الخليج تتميز بثقافة خاصة فهي ثقافة تراثية مفعمة بالأصالة، وهذا الموروث كان يغذي ويعمق الشعور بالهوية، إلا أن ثقافة العولمة نجحت في اختراق النسيج

---

[1]- سيف بن ناصر بن علي المعمري، مرجع سابق، ص_ص. 40_45

[2]- عبد القادر محسن فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، ط1، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص، ص. 191 ،192

الخليجي وبرزت كحقيقة حياتية في المجتمعات الخليجية، وهذا يعتبر عدوان رمزي على سائر الثقافات، فالعولمة تنصرف إلى تحطيم القيم والهويات ويمكن هنا الإشارة إلى الهجوم على القيم الإسلامية واعتبارها مصدر للإرهاب.

وهذا ما جعل الدول الكبرى تدعوا دول الخليج إلى التخلي عن القيم الدينية تحت شعار التعليم وتعديل الخطاب الديني، وهذا ما أدى إلى وجود شرحتين في المجتمعات الخليجية، شريحة قبلت بالاختراق العولمي والشريحة الثانية رأت أن البعد الثقافي للعولمة يؤدي إلى تراجع وتهميش الهوية الوطنية، من خلال ذوبان القيم وتخريب الإنسان الخليجي،[1]فاللغة الوطنية أصبحت غريبة، فثلاثة أرباع الناشئة من الأجيال الجديدة لم تعد تحسن العربية وفقدت هويتها اللغوية لصالح الإنجليزية، وهذا ما يمهد الطريق لاختفاء بقية المقومات، وخاصة أن الأجيال الجديد تعاني عموما من الثراء المرتبط بالقيم الاستهلاكية ولا تعاني من الفقر الذي يدفع أصحابه إلى التمسك بهويته،[2] وباتت تنظر لنفسها بعيون غربية وتؤمن بما سوقه الغرب عنها، من صور نمطية دونية وفي نفس الوقت الانبهار الشديد بالغرب وهذا ما أسس حالة التبعية للثقافة الغربية بين الشباب الخليجي،[3]ما أدى بدوره إلى نوع من الغزو الثقافي، والذي يظهر استمرار الأليات التي تحقق السيطرة والتغلغل في مجتمعاتنا التي تقف موقف الجمود أمام التغيرات التي تحدث داخليا،[4] وفي مقابل ذلك فإن العولمة تحمل العديد من الايجابيات إذا أحسن استغلالها أو التعامل معها.[5]

---

[1]-سرحان العتيبي، "العولمة والشرعية ودولة الرفاه في دول مجلس التعاون الخليجي"، 18 جانفي 2015، نقلا عن:
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2003:2015-01-18-08-59-27&catid=147:2011-04-09-07-47-31-01-18-08-59-27&catid=147:2011-04-09-07-47-

[2]--محمد رفيق الطيب، العالم العربي والتحديات المعاصرة: نقد الذات وسبل الإصلاح، ط1، (د ب: دار النفيس،2010)، ص .203

[3]-سوسن كريمي، مرجع سابق.

[4]-حكيمة بالعشب، "تحديات الهوية الثقافية في ظل العولمة"، 2015/04/01، نقلا عن
http://www.aramthropos.com.

[5]-محمد غانم الرميحي، "مجلس التعاون الخليجي والمستقبل في المنظور الاجتماعي والثقافي"، 9 فيفري،2008، نقلا عن:
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1909%3A2014-12-02-06-41-03&catid=145%3A2011-04-09-07-47-04&Itemid=75.

2-ضخامة الوجود الأجنبي في الخليج:

إن ضخامة الوجود الأجنبي في الخليج يطرح خطر إنتفاء الهوية، فالتجمعات السكانية بكثرتها وتعددها الإثني تشكل مجتمعات غير مرتبطة بالمحيط الثقافي القائم بقدر ما هي مرتبطة بمجتمعاتها الأصلية، وهي مجتمعات تتميز في عادات وتقاليدها ولغاتها عن المجتمعات المستقبلة لها في الخليج، وإن منحهم الجنسية الخليجية لم تفلح في دمجهم في هذا المجتمع، ودول الخليج تعد إحدى أهم المناطق في المنطقة العربية والعالم تواجه ارتفاع حجم العمل الأجنبي فيها،[1] وما يميز هذه الدراسة هو أن دول الخليج مازالت تواجه هذا التحدي المتمثل في العمالة الأجنبية، فلأول مرة بلغت أعدادهم ما يقارب نصف عدد سكان المنطقة، حيث وصلت إلى 48 بالمئة في العام 2011 مقارنة بما يقارب 22 بالمئة في سنة 1975، كما تدنت نسبة المساهمين الخليجين في سوق العمل إلى 33 بالمئة مقارنة ب 61 بالمئة في سنة 1975،[2] وإن تنامي مجتمع الأجانب في مقابل مجتمع المحلين أكثر فأكثر يجعل من المحلين أقلية في مجتمعهم، على الرغم من إمساكهم بالنظام السياسي، فمخاوف دول الخليج تزداد انطلاق من حقيقة أن اتفاقيات دولية تنص على الحقوق المدنية والسياسية للعمال المهاجرين والوافدين، والخوف الأكبر هنا هو الخوف من التوطين ما يؤدي إلى خلل سكاني لمصلحة العمالة الوافدة، وهو ما يمكن أن ينعكس سلبيا على معدلات البطالة بين الشباب،[3] ويمكن تعريف الخلل السكاني "أن دول المنطقة تأسست على مجتمع يشكل فيه وافدون غير مواطنون نسبة عالية من سكان وقدرات المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لفترة ممتدة ومتصلة من الزمن"، وهذا ما وضع المنطقة أمام تحديات كثيرة قد تؤثر في استقرارها وأمنها.[4]

1-باقر النجار، مرجع سابق، ص. 01
2-علي خليفة الكواري، مرجع سابق.
3-باقر النجار، مرجع سابق، ص.05
4- الكواري علي خليفة، مرجع سابق.

3-التعليم التقليدي في الخليج :

يعتبر التعليم العنصر الأساسي في تطوير المجتمعات، فهو يؤدي إلى تحقيق إنجازات تفوق التصور، فتطور الشعوب يقاس بمستوى تعلمهم، والتعليم يجب أن يخضع لتطوير في كل فترة زمنية حتى يكون مواكبا لتطورات كل عصر، فإصلاح التعليم مهمة ضرورية للوصول إلى هدفها،[1] ولكن التعليم في الخليج مزال سائر على منهجه الديني التقليدي القائم على الحفظ والتلقين، والذي أسس لقاعدة التبعية وصادر قيمة التفكير الناقد والتحليل والاستنتاج، وهذه المنهجية في التعليم صنعت أتباعا وعبيد وليس مواطنين مفكرين ومبدعين ذوي إرادة وفكر ناقد، فإبداء الطالب لرأيه أو اختلافه مع المعلم حول أي موضوع علمي في الخليج يعتبر تجاوز للأدب وسوء تربية، وهذا ما انعكس على مستوى بحوث الطلبة اللذين اعتادوا على نقل أراء الكتاب في بحوثهم دون أن يلتفتوا إلى أهمية إستنتجاتهم العقلية،[2] فالدراسات البحثية حول موضوع المواطنة قليلة في دول مجلس التعاون الخليجي، وما يتوفر من دراسات حول هذا الموضوع يوضح أن النضرة إلى هذا المفهوم لا تزال ضيقة وغير معبرة عن المفهوم الحديث للمواطنة، كما أن إدراكهم لمفهوم المواطنة لا يزال ضيق، فلا تزال التربية من أجل المواطنة تهدف إلى بناء شعور وطني رمزي قائم علي ترديد بعض الأغاني الوطنية، بدل التركيز على الدستور وحقوق الإنسان والمواطنة والحرية، كما أن دراستهم للتاريخ لا يبعث على استحضار تلك الثقافة العريقة والتاريخ الذي ينتمي إليه الخليج، فمن يعرف "دلمود أو ثمود" أو تلك الكيانات التي تكونت على أرض الخليج العربي، لأن الهويات الضيقة سيطرت وركزت على خدمة مصالحها فرمزية العراقة التاريخية والثقافية يتم اختصارها في هويات ضيقة، ولذلك تداعيات على الحضور السياسي والثقافي لها داخليا وإقليميا ودوليا، فلا يوجد مثلا مجلس أعلى خليجي " للتراث والثقافة الخليجية" يقوم بتسويق حضارة الخليج.[3]

1-محمد غانم الرميحي، مرجع سابق، ص.09

2-سوسن كريمي، مرجع سابق.

3-منصور المرزوقي البقمي، مرجع سابق.

4-التميز الطائفي والعرقي :

النظام الخليجي هو الوحيد الذي تستند فيه هوية الدولة إلى قراءة محددة للمعتقدات الدينية والسنية، وهذا ما أدى إلى وجود سياسة تميز طائفي واسعة النطاق مدعومة من طرف الدولة، وتعد السعودية والكويت والبحرين من أكثر الدول الخليجية التي يتخذ فيها الإنقسام (السني والشيعي) أهمية إجتماعية وسياسية، وهذه الدول الثلاثة وخاصة السعودية والبحرين تتبعان سياسة معاداة شيعية واسعة، فالشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي أقلية ديمغرافية، وهذا ما جعل منطقة الخليج يسودها مؤسسات دينية واقتصادية تشجع على التبعية الجماعية على أساس الفئات الاجتماعية المنتسبة، إضافة إلى وجود نوع من عدم المساواة في توزيع موارد الدولة، وبهذا التصور يفهم تسيس الهويات الدينية والعرقية [1]، فالتفكير الطائفي متأصل في التنقيح النظري الأساسي للفهم السائد في دول مجلس التعاون الخليجي، فالحكام يسعون لشراء الدعم السياسي من المواطنين بإستخدام الفوائد الاقتصادية، بدلا من توزيعها على كامل المواطنين ومكافأة فئة محدودة، وهذه الأخيرة تدعمهم للبقاء في السلطة، بينما البقية مستبعدون من المنافع الريعية الخاصة بالمواطنة، ونتيجة لذالك يصبح التعاون بين المواطنين من نفس الإثنية والدينية، فمعظم دول الخليج تسعى إلى غرس الهوية الوطنية عن طريق إختلاق تأويلات رسمية للتاريخ المحلى تمجد فيها بعض الأحداث والتقاليد والمثل العليا وتميز حتما أنواع من المواطنة القومية، والغرض منها هو احتواء مجتمع واحد ومتسق،[2] وعموما فالمواطنة في دول الخليج تصنف تراتبيا فنرى مواطن درجة أولى وثانية ...إلخ [3]، وذلك بناء على ولاء المواطن للسلطة ومدى قربه من مصدر القرار، فعندما نتحدث عن المواطن وشراكته فنحن هنا نتحدث عن هوية المواطن وعن شراكته في بناء وطنه، وعن اتخاذ القرارات في

---

[1]-لورنس لوير، "الدولة والهويات الطائفية في منطقة الخليج: البحرين والسعودية والكويت من منظور مقارن"، 2015، نقلاعن:
https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/761415/CIRSArabicSummaryReport7SectarianPoliticsInTheGulf.pdf

[2]-جاستين جينكليز، "فهم السياسة الطائفية في منطقة الخليج"،2015، نقلا عن:
https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/761415/CIRSArabicSummaryReport7SectarianPoliticsInTheGulf.pdf

[3]-سوسن كريمي، مرجع سابق.

وطنه وفي ثروات المكان الذي يعيش فيه، والقوة الرمزية لكيان ما تشير إلى تجاوز الفئوية والنخبوية إلى ذلك الفضاء الرحب الذي يجمع المواطنين، ويبدوا لنا هنا أن الخليج يعاني من أزمة رمزية، فالأوطان هناك ليست لمواطنيها بل يسود هناك التخندق والمصالح الفئوية والجهوية والنخبوية وعليه فالهويات الرسمية المفروضة على كافة المواطنين لا تمثلهم بقدر ما تمثل تلك الجهات والأحزاب [1]

وعموما فالعلاقة بين الحكومات الخليجية وشعوبها تقوم على أساس التبعية والرعوية لا على أساس المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، وهذا الواقع أصبح غير مقبول من شعوب المنطقة نتيجة تزايد الوعي السياسي والتطور الاجتماعي لسكان الخليج. [2]

المطلب الثاني: الإختلافات في الرؤي والسياسات بين دول المجلس (خلافات خليجية/خليجية)

إن أي عمل جماعي بين مجموعة من الدول لابد أن ينطلق من قناعات تامة وأهداف محددة، ولو أن أحجام الدول وقوتها السياسية والاقتصادية تختلف، فإن العمل المشترك يجب أن يبني على أساس الإحترام المتبادل والإقتناع بين هذه الدول وليس فرض الرأي بأسلوب الأمر الواقع وسياسات الدولة الأقوى، فلابد من بعض التنازلات لصالح المصلحة المشتركة،[3] ولكن الملاحظ أن الأحداث الإقليمية الأخيرة والمتصفة بسرعة التغير وعدم القدرة على التنبؤ بها دفعت العقل الجمعي الخليجي السياسي إلى الإهتزاز، ولقد أدي ذالك إلى بروز خلافات في وجوهات النظر وفي تعريفها لأمنها الإقليمي، فتفقت الدول على أن أمنها أصبح أولوية الأولويات ولكن طرق تفسير الأخطار ومواجهتها أو التفاعل معها تختلف من دولة إلى أخري، فالإجتهادات في تعريف الأمن القومي أدي إلى تباين التحركات في السياسة الخارجية، وهذه الإختلافات في وجهات

---

[1]-منصور المرزوقي البقمي، مرجع سابق.

[2]-جاسم يونس الحريري، إشكالية النفود الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق-الربيع العربي، ط1 (السودان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 199

[3]-عبد المحسن لافي الشمري، "مجلس التعاون الخليجي وتحدي الوحدة"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012)، ص.155

النظر تؤدي أحيانا إلى خلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي،[1]وأبرز هذه الخلافات نجد:

الفرع الأول: عدم توازن الرؤي في تحديد المصالح والتهديدات الأمنية.

على الرغم من أن هذه الدول تواجه تهديدات مشتركة في الوقت الراهن بعضها نابع من الداخل وبعضها من البيئة الإقليمية، فإن طبيعة ودرجة تصورها لهذة التهديدات تختلف من دولة إلى أخرى، [2] فعلى الرغم من اجماع الدول الستة على مخاطر النووي الإيراني إلا أنها تتمتع مع الأخيرة بعلاقات طيبة على الصعيد السياسة والاقتصاد. [3]
فهناك غياب للتصور المشترك في التعاطي مع إيران، وربما ذلك يعود إلى التعارض الجزئي بين الموقف الجماعي الذي تعبر عنه دول مجلس التعاون الخليجي في القمم والإجتماعات وبين الموقف الذي تتخذه الدول منفرد إزاء العلاقات مع إيران، فالبيانات الختامية للقمم الخليجية تظهر أن تطور العلاقات مع إيران لن تكون على حساب الجزر الثلاثة الإمارتية، إلا أن بعض دول المجلس تتعارض مع الموقف الجمعي وهذا ما يسبب توترا بين تلك الدول والدول التي تتقارب مع إيران. [4]

والسعودية على وجه الخصوص من الدول التي تتعامل مع إيران كمصدر أولي للتهديد والمواجهة، ولكن هذا الأمر لا ينطبق على عمان والكويت وإلى درجة ما قطر، وهذا ما يعني غياب التوحيد الخليجي في إدراك أولوية مصادر التهديد، ومن هنا صعوبة التوافق على استراتيجية مشتركة للتعامل مع احتمالية إمتلاك إيران للنووي. [5].

---

[1]-عبد العزيز المهري، "التحولات السياسية في النظام الدول الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990،2000)"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الأدب، جامعة الشرق الأوسط، 2010)، ص.112.

[2]-عبد الله فالح المطيري، "أمن الخليج والتحدي النووي الإيراني"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2011)، ص. 37

[3]-المرجع نفسه، ص.75

[4]-عبد العزيز المهري، مرجع سابق، ص.125

[5]-محمد السعيد إدريسي، "البرنامج النووي الإيراني والتوازن العسكري الإستراتيجي في الخليج والعالم العربي"، 22سبتمبر2015، نقلا عن:

http://www.gulfmagazine.com/section/4546/

فهيكل المجلس ومفهوم المشروع يقومان على مبدأ التنسيق وليس التعاون، فدول الخليج تجاوزت مرحلة حصد المكاسب عبر التنسيق، وإذا كانت ترغب في تحقيق المكاسب فعليها أن تعيد هيكلة المجلس وأن تغير مفهومها عن طبيعة التفاعل البناء، وإذا نظرنا في تاريخ المشاريع الجماعية لدول المجلس نجد أن الانجازات تتركز في المشاريع التي تقوم على التنسيق بالأساس أما ما يعتمد على التعاون فيعرقل، فالنشاطات العسكرية ناجحة كونها تنسيق، ولكن فيما يخص توحيد منظومة الأسلحة والذخائر فكل قوة مسلحة لديها منظومة خاصة، ومن مصلحة الكويت مثلا أن تطالب الدول الأخرى الالتزام بمنظومتها لتفادى كلفة التغير، ومشروع السوق المشتركة كذلك واجه ولا يزال مجموعة من العراقيل لأن كل دولة لا ترغب في التنازل عن مصلحتها وهو مشروع تعاوني، و مؤسسات المجلس غير قادرة على فرض الالتزام على من يخالفها.[1]

كما أنها أخفقت في مشروع العملة الخليجية الموحدة بسبب اختلافات بين السعودية والإمارات على مقر البنك وبالتالي انسحاب الثانية من اتفاقية العملة، [2] ومشروع العملة من أكثر وأهم الترتيبات الدفاعية الأكثر تعاونا فمن شأنه أن يسهم في ترسيخ أمن المنطقة واستقرارها، [3] وما عرقل هذا المشروع هو التباين في السياسات المالية للدول إضافة لعمان فهي ترى أن العملة رمز للهوية والحفاظ عليها هو حفاظ على الخصوصية. [4]

أما بخصوص إقامة اتحاد خليجي فيتراوح الموقف الرسمي بين مؤيد ومعارض، ويعود ذلك إلى التخوف من فقدان السيادة وغياب الإحساس بالحاجة الفعلية للإتحاد والخوف من فقدان المكاسب وهيمنة ثقافة الأقوى، وإن إعلان عمان رفضها للاتحاد والتهديد

---

[1]-عمر العبيدلي، "مجلس التنسيق وليس التعاون تحديات الاتحاد أمام الدول الأعضاء"، افريل 2014، نقلا عن: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/55451/

[2]- سعاد يحي، "تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والأثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة، (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)"، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2013)، ص .156

[3]-عمر العبيدلي، "التحول من التعاون إلى الإتحاد ضرورة إستراتيجية لدول الخليج"، العرب 7، العدد 2558، 2014/05/14

[4]- سعاد يحي، مرجع سابق، ص.157

بالانسحاب في حالة حدوث ذلك يجعل المنطقة أمام خطر من شأنه إنهاء مجلس التعاون [1]، وذلك خوفا من مسألة السيادة وخشيتها من الهيمنة السعودية. [2]

الفرع الثاني: الخلافات الحدودية بين دول المجلس.

حيث نجد الخلافات الحدودية بين " السعودية والإمارات " و" السعودية وقطر " و "القطري–البحريني " و " الإماراتي–العماني " و" الكويتي–القطري " [3]

الفرع الثالث: الإختلاف في رسم السياسة الخارجية.

ظهرت مع بروز الربيع العربي، وذلك راجع إلى توظيف قطر لثرواتها لتحقيق رؤية إقليمية وعالمية تقوم على أساس مساندة لحظة الحرية العربية ودعم الربيع العربي حيث ما كان، وفتحت قناة الجزيرة العربية كسلاح ثوري لتقوم هذه الأخيرة بدور تعبوي وتغطية الثورات العربية،[4] ولكن تغطيتها للثورات كانت منحازة لأطراف معينة من خلال تغطيتها المؤيدة لفكرة الثورة، وهذه الثورات فتحت الباب لتوسيع دورها عبر التحالف مع الزعمات الإسلامية في الدول، لاسيما التيارات التابعة للإخوان المسلمين، في مقابل من ذلك تقوم السعودية والإمارات وباقي الدول على اعتبار جماعة الإخوان المسلمين خطر على أمن واستقرار منطقة الخليج وتقوم بملاحقتهم واعتقالهم، ويفسر "إبراهيم الأبرش " أستاد في جامعة الأزهر هذا الاختلاف أنه اختلاف الأدوار في صياغة التوجيهات السياسية الأمريكية الجديدة في المنطقة، والولايات المتحدة الأمريكية لديها مصلحة في أن تصبح قطر الراعي الرسمي للحركات الإسلامية.[5]

ولعل هذا يعد سبب الخلاف الأخير بين مملكة السعودية ودول الإمارات والبحرين من جهة وقطر من جهة، وذلك عندما سحبت هذه الدول الثلاثة سفراتها من دول قطر

1-محمد بن هويدن، مرجع سابق.

2-أيمن إبراهيم الداسوقي، مرجع سابق، ص.76

3-سعاد يحي، مرجع سابق، ص .156

4-عبد الخالق عبد الله، "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون (الفهيجي 2012)"، نقلاعن:
http://dohainstitute.org/release/ee7119ae-28f2-4495-8807-71cff25d1490http://dohainstitute.org/release/ee7119ae-28f2-4495-8807-71cff25d1490

5-فاطمة مساعيد، "مستقبل الدور القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد"، دفاتر قانونية، (ورقلة: المكتبة القانونية العربية، العدد 11، 2014) ص، ص.39، 40

في 5 مارس 2014، وقد صدر في البيان المشترك الخاص بالسفراء أن هذا التصعيد جاء ردا على السياسة القطرية التي انحازت عن الاتفاق الأمني الذي تم توقيعه من طرف الدول الأعضاء في المجلس في يناير 2014، والذي كفل عدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن وإستقرار دول المجلس من منظمات وأفراد، وقد دامت هذه الأزمة 8 أشهر حتى 16 نوفمبر 2014 حينما أعلنت الدول عودة سفرائها [1] وهذا أوضح أن هناك مصالح متضاربة بين الدول.[2]

الفرع الرابع: الاختلاف حول رؤية وأداء المجلس لأدواره.

الملاحظ هو وجود فجوة بين التصديق على عدد من القرارات الإستراتيجية لمسيرة التعاون ودخول تلك القرارات حيز التنفيذ، الأمر الذي يعكس عدم دراسة تلك القرارات بصورة كافية،[3] كما أن دول المجلس على مر التاريخ اعتمدت على الضمانات الثنائية مع الولايات المتحدة، فالوجود الأمريكي في المنطقة كان حاجز حال دون تحقيق تناغم دفاعي أكبر بين دول المنطقة،[4] فالتحليلات أثبتت أن دول الخليج تعتمد على الأداة الاقتصادية في سياستها الخارجية، سواء عن طريق الدعم المالي أو الودائع الاستثمارية وهذا ما أربك سياستها في التعامل مع الربيع العربي، وأدخلها في صراعات لا تصب في مصلحتها والتعامل مع أخطار موهومة، وهذا ما وفر للأطراف والقوى الغربية وإسرائيل فرصة لتحقيق أطماعها مستغلة حالة الإرباك والتخوف التي أبدتها بعض دول المجلس من الربيع العربي.[5]

1-إسلام خالد حسن، "الخلافات الخليجية-الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل"، مركز الجزيرة للدراسات، 25 جانفي 2015 نقلا عن:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/2015114125342702598.html

2-أيمن إبراهيم الداسوقي مرجع سابق، ص.37

3-عبد المحسن لافي الشمري، مرجع سبق، ص.155

4-عبد الله فالح لمطيري، مرجع سابق، ص.81

5-فريق الأزمات العربية، "أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي"، دراسات شرق أوسطية، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 08، مارس 2015) ص.25

المبحث الثاني: التحديات التي يواجهها المجلس على المستوي الإقليمي.

لقد مرت المنطقة العربية بمنعطف سياسي خطير خاصة بعد الربيع العربي، ولم تكن دول الخليج العربي في حالة استثنائية في محيطها العربي ولم تكن لديها حصانة من أي حراك للإصلاح الديمقراطي،[1] وكانت نظرة الخليج خلال تلك الأحداث تتجه أكبر نحو الأمن الداخلي خلال الصراع السياسي الدائر في البحرين، فتلك الأحداث دقت ناقوس الخطر بشدة في أروقة الحكم الخليجية وبات يستولى عليها هاجس إحتمال سقوط تلك الملكيات،[2] وحيال التطور الأخير اعتبرت دول الخليج أن خسارة أنظمة كل من تونس واليمن ومصر تشكل لها خسارة سياسية عملية خاصة في مجال صياغة السياسات العربية الجماعية، وعلى الرغم من أن الأزمة لم تمس الخليج بشكل مباشر، إلا أنها أدت إلى تنامي حالة الفوضى والاضطرابات وعدم الاستقرار في المنطقة بصورة أصبحت تهدد أمن دول الخليج، وتزامن ذلك مع تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة وخاصة في اليمن.

فرغم تجاوزها عقدة الشعور بالخطر من المشروع الإصلاحي في المنطقة ومن أنه يهدد استقرارها، إلا أن الانهيارات الحالية في الجوار الإقليمي تبدوا قد وضعت دول الخليج بين فكي كماشة (تنظيم الدولة الإسلامية في الشمال، وجماعة الحوثي في الجنوب)، وعلى هذا فقد شهدت المنطقة مجموعة من التحديات الإقليمية التي أفرزتها إلى حد ما موجة الربيع العربي، [3] وسنتطرق إلى أهم هذه التحديات التي تعتبر الأبرز ومنها التحدي الإيراني والإرهاب.

---

[1]-راشد أحمد راشد إسماعيل، "سياسات بلدان مجلس التعاون الخليجي تجاه تداعيات أزمة الربيع العربي (البحرين نموذجا)"، المجلة العربة للعلوم السياسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: العدد 43، 2014) ص111

[2]-المرجع نفسه، ص.115

[3]-فريق الأزمات العربية، مرجع سابق، ص.25

المطلب الأول: امتداد النفوذ الإيراني جغرافيا ومذهبيا.

على الرغم من أن مجلس التعاون الخليجي أحسن حال وأكثر تماسكا وحضورا، فإن الربيع العربي أثر في ملف الأمن في الخليج وكشف نقاط ضعف داخلية في المعادلة الأمنية الخليجية، فكشف أن تهديد الأمن الداخلي تهديد يرقى إلى خطورة التهديد الخارجي، ولكنه في المقابل من ذلك كشف أن قلق دول مجلس التعاون الخليجي من إيران هو الثابت الوحيد في التفكير الإستراتيجي الخليجي، فلا يمكن التغافل عن حقيقة أن إيران جار صعب لدول الخليج الصغيرة والكبيرة، خاصة وأنها بين الحين والآخر تسعى إلى استغلال نقاط الضعف في الحالة الخليجية الداخلية لإقحام نفسها في الشأن الخليجي الداخلي، وتحقيق التمدد الإقليمي كلما سنحت الفرصة، والأهم من ذلك أن الربيع العربي فرصة نادرة لدول المجلس للتعامل مع التحديات الأمنية بمنطقها الخاصة بعيدا عن واشنطن.[1]

الفرع الأول: تطور العلاقات الخليجية – الإيرانية.

لقد كان التوتر هو السمة الأساسية لعلاقات إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي،[2] فالعلاقات الخليجية – الإيرانية مرت بمنعطفات مختلفة عبر مراحل من الزمن، تأرجحت فيها ما بين الصراع وما يشبه الانفراج، فمنذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979 مرت العلاقات بين طهران والعواصم الخليجية بفترات متقلبة بين الصدام والتعاون،[3] ولقد كانت التغيرات الجيو سياسية التي شهدتها المنطقة العربية والخليجية بشكل خاص منذ بداية العقد الثاني من الألفية سببا آخر في زيادة التوتر بين الطرفين، فلقد أدت تلك الاضطرابات في العالم العربي إلى إحداث هوة عميقة وفراغ في المنطقة،

1-عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق.

2-نيفين مسعد، يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 23.

3-محمد بدري عيد، "مستقبل العلاقات الخليجية -الإيرانية بعد الاتفاق النووي": مركز الجزيرة للدراسات 2015نقلا عن:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/10/201510410339837824.html

يأتي ذلك تزامنا مع تسارع وتيرة المفاوضات بين إيران ومجموعة (5+1) للتوصل إلى اتفاق بشأن الملف النووي [1] ويرجع هذا التوتر الأخير إلى عدة اعتبارات أهمها:

1-الموقف الايراني المؤيد للاحتجاجات البحرينية.

2-الاستياء الايراني من الموقف الخليجي المؤيد للمعارضة السورية (خاصة السعودية وقطر) في مواجهة الرئيس السوري بشار الأسد.

3-تصاعد حدة القلق الايراني من احتمال تأسيس نظام درع صاروخية أمريكية في منطقة الخليج لاعتراض صواريخهما، والذي تمت مناقشته في "منتدى التعاون الاستراتيجي" الذي جمع الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي في الرياض في 31 مارس 2012، وهوما دفع إيران إلى اعتباره إعلان حرب عليها.

4-امتعاض الجمهورية الإسلامية من التزام دول مجلس التعاون ولاسيما الإمارات العربية المتحدة بتطبيق العقوبات المفروضة عليها بسبب ملفها النووي. [2]

5-التخوف الخليجي من البرنامج النووي الايراني، وفي هذا الصدد نجد اعتراض الكثير من دول الخليج على البرنامج النووي الايراني معربة عن قلقها العميق تجاه البرنامج النووي، لأن انعكاساته لن تقتصر فقط على أمن منطقة الخليج فحسب ولكن على المنطقة الإقليمية ككل والعالم بشكل خاص. [3]

فإيران تؤمن أن لديها ما يؤهلها لأن تكون القوة الاقليمية الأولى في المنطقة، وقد خططت إيران لتنفيذ ذلك بحلول عام 2020، ويقع الخليج في قلب الخطط والتصورات الإستراتيجية الإيرانية وتلك الأطماع ذات صيغة مركبة مبنية على أسس عقائدية مشحونة بدوافع نفسية متأصلة، فالعقيدة الإيرانية هي عقيدة وظيفية ترتكز على عنصرين هما:

1-جمال عبد ربه، "دول الخليج والنووي الإيراني بين ثبات المبادئ وتغير المصالح"، مركز الجزيرة للدراسات، نقلاعن:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/20156298257790702.html

2- نيفين مسعد، يوسف أحمد، مرجع سابق، ص. 28

3-مخلد مبيضين، "العلاقات الخليجية الإيرانية 1979-2006 (دراسة حالة السعودية)"، المنارة، (مصر: جامعة مؤتة، المجلد 14، العدد 2، 2008) ص.22

مقتل الإمام الحسن وخروج المهدى المنتظر، فإيران منذ خروجها بصفتها الصفوية المتشيعة عام 1051 عن مظلة أهل السنة الجماعية انفصلت عن الأمة الاسلامية، فسياسية إيران الخارجية جزء من مشروعها الشامل لامتلاك القوة، فهي توظف كل ما لديها من أوراق يمكن أن تجعل رهاناتها صحيحة في اللعبة الاقليمية والدولية في رؤيتها لسياستها الخارجية، فخريطة تحالفاتها محكومة منذ نشأتها عقب الثورة الإسلامية بمحددات أساسية كشفت عنها وثيقة "الإستراتيجية الإيرانية العشرينية 2020/2005"، وفيها رؤية إيران لدورها الإقليمي الذي تستشرفه وتعمل على جعله واقعا، وفقا للوثيقة فإن إيران عليها أن تصبح نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة "جنوب غرب أسيا" أي المنطقة العربية تحديدًا، والتي تشمل (شبه الجزيرة العربية، وبلاد الشام، وسناء)، والفراغ العربي هو أكبر حقيقة في يومنا هذا وهو فراغ وعجز استراتيجي يجعل من السهل جدا على القوى المعادية للأمة التلاعب بها، كما يعميها عن مكامن قوتها والفرص الاستراتيجية المتاحة أمامها.[1]

المجتمع الايراني يتميز بتعددية عرقية [2]، وإن هذا التنوع العرقي يعتبره الخبراء مصدر خطر على الاستقرار الداخلي في إيران خوفا من ظهور عدم الانسجام وعدم التوافق بين الأقليات، لكن بالعودة إلى الموقع الجغرافي لإيران نجد أن النظام الإيراني استفاد من هذا التنوع العرقي والديني لتحقيق نفوذه في دول الجوار الحدودية ذات الارتباط العرقي والديني بالأقليات والمذاهب الدينية المتواجدة في إيران،[3] فهي تعتمد على المحدد الثقافي والديني بشكل أساسي في سياستها الخارجية من أجل استقطاب الرأي العام العالمي والشعوب العربية بشكل خاص، كما تسعى إيران إلى توسيع دائرة المذهب الشيعي خارج حدودها وخاصة في الدول المجاورة لها جغرافيا، وقد وظفت هذه الأخيرة لنشر

---

[1]- ورقة بحثية، "إيران عدو حقيقي او صديق خفي"، مركز الخليج للدراسات والبحوث الإستراتيجية،31 جانفي 2015 نقلاعن:

http://www.gulfstudies.info/ar/studies/

[2]- بهاء عبد الواحد فضل المولي، مرجع سابق، ص .175

[3]-محمد عربي لادمي، "التنافس التركي -الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط (1996-2014)"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة-، 2014)، ص.74

ثقافتها في جوارها الإقليمي العربي وسائل الإعلام والسينما والإنترنيت، حيث سمحت بفتح قنوات تلفزيونية وإذاعية للتعريف بالمجتمع الايراني وثقافته من خلال الأفلام السنيمائية والمسلسلات المدبلجة للعربية، فالسينما الإيرانية بلغت مصاف العالمية ومن أكثر الفضائيات الايرانية انتشاراinowies – inowieseiFlam والفضائيات الدينية لنشر المذهب الشيعي منها قناة الحجة، العهد، Sahar2.Sahar1[1]

لذلك نجد مخاوف دول الخليج تتصاعد من الأقليات الشيعية الموجودة لديها، إذ تخشى أن تتحول إلى طابور يكرس لخدمة إيران بالتزامن مع تنامي النفوذ الإيراني، وتتفاوت نسبة الشيعة في مجلس التعاون الخليجي في كل دولة كما وتتباين أوضاعهم، وتشير الدراسات أن أحداث 2011 في البحرين مؤشر واضح على تصاعد الاستقطاب الطائفي في إطار مجلس التعاون الخليجي والاستئثار بالنفوذ الإيراني،[2] فسنة 2011 فرضت أوضاع إقليمية جديدة وخاصة أن هذه المرحلة شهدت معطيات ومؤشرات للتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لبعض الدول الخليجية والعربية، مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار هناك وخاصة في العراق واليمن، فهما يعتبران دولتين حدوديتين لدول مجلس التعاون الخليجي وضمان الاستقرار فيهما يعني ضمان الاستقرار لدول المجلس.

الفرع الثاني: الدور الايراني في الأزمات العربية بعد الربيع العربي.

1. الدور الايراني في اليمن:

تقدم إيران الدعم للحوثيين عن طريق الدعم الإعلامي لقناة المنارة، كما نجد هناك زيارات لأهم علماء وقادة هذا التنظيم لإيران (بدر الدين الحوثي/حسين الحوثي وغيرهما)، وكذلك بعثات طلبة الزيدية هناك للدراسة وإعادة صبغة هؤلاء الطلبة بصبغة الإثني عشر، كما تم الكشف عن مخازن للسلاح مكتوب عليها صنع في إيران في مناطق ومعاقل الحوثيين،[3] ووفقا لكبار مسؤولين اليمن فقد تم القبض على سفينة محملة بمجموعة من

1- المرجع نفسه، ص.76

2-عبد العزيز إسماعيل الفيلكاوي، "سياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيال التحديات الأمنية الإقليمية بعد احتلال العراق سنة 2003"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014)، ص.67

3-"سيناريوهات وخيارات الصعود الحوثي ومستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي"، 20 نوفمبر 2014، نقلا عن: http://www.addalinews.com/mobnews/169225

أنظمة المتفجرات منها (منظومات الدفاع الجوي المحمولة، والذخيرة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة المصنعة في إيران عام 2013) في معاقل الحوثيين أي مدينة صعده، وبعد التحقيق مع المعتقلين كشف أنهم من بينهم اثنان من عناصر حزب الله وثلاثة من أعضاء حراس الثورة الإسلامية،[1] وفي هذا الإطار فقد اتهمت الحكومة الرسمية اليمنية إيران بالتدخل في شؤونها بهدف إجهاض العملية السياسية وعرقلة المرحلة الانتقالية وإغراق اليمن في الفوضى والحروب الطائفية، مما يتيح لها فرصة الامساك بإحدى أوراق الضغط التي تسمح لها بمقايضة صنعاء بدمشق أو بغداد، وهكذا فقد اعتمد المد الإيراني في اليمن على الطائفية الشيعية والتي تمثل الأقلية هناك، حيث تقدر بحوالي 30% وتقود الحرب في اليمن عن طريق جماعة "أنصار الله" الشيعية المعروفة "بالحوثيين"، لبناء نظام سياسي يخدم الحركة الحوثية في المستقبل، عن طريق الدعم العسكري والمالي لهم، لتستخدمهم كأداة في لعبة طهران الإقليمية [2]، وهذا ما سيفتح الباب أمام إيران ليمتد نفوذها من خلال السيطرة الشيعية على اليمن، وبالتالي يعد هذا مكسبا استراتيجيا لإيران فهي تريد التحكم بمضيق باب المندب، وبهذه السيطرة ستكون قادرة على خنق الاقتصاد العالمي، كما أن ذلك سيأدي إلى إذكاء النعرة الطائفية في دول المجلس، ويعد هذا تهديدا لدول الخليج لأن اليمن تمثل حاجزًا لدول الخليج من الهجرة غير الشرعية والتنظيمات

الإرهابية، فهي تمثل ظهيرًا أمنيًا لكل من السعودية وسلطنة عمان [3]

---

[1]-Léo Géhin, CONSEIL DE COOPÉRATION DU GOLFEUne politique de puissanceen trompe–l'œil. 1/4/2016.

http://www.grip.org/sites/grip.org/files/RAPPORTS/2016/2016-1.

[2]- هشام بشير، "تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية، المركز العربي للبحوث الاستراتيجية" ،19 نوفمبر 2015 نقلا عن:

http://www.acrseg.org/39601

[3]- قوي أبو حنيفة، "هندسة الأمن الخليجي في ضوء النزاعات الإقليمية والدولية"، المركز الدبلوماسي،8 ماي2015 نقلاعن:

http://www.rawabetcenter.com/archives/7418

2-الدور الايراني في سوريا:

نشأ التحالف (الايراني – السوري) مع مرور الزمن، وذلك لإدراك إيران أن تحالفها مع سوريا يعطيها قوة لمواجهة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية بحكم قوة سوريا عسكريًا، وهذا ما دفعهما لإقامة تحالف وسمياه "جبهة موحدة لمواجهة التهديدات" سنة 2005 وينص هذا الاتفاق أن الاعتداء على سوريا يعتبر اعتداء على إيران والعكس،[1] والمتغيرات الإقليمية في الأونة الأخيرة وسعت من التقارب (الإيراني – السوري)، [2] وهكذا حاولت إيران فرض فكرة "الحل السياسي" كمدخل لتسوية الأزمة السورية رافضة تنحي الرئيس السوري بشار الأسد، وهددت بأنها لن تبقى صامتة في حال الركون للحل العسكري [3]، فسوريا هي "جسر التواصل" مع حلفاءها لاسيما "حزب الله اللبناني" و "حركة حماس"، فهي تستخدم سوريا في تحقيق تقارب مع الدول العربية، من خلال حث سوريا على إقناع العرب أنها لا تمثل تهديدًا عليهم. وإن سيطرة إيران على سوريا واليمن وكذلك العراق يوقع دول مجلس التعاون بين فكي كماشة طائفية إيرانية. [4]

الفرع الثالث: البرنامج النووي الإيراني وأثره على أمن الخليج.

يؤكد أغلب الباحثين أن هناك تطورات في طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة والعالم، فبالأمس كانت تنتهج أسلوب تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الخليج العربية لإبقاء نفوذها مستتب في تلك المنطقة، أما اليوم فقد أضحت الأولويات الإيرانية باتجاه المناورة على الملف النووي لإعطاء لها نوع من الهيبة والزعامة الإقليمية،[5] ولكن البرنامج النووي الإيراني ليس حديث فهو يعود إلى عام 1957 عندما وقعت طهران وواشنطن اتفاقية التعاون النووي وبدأ إنشاء المفاعل النووي للأبحاث، وعليه فقد كانت أمريكا هي الداعم والممول الأول لهذا البرنامج في عهد الشاه "محمد رضا بهلول" [6]،

1- خالد جويعد أرتيمة العبادي، "تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا -لبنان) 1979-2007"، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2008)، ص.48

2- المرجع نفسه، ص.85

3- نيفين مسعد وأحمد يوسف، مرجع سابق، ص.112

4- خالد جويعد أرتيمة العبادي مرجع سابق، ص .48

5- جاسم يونس الحريري، مرجع سابق، ص.22

6- حامد بهاء عبد الواحد فضل المولي، مرجع سابق، ص.248

بعدها سعت إيران إلى التكتم عن برنامجها النووي حتى تم الكشف عليه سنة 2002 من قبل المعارضة الإيرانية، الأمر الذي دعا طهران نحو فتح قنوات الحوار والمفاوضات مع القوى العظمى في العالم،[1] استمرت المفاوضات مع إيران إلى حوالي عقد من الزمن، حتى وصلت في نهاية المطاف إلى اتفاق مبدئي في نوفمبر 2013، وقد تم تمديده مرتين إلى أن وصل في بداية شهر افريل 2015 إلى اتفاق بين إيران ومجموعة (5+1) "الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، فرنسا، بريطانيا، الصين + ألمانيا" على الإطار العام لحل أزمة الملف النووي الإيراني، على أن يتم التوقيع على الاتفاق في فترة لاحقة.[2]

1-دوافع إيران في امتلاك السلاح النووي:

لقد كان وراء رغبة إيران لامتلاك السلاح النووي مجموعة من الدوافع أهمها ما يلي:

° تطمح أن تدخل إلى "النادي النووي" لتصبح من مصاف القوى الكبرى في مجالها الإقليمي، ويزيد من خطورتها مع ما تمتلكه من إرث تاريخي متمثل في الإمبراطورية الفارسية، وهي تسعى لإعادة أمجاد هذه الأخيرة.

° تريد خلق حالة من التوازن تجاه تهديد التواجد الأمريكي فهذا الوجود يشعرها بالخطر.

° كما تسعى لاستخدام النووي لتأمين 20% من طاقتها الكهربائية عبر البلاد وبالتالي تخفيض استخدام النفط والغاز في ظل الزيادة السكانية [3]

° الخروج من العزلة والتفاوض والنقاش مع العالم الخارجي، واستغلت الملف النووي لتحقيق مكاسب سياسية وإقليمية، وتقديم نفسها كحليف قادم في الحرب ضد الإرهاب العالمي (النسخة السنية فقط) والترويج لذلك خلال نشر صور قائد فيلق القدس اللواء قاسم سليمان خلال تواجده في مناطق الصراع في كل من العراق وسوريا. [4]

---

[1]-محمد بن صقر السلمي، "دول مجلس التعاون الخليجي والسناريوهات المستقبلية للاتفاق النووي مع إيران"، مجلة دراسات، (البحرين: مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، العدد 1، 2015)، ص.30

[2]- محمد بن صقر السلمي، مرجع سابق، ص.37

[3]- عبد العزيز إسماعيل الفيلكاوي، مرجع سابق، ص.71

[4]- محمد بن صقر السلمي، مرجع سابق، ص.31

° وجود قوى نووية أخرى في المنطقة، والنزوع إلى تبني مكانة دولية مرموقة، وضغوط المؤسسة العسكرية داخل إيران للسعي إلى إمتلاك السلاح النووي. [1]

° ترسيخ وجودها في الخليج وفرض سيطرتها عليه، وبالتالي لعب دور رئيسي في أي إجراءات أمنية مستقبلية في المنطقة، وتقديم نفسها كقوة إقليمية وقوة حامية للدول المجاورة .[2]

2-أسباب تهديد برنامج إيران النووي لأمن الخليج:

إذا كان لنا أن نقيم تأثير برنامج إيران النووي في أمن المنطقة الخليجية العربية، فلا بد أولا من التفريق بين الأثار المباشرة والأثار غير المباشرة.

فالأثار المباشرة تتمثل في الأثار المتصلة بالقوى المحركة الدولية والإقليمية الفاعلة، والتي يمكن أن تتأثر بحيازة إيران للأسلحة النووية، وكيف يمكن لهذه القوى أن تأثر بدورها في منطقة الخليج، فقد رأت أمريكا حيازة إيران للسلاح النووي تهديدا لا يمكن السكوت عليه.

أما الأثار الغير المباشرة تتمثل في علاقة الطموحات النووية الإيرانية بردة الفعل المحتملة من جانب دول الخليج وغيرها، وذلك فيما يتعلق بالاستراتيجيات الأمنية سواء كانت متعددة الأطراف أو أحادية الجانب أو ثنائية، فيمكن تأمل حجم الخلافات التي يمكن أن تنشأ تبعا لحجم البرنامج النووي الإيراني وطبيعته. [3]

وتخشى دول الخليج من حدوث تسرب إشعاعي، حيث يبعد مفاعل "بوشهير" والذي يعتبر من أهم المرافق النووية الإيرانية، حيث يبعد عنها ب 280 كيلومتر فقط من أقرب نقطة له في الخليج وهي دولة الكويت، وكلما كانت تقنيات الأمان النووي ضعيفة كلما زادت المخاوف، وفي حال تخلصت إيران من نفياتها النووية في مياه الخليج فهذه الأخيرة

---

[1]- جيفري كيمب، " تأثير البرنامج النووي الإيراني في أمن الخليج"، د. محرر، الخليج تحديات المستقبل، ط1، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص. 236

[2]-خالد جويعد ارتيمة العبادلي، مرجع سابق، ص.123

[3]- جيفري كيمب، مرجع سابق، ص.236

معرضة للتلوث الذي لا يزول بسنوات قليلة، فهي تخشى من تكرار سناريو "تشير نوبل" 1986.[1]

3-أسباب تخوف دول الخليج من الإتفاق النووي الإيراني:

إن تقدم إيران في مجال تكنلوجيا النووية المدنية وبصورة غير مقيدة يثير مخاوف وشكوك دول الخليج العربي، فالاعتقاد الراسخ لديهم هو أن هدف إيران النهائي هو وضع البرنامج النووي الإيراني السلمي في خدمة الطموح العسكري النووي، حيث تسمح الفرصة لذلك بل وهي تحاول تأجيل هذا الهدف إلى حين، فمطلب إيران الأساسي يتمثل في ضمان حقوقها التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بحضر انتشار النووي، وهنا نتحدث عن حقوق واسعة لتطوير البرنامج النووي السلمي مما يمنحها تقدما كبيرا في مجال التكنلوجيا النووية بجميع مراحلها، لذالك حاولت الوصول إلى تسوية خلافاته مع اللجنة الدولية للطاقة[2].

ومن هنا فقد أصبحت دول الخليج تشعر أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت تسلك مسارا تخطيطيا يصب في مصلحة طرف على حساب طرف أخر، مما سيؤدي في النهاية إلى ترجيح كفة الطرف الإيراني على حساب كفة القوى الخليجية مجتمعة، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى هيمنة إيرانية في المنطقة،[3] فمخاوف الخليج ليس من الاتفاق ولكن من الشكوك التي تدور حول فحوى هذا الاتفاق خاصة في حالة الاستجابة الأمريكية للمطالب الإيرانية، فمفاوضات أمريكا مع إيران هي عبارة عن اعتراف بمكانة إيران الإقليمية وهذا يعني قبول الولايات المتحدة بمبدأ التفوق الإيراني،[4]كما أن هذا الإتفاق سينبثق عنه رفع العقوبات الاقتصادية على إيران والذي من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ثلاث إيجابيات:

1-يسمح لإيران بزيادة صادرات النفط بالتالي الإيرادات.

1- حامد بهاء عبد الواحد فضل المولي، مرجع سابق، ص.72

2-خالد جويعد أرتيمة العبادلي، مرجع سابق، ص.133

3- عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق.

4- المرجع نفسه.

2-يسمح للبنوك الإيرانية بالانضمام إلى نظام تحويل الأموال للتجارة والاستثمار.
3-يسمح للسلطات الإيرانية (وحتى بعض الأفراد الإيرانيين والشركات) بالوصول إلى الأموال الأجنبية المجمدة في الخارج.

كل هذا من شأنه أن يشكل رافعة للاقتصاد الإيراني وبالتالي تحديث قطاع الطاقة وهذا ما سيكون له تداعيات إقليمية، وبالتالي الزيادة في التباينات الخليجية في التعامل مع طهران، حيث أنها تتوقع أن تقوض أولويات العلاقات الثنائية (قطر، سلطنة عمان، الكويت) أو التجارية مع الإمارات نهج دول مجلس التعاون الخليجي الجماعي تجاه إيران، وهنا من المحتمل إختراق إيران للأسواق الخليجية.[1]

بالاتفاق النووي نستطيع أن نقول إننا أمام إحتمالية ظهور نظام إقليمي ثنائي القطبية النووية في حال نجاح إيران في إمتلاك السلاح النووي، وثانيهما تفاقم صراعات الهيمنة الإقليمية بين إسرائيل وإيران الساعية للتحالف مع ما يسمى بمحور عربي/ سني على قاعدة العداء لإيران باعتبارها قوة داعمة للإرهاب، وبين إيران ومشروعها للتوسع والنفوذ في الوطن العربي،بهذا المعنى نستطيع القول إنه إذا ما استمرت الأوضاع على ما عليه فإن دول الخليج ستبقى مجرد أطراف في نظام إقليمي يسيطر على مركزه تلك الأطراف، بما في ذلك توسيع مشروع الاختراق، ومعنى ذلك أن دول الخليج معرضة لحزمة من التهديدات المكثفة، تهديدات نووية وعسكرية وتهديدات تتعلق بالهوية، إضافة إلى تزامن التهديد الإيراني مع تصاعد الخطر الإرهابي.[2]

من المؤشرات الأخرى علي تزايد الخطر الإيراني هو أنه في الأونة الأخيرة تزايدت مؤشرات السلوك "التدخلي" الإيراني تجاه بعض دول مجلس التعاون الخليجي -لاسيما بعد توقيعها للاتفاق النووي مع مجموعة (5+1)- والاستفزازي أحيانا أخرى، ويكفي للدلالة على ذلك الاشارة لبعض التصريحات الرسمية من أهمها تصريح "يحي رحيم صفوي"

[1]-ناصر التميمي، "عودة إيران الي أسواق الطاقة: الفرص والتحديات لدول مجلس التعون الخليجي"، مركز الجزيرة للدراسات، 7 ديسمبر 2015، نقلا عن:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/12/201512173036929333.html

[2]- محمد السعيد إدريسي، "البرنامج النووي الإيراني والتوازن العسكري الاستراتيجي في الخليج والعالم العربي"، مجلة أراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 88، 2012)، ص.22

المستشار العسكري والمرشد الأعلى للثورة الإيرانية "على خمنائي"، من أن : "حدودنا الغربية لا تقف عند شلمجة على الحدود العراقية غرب الأهواز بل تصل إلى جنوب لبنان" وهذه المرة الثانية التي يبلغ نفوذها سواحل البحر المتوسط، فالدول الخليجية والعربية عموما هي التي ستدفع ثمن هذا الاتفاق، ويبدوا المثال الأبرز والأحدث في هذا المقام إقدام السلطات الرسمية الإيرانية على إتخاذ إجراء أحادي الجانب، عبر السماح لشركات محلية بتوسيع أنشطة عمليات الاستكشاف في حقل "الدرة" النفطي، الذي تشارك فيه مع كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، وهو ما هدد بتجديد النزاع حول هذا الإقليم واندلاع أزمة سياسية بين الكويت وإيران، كما أن وزير خارجية البحرين "الشيخ خالد بن أحمد أل خليفة " ذكر بأن بلاده ضبطت كميات من المتفجرات المهربة عبر زوارق بحرية قادمة من إيران كانت كافية لإزالة مدينة "المنامة" من الوجود، وهذا ما عكس الازدواجية بين خطابها السياسي وتصرفاتها على أرض الواقع.[1]

المطلب الثاني: التهديد الإرهابي للخليج (داعش).

تعتبر ظاهرة الإرهاب من الظواهر الأكثر خطورة التي يشهدها عالمنا المعاصر، وذلك بحكم أنها ظاهرة عابرة للحدود، حيث أنه لا يكاد يمر يوم إلا ويسمع فيه عن قيام فرد أو جماعة بأحد الأعمال الإرهابية، والتي تبعث الرعب والفزع وتخل بأمن وسلامة المرافق العامة التي تستقيل ملايين البشر في شتي أنحاء المعمورة، فهو موضوع حساس وفضفاض لا يمكن حصره ضمن إطار محدود،[2] وبما أن دول الخليج تعيش في إطار إقليمي تعاني دوله في أغلبها من أزمات بنيوية، والتي تخلق مشاعر شعبية جامحة للتهميش، فهناك أوضاع إقتصادية مزرية، إضافة إلى سوء الإدارة والتخلف والفساد والقهر والاستبداد وغياب الدمقراطية، مع غياب الأنظمة السياسية الفاعلة والعدالة الاجتماعية، وفي مجتمع يسوده كل ذلك لا بد أن تكون الثورة هي الإفراز الطبيعي لتلك الأوضاع، [3]

---

[1]-محمد بدري عيد، مرجع سابق، ص، ص. 4، 5

[2]-أحمد بوحنيفة بوعلي، "سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، دراسات مقارنة بين الجزائر ومصر"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة دالي براهيم-الجزائر-، 2010)، ص، ص. 1، 2

[3]-قاسم أسماء أمينة، "التوجيهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة 2003 -2014"، (رسالة ماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة،2015)، ص، ص. 230، 239

ولقد كانت الثورات العربية محاولة لتحرير هذه الشعوب نفسها دون اللجوء للسلاح، [1] ولكن على العكس ما كان متوقع فقد أدى ذلك إلى تفكك المجتمعات وانهيار السلطة الأخلاقية للدولة والعودة إلى الأشكال الأولية للتعبير عن الهوية، ومثل هذا الوضع خلق جاذبية لنموذج الدولة الإسلامية "داعش"، وأصبح نموذج للوعي الشعبي السلبي ولحالة المجتمعات العربية والمسلمة،[2] فقد أتاحت حالة الفوضى والانقلاب الأمني سهولة تحرك هذه التنظيمات الجهادية والمقدرة على نقل السلاح بكل أريحية ، وكمحصلة فقد كان الربيع العربي مكسبا لحركات الإسلام السياسي.[3].

الفرع الأول: تعريف الإرهاب: «Terrorist»

تعددت تعريفات الباحثين لمصطلح الإرهاب ضمن تراث التحليل الإستراتيجي للعلاقات الدولية، فلا يوجد هناك تعريف واحد متفق عليه بين الباحثين، فهناك من ركزوا على الجوانب المفاهيمية والاستراتيجية ويمكن تعريفها كما يلي [4]

1-المعني اللغوي للإرهاب:

المعاجم العربية القديمة لم تذكر كلمة الإرهاب، ولكن عرفت الفعل (رهب، يرهب، رهبة ورهبا، أي خافه) ولم يظهر لفظ الإرهاب إلا حديثا، [5] ولقد أطلق مجمع اللغة العربية في معجمه "الوسيط" على الإرهابين وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية، [6]كما ولقد صار اتفاق على كثير من صور الأعمال

1-طارق عثمان، "ثورات وثورات مضادة: في تحولات النظام الإقليمي العربي"، مركز الجزيرة للدراسات، 26 أوت 2014، نقلا عن:
http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/08/2014826102841262618.html

2-ظافر محمد العجمي، "دول الخليج والانهيار في الجوار الإقليمي"،17 سبتمبر 2014، نقلا عن:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/09/201491795123701386.html

3-طارق عثمان، مرجع سابق.

4-حمد بن أحمد آل راشد، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012)، ص.12

5-جميل حرام يحي الفقيه، "مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، دراسات يمنيه"، THESIS.univ-biskRA.Dz[5]

6-عبد العزيز الدوري وآخرون، الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، ط1، (مركز دارسات الوحدة العربية: بيروت، 1989)، ص .21

الإرهابية مثل (الاغتيال والتعذيب واختطاف الرهائن واحتجازهم، وبث القنابل والعبوات الناسفة، واختطاف وسائل النقل وتفجيرها، وتلغيم الرسائل).[1]

2-التعريف الفقهي للإرهاب:

يعرفه "دانيال باب"(Daniel Papp) بأنه " استعمال وسيلة متطرفة من قبل عناصر المجتمع الدولي الذين يجدون أنفسهم قادرين على التأثير على الأحداث بالطريقة التي يأملون... فالإرهاب وسيلة عنف تستخدم من قبل الفاعلين من غير الدول ضد سلطة الدولة "

يعرفه "فؤاد علام" بأنه " عمل أو فعل يصدر من فرد أو مجموعة أفراد ضد أي فرد أو ضد المجتمع لأغراض سياسية [2].

الفرع الثاني: الخلفيات التاريخية لظهور تنظيم داعش.

لقد صنعت هجمات الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب في 11سبتمبر بيئة مواتية لظهور تنظيم التوحيد والجهاد بقيادة "أبي مصعب الزرقاوي"، والذي تحول فيما بعد إلى تنظيم القاعدة في وادي الرافدين وأعلن ارتباطه بتنظيم القاعدة الأم، وهذا الانتقال حصل بفعل ثلاث عوامل : العامل الأول هو احتلال بلد رئيسي في العالمين العربي والإسلامي عمق من المشاعر العدائية، وأنعش العقيدة الجهادية لمواجهة الهيمنة الغربية، ثانيا فاحتلال العراق أحدث تغير في الموازين الجيوسياسية، وأطلق حرب بالوكالة بين القوي الإقليمية التي سعت لمليء الفراغ أو لحماية نفسها من أثار الاحتلال، ثالثا احتدام الصراع الطائفي (السني ،الشيعي) في المنطقة، مما خلق بيئة مواتية للتيارات الأكثر تطرفا في القاعدة لتصنع موطئ قدم وتكتسب شرعية لوجودها [3]، واعتمد الزرقاوي في

---

[1]-محمد الهواري، "الإرهاب المفهوم، والأسباب وسبل العلاج"، موقع حملة السكينة، 12 فيفري 2011 نقلا عن:

http://www.assakira.com

[2]-حمد بن أحمد آل راشد، مرجع سابق، ص .41

1-حسن حارث، "السياسة الأمريكية تجاه تنظيم داعش"، سياسات عربية، (. د.ب: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 17، 2015)، ص، ص. 33، 34

بناء شبكته وتنظيمه إيديولوجيا وفكريا وفقهيا علي شيخه "أبي المهاجر دينار "، وعندما قتل الزرقاوي في 2006 ترك لحلفائهم أنظمة قوية ومتماسكة، بعدها تم الإعلان عن دولة العراق الإسلامية في 2006 وهي تضم عددا من المحافظات العراقية، بعدها تولى "أبو عمر البغدادي" و "حامد داود الزاوي" إمارة دولة العراق الإسلامية، وقد قتل في 19 جويلية 2010 ، بعدها في 16 ماي 2010 تم مبايعة "أبي بكر البغدادي الحسين" أميرا للمؤمنين، [1]وقد كانت الثورة السورية هي متنفسا لذلك التنظيم فتدخلت الدولة تحت مسمى "جبهة النصر "، وفي 9 افريل 2013 ظهر تسجيل صوتي "لأبي بكر البغدادي " يعلن فيه أن جبهة النصرة هي امتدادا لتنظيم الدولة في العراق، وعلى إثر ذلك أعلن اسم "الدولة الإسلامية في العراق والشام "،[2] وبدأ الصراع الطائفي في التعمق حينما التقى مع الصراع الجيو سياسي الإقليمي بين المحور الإيراني والسعودي والتركي وتم استثماره في الفوضى السورية،[3]في 10 يونيو 2014 كان وصول " الدولة الإسلامية " إلى الموصل هو شهادة الميلاد الحقيقية لهذا التنظيم، وبالتالي تم الاستلاء على موارد مالية ضخمة يقال أنها تعدت النصف مليار دولار، ناهيك عن إسقاط الحدود بين سوريا والعراق في أول تعد على الإطلاق على حدود " سايكس بيكو "، وتشير التقارير أن سقوط الموصل سببه هو اتفاق بين شيوخ العشائر السنية وقيادة التنظيم لتفضيلها له عوض المالكي وسياسته العنصرية،[4] وعلى هذا فداعش أصبحت تهديدا جديا فالموصل ببساطة تتوسط الدائرة الواصلة بين تركيا وإيران وسوريا وكردستان وتطل على دول الخليج مما يمنحها

---

[1]- حسن أبو هنية، "تنظيم داعش النشأة البناء الهيكلي والتمويل"،25 جانفي 2015، نقلا عن:

http://www.beirutme.com/?p=6975

[2]- "صعود تنظيم الدولة والحرب الدولية عليه"، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية،13 ديسمبر 2014، نقلا عن:

http://www.gulfstudies.info/ar/studies

[3]-حسن حارث، مرجع سابق، ص.35

[4]- "صعود تنظيم داعش والحرب العالمية عليه"، مرجع سابق.

أهمية استراتيجية، فهي مركز لدائرة كل من فيها أعداء ما يمنع استحالة تحالف الكل ضدها وعلى إثر ذلك وجدت مساحة متزايدة للنمو والتطور[1]

الفرع الثالث: مستويات تهديد داعش

1-تنظيم داعش يهدد النظام الجيوسياسي في الشرق الأوسط عبر إقامته لكيان سياسي توسعي علي ارض دولتين، واستقطابه لدعم لتنظيمات جهادية مماثلة وولائها في مصر وليبيا.

2-هو يتبني عقيدة تقوم على تبرير القتل بسبب هذه الانتماءات ويتوعد بالحرب الدائمة.

3-تركيبة داعش تتكون منحو 90 بلدا فارتباط هؤلاء المقاتلين ببلدانهم وبخلايا محتملة في تلك البلدان هو مصدر قلق.[2]

الفرع الرابع: المخاوف الخليجية من الدولة الإسلامية.

لقد وضعت دول مجلس التعاون الخليجي التنظيم " داعش " على لائحة الإرهاب فوضعها تنظيم داعش على لائحة خرائطها السوداء وراح يتوعدها بالغزو، ومن هنا نتصور تهديد داعش فيما يلي:

1-التهديد الطائفي:

إن الطائفية السياسية تخلع الدين من مكانه الأصلي في بناء العقل الأخلاقي القيمي لصبح أداة للنفود بأيدي أناس لا يتسمون بأدنى معاير التدين، والمخاوف الخليجية تتمثل في إمكانية تمدد عمل وفكر داعش الى أرضيها في ظل أعداد لا يستهان بها ضمن هذه التنظيمات، وهكذا تتحول الى مصدر تهديد لهوية الدولة الوطنية [3]، فمخطط داعش

1- المرجع نفسه.

2-حسن حارث، مرجع سابق، ص.36

3- أحمد الأزدي، "الطائفة السياسية والإرهاب وأثرهما على الامن الوطني والجماعي الخليجي"، 15 جانفي 2015، نقلاعن:

-http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/20151141342307163.html

هو تقسيم السعودية الى 5 ولايات، كما تخشى من تجنيد التنظيم للشباب، كما تخشى أن تتحول الحرب الداخلية في العراق إلي حرب بالوكالة بينها وبين منافستها في المنطقة (إيران) والتي تساعد الجماعات الشيعية في العراق، وأن يؤدي استهداف داعش للشيعية والمسحية في اشتعال وتأجيج الحرب الطائفية في داخل العراق. [1]

2-تهديد سوق النفط:

تخشى من تزايد وتيرة السوق غير الشرعية لبيع النفط العراقي الذي بدأته حكومة المالكي ثم أتبعته داعش، فالتقارير تؤكد أن هناك سوق متزايدة من النفط الذي يتم بيعه عن طريق داعش لأطراف دوليين مثل تركيا ونظام بشار الأسد بصورة غير شرعية، وهو أمر يضر بأحوال سوق النفط في المنطقة والعالم المعتمد على الصادرات النفطية كمصدر رئيس للدخل القومي. [2]

3-تهديد الاستقرار الخليجي بشكل مباشر:

نشر تنظيم داعش خريطة أسامها "دولة الخلافة الإسلامية في العراق والشام" وتظهر فيها دولة الكويت باعتبارها جزء من تلك المنطقة، [3] كما أن التنظيم تبني تفجيرات إرهابية راح ضحيتها عشرات المدنيين وأصيب المئات في كل من السعودية والكويت، ليتحول داعش من تهديد محتمل إلى خطر داهم، كما وتبنى تفجيرين إرهابين في المملكة العربية السعودية في جمعتين داميتين في 22 و25 ماي 2015 وتفجير في

[1]- أحمد أحمد أزدي، "داعش وأمن الخليج إرهاب وتهديدات متشابكة"،25 جانفي 2014 نقلا عن:

-http://www.studies.alarabiya.net/hot-issues/

[2]-المرجع نفسه.

[3]- أشرف محمد كشك، "تنظيم داعش وتأثيره علي أمن مجلس التعاون الخليجي"، مارس 2016 نقلا عن:

-http://www.derasat.org.bh/wp-content/uploads/2016/03/161-169.**pdf**

الكويت في 26 جوان 2015، وبعد سيطرته على الرمادي أصبح داعش مصدر تهديد مباشر لثلاث دول هي: (السعودية، الأردن، والكويت). [1]

وعليه فلقد أصبح الإقليم حول مجلس التعاون إقليم تظهر فيه سيولة سياسية بالغة التسرع، فقد تم في الجوار ما يمكن تسميته "عسكرة السياسة" ويدخل فيها لاعبون جدد، فهي أمام عدد من التهديدات بالغة الخطورة ومتغيرات مفتوحة النهاية، فهي تواجه اندفاعا من جانب النظام الإيراني بشكل متسرع وغير منضبط وغير مسبوق وتطلق هويات مفترسة شيعية لتقابلها هويات مفترسة سنية، وهذا ما يخلق حالة من عدم الاستقرار في الجوار الإقليمي، وخاصة أن هذا الطموح الإيراني يتزامن مع مجموعة من التحديات الداخلية لمجلس التعاون الخليجي، والتي تقف عائق أمام الوصول إلي تحقيق أهداف مجلس التعاون الخليجي، والمتمثلة في الوصول إلي الوحدة الخليجية، وما زاد الطين بلة هو ظهور تنظيم داعش مستغلا بدوره حالة الفوضى في الجوار الإقليمي الخليجي لتحقيق طموحاته في المنطقة، مهددا بذلك الكيان الجماعي الخليجي والإقليمي بشكل عام.

[1]--محمد بدري عيد، "داعش وأمن الخليج من تهديد محتمل إلى خطر داهم"، مركز الجزيرة للدراسات، 8 جويلية 2015، نقلاعن:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/07/201578113412585748.html

الـفـصل الـثـالـث

الأداء الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي

بعد 2011

يبدو أن محرك التطور قد بلغ مرحلة جدية وخطيرة في آن معا، لدرجة أنه بات يفرض نفسه على دائرة صنع القرار في كافة دول المجلس، باعتبار أنها لم تبقى خارج حدود المنظومة المتعاضدة حتى الآن بشكل غير متكامل، بل واقتحمت خاصرتها الركيكة من جهة البحرين، وتسللت من تفاصيل الملفات الاجتماعية والمذهبية والطائفية إلى نسيج الدول الأخرى، وهذه الملفات المتسارعة والمترافقة مع ملفات إقليمية ودولية غاية في التعقيد، ساهمت بفرض أداء دبلوماسي عسكري خليجي فريد من نوعه، والذي قد يؤسس لعهد جديد على صعيد العمل العربي الرسمي خلال هذه المرحلة، وربما هذا قد يرجع بالدرجة الأولى إلى حاجة دول المجلس المعبر عنها لأكثر من مناسبة لإيجاد صيغ جديدة للتكامل الجدي والحقيقي، بما يحقق ردة فعل منطقية وواقعية حيال كافة التطورات التي تشهدها المنطقة، وبالتالي حماية وجودها وكيانها الفريد، ولا شك أن التكامل على الصعيد الدبلوماسي يشكل أرقى أوجه ذلك التعاون الوثيق المنشود،[1] ومع تعاظم الأزمات التي يواجهها صانع القرار الخليجي، قررت هذه الدول الانتقال من مشهد المراقب إلى القيام بدور فاعل، على الأقل في الأزمات المحيطة بها جغرافيا والمؤثرة فيها بشكل مباشر، وقد تم رصد أربع أبعاد رئيسية في إدارة صانع القرار الخليجي لما يحيط به من أزمات، منها البعد الدبلوماسي والبعد العسكري والاقتصادي،[2] ويمكن رصد دور مجلس التعاون الجديد من خلال ما يقوم به في الأزمات العربية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل .

---

[1]– حسين عز الدين، "الحراك التاريخي ومستقبل سوريا ومجلس التعاون الخليجي"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 91، افريل 2012)، ص.20

[2]– أشرف عبد العزيز عبد القادر،"الدبلوماسية الخليجية في الأزمة الدولية"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 88، جانفي 2012)، ص.43

المبحث الأول: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة السورية.

يرتبط تفجير الصراع الأهلي الدائر في سوريا بالتحولات الإقليمية التي أعقبت الثورات العربية، وإن تحول الحراك الاحتجاجي والمناهض لنظام الأسد في سوريا إلى صراع أهلي، إنما تحكمه الانتماءات الطائفية والعرقية، مع صعود القدرات العسكرية لفصائل الجيش السوري الحر، وتلقيها الدعم العسكري واللوجستيكي من بعض دول الجوار مثل تركيا وقطر، في مقابل دعم إيران وحزب الله لبقاء الأسد، وهذا ما أدى إلى انهيار وتفكيك الدولة السورية وتدفق ما لا يقل عن 3.5 مليون لاجئ إلى دول الجوار وامتداد أثار الصراع معهم، ومن المرجح أن يستمر الصراع في سوريا لاسيما وأن نظام الأسد يستند إلى التحالف المتماسك بين النظام والطائفية والجيش وحزب البعث، بما يعزز قدرته على البقاء، كما أن المعارضة تحظى بدعم من أطراف إقليمية ودولية ماليا وعسكريا وسياسيا، ولدى بعضها خصائص القدرة على جلب المتطوعين من منطلق نصرة الدين والطائفية السنية، فضلا عن توظيفها لجرائم الحرب التي ارتكبها نظام الأسد بحق المدنيين في حشد ودعم الرأي العام لصالحها، بما يكفل فرص شبه متوازنة لفض الصراع، وذلك لاستمرار المواجهة دون أن يحقق أي منها حسما عسكريا،[1] ومن بين الجماعات المشاركة في الصراع السوري نجد:

1-لواء الأمة: وهي خليط من المقاتلين السوريين والأجانب تحت قيادة الجيش السوري الحري، ويتخذ من "معرة النعمان" محافظة أدلب مقرا له.

2-جبهة النصرة: مجموعة سورية متفرعة من تنظيم القاعدة، وصفتها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها منظمة إرهابية في أنحاء سوريا.

[1]-محمد عز العرب، "تحولات الصراعات الداخلية الملحة بعد الثورات في الشرق الأوسط"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ديسمبر 2015، نقلا عن:

http://www.oxfordresear chgroup.org.uk/sites/default/files/org20rcss20report.pdf.

3-حزب الله: مجموعة مسلحة تشكلت بتاريخ 1982 في جنوب لبنان، ومدعومة عسكريا وممولة من طرف إيران والنظام السوري، ويقاتل أكثر من 300 مسلح منها في حمص ومناطق في دمشق وريفها.

4-الحرس الثوري: أحد أركان القوة العسكرية في إيران ويشكل دولة داخل دولة، ومكون من قوة عسكرية تضم عشرات الآلاف المسلحة بمعدات متطورة،ويقاتل إلى جانب النظام السوري

5-دولة العراق الإسلامية: مجموعة مسلحة تزداد قوتها في الصحراء الغربية في العراق، تربطها علاقات وثيقة بجبهة النصرة. [1]

المطلب الأول: دوافع دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة السورية.

لقد كان التدخل الخليجي في الأزمة السورية مدفوعًا بعدة أسباب من بينها:

الفرع الأول: الدافع الإنساني.

لا يمكن للضمير الإنساني السكوت وهو يرى آلة القتل الضاربة تحصد أرواح الناس بشكل ممنهج، وهي تطالب بحقوقها الإنسانية المشروعة في الحرية والكرامة، وقد جاء التعامل الخليجي من هذا المنطلق في ثورات الربيع العربي، وهكذا موقفا من أحداث الثورة السورية، التي لم يتمكن نظام الحكم السياسي في سوريا التعامل معها بطريقة سريعة وإيجابية، من خلال إحداث اصطلاحات دعي إليها الناس بطريقة سلمية، واحتوائها ببرنامج إصلاحي مباشر، من خلال إجراءات سريعة تسمح بتغيير يتناسب مع التوجه الجديد الذي يسود المنطقة العربية، والذي يقوده شباب عابر للإيديولوجيات، وعدم قدرة النظام على ذلك نابع من اعتقاد النظام أنه صاحب الحق المطلق في حكم الشعب، كما أنه متعلق بحقيقة ثابتة وهي تتعلق بالحسابات الدولية وسط صراع إقليمي يعتقد أنه مستهدف، بحكم وجوده في خانة ما يعرف "بالممانعة"، متناسيا أن الممانعة بحد ذاتها لا

[1]-معتز سلامة، "رؤية لعلاقة جديدة مع الحياة والوطن والأخر والذات، التجديد الديني من المنظور السياسي"، آراء حول الخليج، (الامارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 104، فيفري 2016)، ص.85

تأتي إلا من خلال التحامه بهموم الناس والاستجابة لمطالبهم، وإذا لم يحدث ذلك ستكون الثورة هي النتيجة الطبيعية، ولذلك فإن أي رد عنيف ضد المطالبين بالحقوق الشرعية لابد أن يحرك الضمير الإنساني .[1]

الفرع الثاني: الدافع الثقافي.

ترى دول الخليج العربية أن التحالف السوري –الإيراني يدخل باب التحالف (الثقافي – الطائفي)، بينما تنظر سوريا إليه من باب اتفاق الرؤى ضد تحالف عربي يستهدف دول الممانعة المعادية للمصالح الأمريكية الإسرائيلية، وما يعزز التعامل الخليجي مع أحداث الثورة السورية، هو قناعة الطرف الخليجي بأهمية الباب الأول، فالبعد الطائفي يشغل العقلية السياسية الخليجية كثيرًا، والخوف من أي تحالف يقوم على أساس ذلك بين العراق وإيران ولبنان مدعوما من روسيا والصين. [2]

الفرع الثالث: الدافع السياسي.

ترى دول الخليج في التغيير السياسي في سوريا ضربة إستراتيجية قاسمة للمشروع الإيراني في المشرق العربي، لاسيما وأن دعم طهران للنظام السوري ساعد على تعميق النفوذ الإيراني في سوريا، وليس ثمة شك أن سوريا بعد تصاعد حدة المواجهة بين النظام وشعبه، وكأنها باتت ساحة صراع بين إيران ومعسكر ناقد من خصومها العرب. [3]

كما أن عودة روسيا كفاعل دولي مؤثر وهو ما بدى واضحا منذ بداية الأزمة السورية وتأكد مع الحملة العسكرية التي بدأتها روسيا في سوريا، والتي جاءت مفاجئة وغير متوقعة لدول الخليج العربي، وهذا ما يقلق دول الخليج، وذلك لما قد ينطوي عليه

---

[1]– عبد الواحد مشعل، "علاقة دول الخليج العربي مع أحداث الثورة السورية: الأبعاد والدلالات"، آراء حول الخليج، (الامارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 91، افريل 2012)، ص .26

[2]– المكان نفسه، ص.26

[3]– تقرير، "الثورة السورية: نحو المقاومة المسلحة وتأجيج الصراع الدولي"، مركز الجزيرة للدراسات، 6 مارس 2016، نقلاعن:

http://studies.aljazeera. ar/positionestimate net/ /2012/03/20123611110236729.html

الانخراط العسكري الروسي في سوريا من خطر التصعيد بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومخاطر الغارات الجوية التي بدأت روسيا شنها داخل سوريا، وهذا ما يؤثر على أمن و استقرار الخليج العربي، لأن زيادة الوجود الروسي في سوريا هو أفضل هدية تمنح للجماعات العربية لمساعدتهم على تجنيد المزيد من المقاتلين،[1] ونرى من التقارير الدولية أن بلاد مثل (العراق– اليمن– سوريا)، هي بلدان وضعها الاقتصادي متدني وهي تصنف ضمن الدول الفاشلة، ولكنها من جانب آخر ظاهرة معاكسة، وهي أن هذه الدول هي أكبر الدول في المنطقة يشمل مكونها على قطاع الشباب، لذلك فإن ظاهرة الإرهاب تجد لها بيئة حاضنة ودوافع إيديولوجية، حتى ارتفعت حوادث الإرهاب بين 2010 – 2011 حوالي ثلاثة مرات، كما أن أكثر المناطق دموية هي العراق وسوريا واليمن، ومعظم من ارتكبها هم مسلمون يقتلون مسلمون، والملفت أن هذه الاضطرابات محيطة بدول الخليج، كما أن وجود بعضها في تلك الساحات أمر ينذر بخطرها في المستقبل، مثله تماما تجنيد شباب من طوائف أخرى خليجية لأعمال إرهابية مضادة لمجتمعاتها، ولذلك فإن حل مشكلة الإرهاب (بمعناه العميق) لا يمكن حلها إلا من خلال حل المشكلة السياسية، إما حربا أو بالدبلوماسية.[2]

ومن ذلك فقد كانت الأزمة السورية كاشفة لتلك العلاقات التي تظم كل من روسيا وإيران، فلكل منها مصالح في هذه المنطقة تتلاقى أحيانا وتتقاطع أحيانا أخرى، "[3] لذلك فالمراقبين للوضع السوري يرون أن الحل في سوريا يبدأ من خلال إحداث شرخ بين طهران وموسكو،[4] ويظل تدخل إيران في هذه الأزمة ومحاولة حلها ليس مبررًا على الإطلاق، فهي ليست دولة جارة لسوريا، كما أنها فقدت سمعتها حين تدخلت في الشأن

---

[1]– نورهان الشيخ، "العلاقات الخليجية – الروسية: التحولات وتغير المصالح وموازين القوي"، آراء حول الخليج، (الامارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 102، ديسمبر 2015) ص.68

[2]– محمد الرميحي، "تأثير النفوذ الفوضى الأمنية في سوريا علي الأمن العربي والجوار"، آراء حول الخليج، (الامارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 98، جانفي 2015)، ص.61

[3]– أشرف محمد كشك، "ضروريات التقارب الإيراني–الروسي وتأثيره على دول الخليج"، آراء حول الخليج، (الامارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 103، جانفي2016) ص.87

[4]– سنان حتاحت، "التصعيد الروسي الأخير في سوريا: الدوافع والأهداف والمعوقات"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 103، جانفي2016)، ص.95

السوري بشكل علني، حيث تقاتل القوات الإيرانية إلى جانب قوات الأسد ضد أبناء شعبه، إضافة إلى ما يقوم به ذراعها العسكري "مليشيات حزب الله اللبناني " الذي ينفذ مذابح طائفية، كل ذلك يفقد أي مشروعية لإيران في الشأن السوري.[1]

الفرع الرابع: الدافع الاستراتيجي(المصلحي).

تبدو سوريا مكسبًا استراتيجيًا بالغ الأهمية لدول الخليج، نظرًا لما توفره جغرافيا من إطلالات مهمة على البر التركي، وإشراف إستراتيجي على لبنان، وتماس مع إسرائيل، فضلا عن نصف دائرة تطوق العراق وتتلامس معه في ثلثه النسبي، مما يشكل جدارًا مانعًا للجانب الإيراني في العراق، إضافتًا إلى تعطيلها للميزة التي تتمتع بها إيران حاليًا، عبر تطويقها للفضاء الخليجي من خلال البر الشامي (سوريا- لبنان)، وامتلاكها ساحات صراع بعيدة عن مراكزها الحيوية، الأمر الذي يعطيها مرونة وقدرة أكبر على المناورة والمساومة، ناهيك عن الأهمية الديموغرافية لسوريا، والتي يمكنها في حال انضمامها للكتلة الديموغرافية الخليجية أن تكون موازية للكتلة الديموغرافية الإيرانية. [2]

المطلب الثاني: موقف دول الخليج من الأزمة في سوريا.

كان التعامل الخليجي مع الثورة في هذه الأثناء إلى حد ما ملتبسا، و لم تكن هناك ردود فعل قوية على ما يجابه نظام دمشق في الداخل إلا نادرا، وكان ذلك سمة الموقف العربي بشكل عام في بدايات الثورة السورية، ولكن الموقف الخليجي اتجاه الأحداث في سوريا تطور، طبقًا لتطور موازين القوى بين النظام والثورة، وطبقا لعدد الضحايا من المدنيين الذين يسقطون بشكل يومي على أيدي قوات الأمن السورية، و في إطار تصاعد الضحايا من المدنيين، تولت دول الخليج سواء بشكل منفرد أو في إطار عملها كمنظومة

---

[1]- عبد العزيز بن عثمان بن صقر، "حل الأزمة السورية في مصب المجتمع الدولي"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 103، فيفري2016) ص.20

[2]- ممن طلال، "دول الخليج: تطورات ومستقبل الأزمة السورية"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 102، ديسمبر 2015) ص.96

طرح العديد من المخارج للأزمة السورية،[1] فالموقف من الأزمة السورية مر بثلاثة تحولات، تميز الأول بالدعوة إلى الإصلاح والحوار، ثم الثاني تقديم حل عربي، ثم نزع الشرعية عن الأسد ودعوته إلى التنحي والمطالبة بالتدخل الدولي وتسليح المعارضة،[2] حيث دعي "الملك عبد الله بن عبد العزيز" في 7 أوت 2011 النظام السوري إلى تحكيم العقل قبل فوات الأوان ورأى أن مستقبل سوريا بين خيارين لا ثالث لهما، إما أن تختار بإرادتها، أو أن تنجرف إلى أعماق الفوضى والضياع،[3] فالموقف الخليجي المشترك إزاء أي نوع من الأحداث خصوصا تلك التي تتعلق بزعزعة الاستقرار أي من دول المنطقة بإحداث تغيير فيها، يتميز بكثير من التمهل المشوب بالتردد والإحجام، فالمواقف القطرية شذت عن القاعدة العامة لسلوكها من خلال إتباع نهج الدبلوماسية الهجومية المملوءة بالمبادرات، سواء كان ذلك في إطار تفعيل دور الدولة الصغيرة، أو الاستحواذ على أدوار وأوراق كانت في المجال الحيوي لدول إقليمية وعربية أخرى، وساهم تطور الأحداث في سوريا بإعطاء الأسبقية للموقف "القطري"، التي بادرت في شهر جويلية 2012 إلى سحب سفيرها من دمشق وتبعتها باقي الدول بعد شهر، وتزامن ذلك مع إصدار بيانان من الكويت دعت فيهما إلى وقف القتال، ثم بيان مجلس التعاون الذي عبر فيه عن رفض الحل الأمني، وصاحب ذلك تعاطف الرأي العام في بلدان الخليج بقوة مع الانتفاضة السورية، والملاحظ هنا أن تغير المواقف الخليجية خاصة والعربية عموما، يأتي بعد ضغوط دولية، وخاصة بعد موقف واشنطن التي طالبت الدول العربية باتخاذ موقف حازم

---

[1]– أشرف عبد العزيز عبد القادر، "الموقف الخليجي تجاه الأزمة في سوريا: الأبعاد والدلالات والخيارات المتاحة"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 91، افريل 2012)، ص.16

[2]– عمر الحسن، "دول الخليج والأزمة السورية مستويات التحرك وحصيلة المواقف"، مركز الجزيرة للدراسات، 16 جويلية 2012، نقلا عن:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201262873127604373.html

[3]– معتز سلامة، "الحسابات المعقدة دول الخليج والأزمة السورية"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 98، أوت 2015)، ص.66

مما يحدث في سوريا،[1] وعلى ذلك فإن تعنت النظام كان العامل الرئيسي المسؤول عن تطور الموقف الخليجي، وقد تمثلت مواقف دول المجلس من الأزمة في ما يلي:

1-تأييد ودعم الخطة العربية لحل الأزمة في سوريا: هذه الخطة تم اعتمادها بتاريخ 22 جانفي 2012 بالقاهرة، وتضمنت العناصر الرئيسية التالية:

° ضرورة وقف كافة أعمال العنف لحماية المواطنين السوريين.

° مطالبة الحكومة السورية بالإفراج عن المعتقلين، وإخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.

° الاستمرار في دعم وزيادة عدد بعثة المراقبين من جامعة الدول العربية، وتوفير الدعم المالي والفني والإداري لهم.

° دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من تنفيذ مهامها.

2-قطع العلاقات الخليجية الدبلوماسية مع النظام السوري: وذلك من خلال سحب سفرائها من سوريا، كما أنها في فيفري 2012 قامت بطرد سفراء النظام السوري من أراضيها وبشكل فوري، وجاء ذلك بعد نفاذ الجهود العربية لحل الأزمة وحقن دماء الشعب السوري.

3-الدعوة لتزويد المعارضة بالسلاح: وقد جاء هذا الموقف بالآليات من جانب كل من قطر والمملكة العربة السعودية إضافة إلى مجلس الأمة الكويتي، فقد طالب رئيس الوزراء القطري "حمد بن جاسم آل ثاني" في تصريح له بتاريخ 27 فيفري 2012 المجتمع الدولي بتسليح المعارضة السورية بقوله:

" أعتقد أنه علينا عمل ما يلزم لمساعدتهم (المعارضة) بما في ذلك تسليحهم للدفاع عن أنفسهم ".

---

[1]- قاسم شاكر الفلاحي، "دور دول مجلس التعاون في الأزمة السورية"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 88، جانفي 2012)، ص، ص. 58، 59

4-طرح فكرة القيام بدور عسكري في سوريا: طرحت قطر خيار مشاركة الدول العربية في عمل عسكري في سوريا، وذلك على لسان رئيس الوزراء القطري "حمد بن جاسم آل ثاني" الذي قال في 7 فيفري 2012: " علينا أخذ زمام المبادرة لتوفير ملاذ آمن للمعارضين داخل سوريا، وعلى الدول العربية المشاركة في جهد عسكري دولي لوقف إراقة الدماء في سوريا، حيث أننا فشلنا في عمل شيء بمجلس الأمن، وأعتقد أن علينا محاولة عمل شيء ما لإرسال مساعدة عسكرية كافية لوقف القتال "

5-التمهيد للاعتراف بالمجلس الوطني للثورة: ثمة مبادرة جدية تبلورت في هذا الاتجاه، منها استضافة قطر اجتماعات مكثفة للمجلس الوطني السوري برئاسة "برهان غليون" لبحث توحيد الموقف بين فصائل المجلس، والاستعداد لمرحلة الاعتراف به ممثلا شرعيا وتمثيل سوريا في الجامعة العربية، كما أن الكويت أبدت رغبتها في أن يكون ممثلا للشعب السوري،[1] ولكن الموقف الرئيس لدول الخليج هو دعم الجماعات المسلحة الواقفة ضد النظام والمتوجهة للاقتتال معه من الخارج، وهذا المدخل أثبت تاريخيا قدرته على إسقاط الأنظمة (حالة أفغانستان والجهاد الأفغاني)، ولكنه لم يكن باستطاعته القضاء على النظام في دمشق لاعتبارات عدة، بحيث أن حرب الجماعات الجهادية حربا مذهبية متنافرة، خاضتها جماعات شيعية لا تقل ضراوة وحماسة عن تلك السنية المتطرفة دفاعا عن بقاء النظام السوري، كما إن هذا النظام ضمن قدرًا من التأييد الدولي والإقليمي الذي مكنه من استمرار مقعده بمجلس الأمن، خاصة دعمه المتواصل من طرف دولتان كبيرتان (الصين وروسيا)، ومن جهة أخرى ليس للقطب الآخر (الولايات المتحدة الأمريكية) أي حافز في تسريع إسقاطه في ظل تأويلات أمريكية مختلفة بعضها يعتبر الأسد الضامن الرئيسي للأمن الإسرائيلي، وهذا أدى بمجلس التعاون الخليجي لدعم الجماعات المسلحة ، وبالتالي جنوح الثورة عن مسارها كثورة ربيع، وانتعشت أفكار لدى

[1]-أشرف عبد العزيز عبد القادر، "الموقف الخليجي تجاه الأزمة في سوريا: الأبعاد والدلالات والخيارات المتاحة"، مرجع سابق، ص، ص. 17، 18

البعض أن سقوط النظام لا يعني سواء حلول نظام داعشي أو إخواني أو قاعدي وتعريض وحدة سوريا للخطر.[1]

المطلب الثالث: الإستراتيجية الخليجية لحل الأزمة السورية.

تمثل سوريا فرصة تاريخية لدول الخليج لتحيد إيران وتحيد طموحها التوسعي في الأوطان العربية، فتحرير سوريا يمنحها ويكسبها حليف عربي مهم مستقبلي تستطيع من خلاله مواجهة إيران، ورغم الخطوة المهمة التي قام بها أعضاء المجلس الخليجي، من خلال طردهم لسفراء النظام السوري، إلا أن دول المنطقة بحاجة ضرورية وعاجلة لدعم إستراتيجي مهم للثورة السورية، يعتمد على تغطية كل حاجات سوريا من الدعم المادي والسياسي للمنطقة العازلة، والدعم والتسليح الفوري للجيش السوري الحر، وتفعيل الضغوطات الدولية لتحقيق منافذ عبور للمدنيين وإغاثتهم، وتعزيز العقوبات الضاغطة على النظام، وتعد هذه أقرب الطرق لهزيمة إيران دون الدخول في تحالف دولي خطير أو ضربة عسكرية غير محمودة العواقب، وهذا بالفعل ما تنتهجه دول الخليج في تعاملها مع الأزمة السورية ليبقى الخيار العسكري مجرد احتمال.[2]

الفرع الأول: الحوار الإستراتيجي التركي –الخليجي.

إن مجلس التعاون الخليجي اكتسب خلال العقود الماضية مكانة مرموقة في الدبلوماسية الدولية، وذلك من خلال عقد الشراكات، والدخول في الحوارات الإستراتيجية مع عدد من الأقطاب الدولية، كالاتحاد الأوروبي والصين وروسيا والهند وتركيا، مؤكدة أن نهج الحوار والدبلوماسية والعمل السياسي الفعال هو أحد مسالك السياسة الخليجية لحل الأزمات العالقة،[3] وقد جاءت البداية الحقيقية لوضع إطار إستراتيجي للشراكة بين تركيا وإيران عبر سلسلة من الجولات الماراثونية التفاوضية التي بدأت منذ العام 2005،

---

[1]– معتز سلامة، "الحسابات المعقدة دول الخليج والأزمة السورية"، مرجع سابق، ص.67

[2]– مهنا الحبيل، "صراع واشنطن وطهران وموازين القوي في الخليج"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 88، 2012)، ص.40

[3]– تركي بن محمد بن سعود، "منتدى الخليج والعالم يناقش أهم التحولات العالمية والاقتصادية"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 88، 2012)، ص.40

ومن الأسباب المؤدية إلى هذا الحوار، هو حرص أنقرة على الاضطلاع بدور ملموس في الحفاظ على أمن منطقة الخليج، حيث تؤمن تركيا بأن تحقيق توازن إقليمي فاعل بمساعدة القوى الدولية الكبرى هو الصيغة المُثلى لأمن منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الجيواستراتيجية الكبرى، إلى جانب ذلك فإن هناك رغبة خليجية للاستفادة من الخبرات التركية الكبيرة، في مجال الصناعة العسكرية الدفاعية المتقدمة، وذلك بهدف تنويع مصادر تسليحها من جهة، وكسر احتكار الدول الغربية لهذا المجال الحساس، بالإضافة إلى تطابق وجهات النظر التركية الخليجية حول العديد من القضايا الإقليمية، مثل إدراك خطورة التهديدات الإيرانية للمنطقة، ودعم القضية الفلسطينية، والمطالبة بوقف أعمال العنف في سوريا، والتمهيد لعملية الانتقال السياسي، وذلك ساهم في تنسيق السياسات بين الجانبين.[1]

الفرع الثاني: التقارب الخليجي المصري.

إن العالم العربي هو المحيط الإقليمي الأوسع الذي يرتكز على الجهود الملخصة لأبنائه في تعزيز التكامل، فمنظومة التكامل العربي تشكل بنية حاضنة لمنظومة فرعية مثل مجلس التعاون الخليجي، ، وتظل ثقة مصر بأن هذه المنظومة تتكامل ولا تتعارض مع العمل العربي المشترك، لذلك غالبا ما نلاحظ انحياز مصر التاريخي لكل ما من شأنه أن يمس أمن الخليج ، ومن ثم كان لازما على الدول الخليجية الاعتماد على أمنها الذاتي من خلال التوجه لتعزيز التعاون العربي،[2] وفي كثير من الأحيان كانت مصر هي المكان الملائم الذي يناقش فيه الخليجيين مستقبل دولهم وتعاونهم، وذلك راجع إلى المصير المشترك بين الطرفين.[3]

---

[1]– سامية بيبرس، "الحوار الاستراتيجي التركي –الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج"،15 سبتمبر 2014، نقلا عن:
http://www.almrsal.com/category/tube

[2]– ناصر كامل، "ضروريات إقليمية تحديات تطوير مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي"، 5 مارس 2014، نقلا عن:

http://www.siyassa.org.eq/UI/InnerPrint.aspx?newscontentID=3528

[3]– أسماء الحسين وآخرون، "مصر والخليج يواجهان مصير واحد وخطرا تركيا وإيران"، 1 مارس2014، نقلا عن:
http://www.ahram.org.eg/newsPrint/265500.aspx

المبحث الثاني: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة اليمنية.

يعد موقع اليمن الموقع الأهم على قائمة المواقع الجغرافية للدول العربية ومن ثم العالم أجمع، فهو يتحكم تماما في ربط أسيا بإفريقيا، ولذلك فإن تثبيت أمن اليمن وتقويته يعد أمرًا حتميا على الدول العربية، ويحتل رأس قائمة الأولويات الأمن القومي العربي الشامل، باعتباره جزءًا لا يتجزأ من منظومة الأمن الوطني لكل دولة عربية، وهذا ما يفسر رغبة إيران في أن يكون لها موطئ قدم هناك، فاليمن تقع في جنوب شبه الجزيرة العربية في الجنوب الغربي من قارة آسيا، ويحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الساحل الشمالي لخليج عدن، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب ساحل البحر الأحمر، وتستعمل إيران الورقة الحوثية من منطلق تصورها أنه من الممكن استنزاف السعودية مع طول الوقت، باعتبارها حجر الزاوية لمنظومة الأمن والتعاون لدول الخليج، وذلك عبر إطالة أمد الصراع في اليمن.[1]

وعليه فإن الحقيقة التي يدركها الخليجيون والعالم أن اليمن يشرف على باب المندب وبحر العرب، وبموقعه الذي يشكل حزام أمن لدول الخليج البترولية، وبتاريخه وإمكانياته البحرية وثروته البشرية لا يجب أن يتفكك إلى دويلات وقبائل، ولو حصل ذلك ستكون هناك عواقب وخيمة، فهو يعد انفجار يحرق دول الجوار، ويمكن أن يثير مخاطر قد تمتد إلى خطوط الملاحة البحرية المزدحمة ويعرقل مرور السفن التي تَعبره –حوالي أربعة ملايين برميل يوميا من النفط–. [2]

الفرع الأول: نظرة شاملة على الصراع في اليمن.

منذ العام 2004 غرقت الحكومة اليمنية في مستنقع صراع أهلي لا يمكن الانتصار فيه عسكريا ضد الحوثيين، وهم مجموعة من الشيعة الذين يريدون إحياء مذاهبهم في محافظة صعده الشمالية، وكان للحرب ثمن باهظ غير متكافئ على غير المقاتلين حيث

---

[1]– محمود خلف، "دول الخليج وتحدي أمن الملاحة في الخليج العربي والبحر الأحمر"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 102، جويلية 2015)، ص .55

[2]– جاسم يونس الحريري، "اليمن وأمن البحر الأحمر"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 97، جويلية 2014)، ص.77

أسفرت عن أزمة إنسانية واسعة، فقد تم تشريد أكثر من 250 ألف شخص وتدمير بنية تحتية مدنية كبيرة، ثم إن الحرب لم تحَسن الأمن والاستقرار في اليمن، بل كانت على قدر أكبر من نقاط الضعف في النظام، وأضعفت الحكومة المركزية، وشجعت أطرافًا فاعلة أخرى مثل تنظيم القاعدة، بينما يعد أخطر تهديد يواجهه اليمن هو أزمته الاقتصادية التي أدت التكاليف المادية إلى التعجيل بها، حيث تطورت الأوضاع من سيئ إلى أسوأ في نوفمبر 2009، عندما انخرط جيش المملكة العربية السعودية في الصراع، مما أدى إلى تدويل ما كان مجرد نزاع داخلي، وعليه فقد كانت حرب صعده هي التحدي المتنامي للحركة الانفصالية الجنوبية التي تهدد السلامة الإقليمية اليمنية والحكومة اليمنية.[1]

1-أسباب الأزمة اليمنية:

هناك عدة أسباب أدت إلى قيام الأزمة اليمنية منها:

1-فشل في أداء مؤسسات الدولة: لم يكن اليمن من الدول التي تحقق نموا اقتصاديا يمكن أن يخفي التناقضات الاقتصادية، والتفاوت في مستويات المعيشة -كما في تونس ومصر -، بل تعد اليمن من أكثر الدول تعرضت للفشل في أداء مؤسسات الدولة، وكان هذا الفشل واضح على موقف اليمنيين من تنحي الرئيس صالح، إذ يشكل النظام السياسي الإطار الكلي المنظم لحياة الناس بجوانبها المختلفة، ولذلك فإن مدى رضا الناس باقتصادهم يؤثر على مدى تعلقهم بالنظام السياسي القائم، فلقد بلغت نسبة المؤيدين لتنحي الرئيس بين الذين وصفوا دخل أسرهم بأنه لا يغطي نفقات احتياجات العائلة، ويواجهون صعوبات في تغطية الاحتياجات، نحو 80% ونفس الشيء ينطبق على

[1]- كريستوفر بوشيك، "الحرب في صعده من تمرد محلي إلي تحدي وطني"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، افريل 2010، نقلا عن:

carnegieendowment.org/files/Yemen-AR.pdf

مستوى الأمن، فيشعر اليمنيين بأن مقر سكناهم غير مؤمنة، كلما كانوا مؤيدين لتنحي الرئيس. [1]

2-مشكلة المياه: بحيث تقع اليمن في منطقة جافة وشبه قاحلة في الشرق الأوسط، وهو يواجه بالفعل أزمة مياه حارة ترجع إلى ارتفاع عدد السكان والتنمية الزراعية الخاطئة، وعدم تطبيق القانون لتنظيم استخدام المياه في اليمن، فهو بلد يشهد أعلى نسبة من استنفاذ مصادر المياه في منطقة الشرق الأوسط، فاليمن ليس لديها أنهار وهي تعتمد على مياه الأمطار فقط. [2]

3-عانى اليمن من أزمة سياسية ومجتمعية شاملة ومركبة، ليس على مستوى النظام السياسي فحسب بل على مستوى العلاقة بين المجتمع والدولة، وتجلت في اغتراب الدولة والنظام السياسي في اليمن عن المجتمع، وعدم تعبيرها حقا وفعلا عن الفواعل الرئيسية القائمة في هذا المجتمع، ويرجع ذلك إلى مصداقية الأخذ بالنموذج الديمقراطي والاكتفاء بنقل الشكل دون المضمون، كما أنهم عجزوا عن نقل النموذج الغربي واستنباطه في بيئة يمنية، وكما أنهم عجزوا عن الحفاظ عن الكثير من القيم اليمنية مما أدى إلى ضعف كل من المجتمع والدولة [3].

وعلى إثر ذلك يمكن القول إن الأزمة في اليمن هي نتاج تراكم سنين طويلة من الفقر والفوضى واختلال الموازين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ووفرة السلاح، يضاف إليها اتساع رقعة الفساد وتردي الخدمات الأساسية وتدهور الأمن

---

[1]-فارس بريزات الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن، الدوحة، أكتوبر 2011، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نقلا عن:

http://arena.uio.no/publicasion/w96.htm

[2]-Necol Glasse، The water crisis in yaman: causes consequence and solutions global magority E-journal,1june2010

-https://www.american.edu/cas/economics/ejournal/upload/global_majority1_glass.pdf

_e_journal_1-

[3]-علي الدين هلال، "حالة الأمة العربية 2014 -1015 الإعصار من تغير النظم إلى تفكيك الدولة"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 435، ماي 2015)، ص38

واستمرار السلطة الجديدة في ممارسة الصور القديمة نفسها من الاستغلال، وكثرة الأطراف الداخلية التي تحرك الأزمة اليمنية من غير جماعة الحوثي. [1]

2-نشأة الصراع في اليمن:

حرب توحيد اليمن 1994،الصراع مع الحوثيين مند سنة 2004، الثورات العربية 2011،

3-أطراف الصراع:

أنصار الرئيس هادي الحوثيين، علي عبد الله صالح، المليشيات القبلية، اللجان الشعبية، أنصار الشريعة، الحراك الجنوبي.

4-قضايا الصراع:

تمدد الحوثين في المحافظات اليمنية والسيطرة على العاصمة صنعاء والسعي لاختراق عدن، وسعي الحراك للانفصال، والاختلاف حول مرور الأقاليم الفيدرالية وتوزيع عوائد الثروات النفطية.

5-تداعيات الصراع:

انهيار الدولة وتفككها، انهيار الجيش اليمني، سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية واختراقهم عدن، الأزمات الاقتصادية وتصاعد عدد اللاجئين [2]

[1]-ظافر محمد العجمي،"موقف دول الخليج من التطورات الراهنة في اليمن"، مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس 2015 نقلا عن:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/03/201532311247115799.html

[2]-محمد عز العرب، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الدور الدبلوماسي الخليجي في الأزمة اليمنية.

الفرع الأول: المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن (22 افريل 2011).

أدت احتجاجات سنة 2011 في اليمن إلى انقسام الجيش إلى قسمين، الأول موالي للرئيس عبد الله صالح بما في ذلك الحرس الجمهوري والأمن المركزي والقوات الجوية، والثاني القوات المناهضة لصالح وقائدها اللواء علي محسن الأحمر، وهذا التغير في موازين القوي جعل من الصعب على أي من الطرفين حسم المواجهة العسكرية لصالحه، واستمرت حالة الجمود هذه ما يقارب سنة، وهذه الحالة مهدت الطريق لتسوية توسط فيها مجلس التعاون الخليجي، وقدمت الوثيقة الخليجية خروجا مشرفا للرئيس السابق، بما في ذلك الحصانة القانونية وفي الوقت ذاته إزاحته من السلطة.[1]

الفرع الثاني: أبرز ما حققته المبادرة الخليجية.

° أسست المبادرة إلى نظرة مستقبلية لعملية انتقالية، وذلك بتأمين عملية شاملة تشارك فيها جميع أحزاب المعارضة ويمثلها رسميا أحزاب اللقاء المشترك.

° ظل البرلمان اليمني كما كان، فأثمرت الصفقة على مجلس وزراء موحد من 35 عضو مقسمين بالتساوي بين أعضاء المعارضة والموالين.

° عززت الصفقة إجماعا دوليا على الحاجة للتحول الديمقراطي في اليمن. [2]

° منحت الصفقة الحصانة للرئيس "علي عبد صالح" وحلفائه، ولكنها لم تشمل المعارضة، تاركة الباب مفتوح للنزاعات في المستقبل بين الطرفين.

مع ذلك فقد طرح انتقال السلطة في اليمن أسئلة هامة بحاجة إلى إجابة، وهو ما سيكون له أثار سلبية على أمن واستقرار الخليج، فتفاؤل المبادرة الخليجية بين السلام والعدالة

---

[1]–إبراهيم شرقية، "السلام الدائم رحلة اليمن للمصالحة الوطنية"، مركز بروكينجز ،الدوحة،7 فيفري 2013، نقلا عن: http://ww.brookings.edu/about/centers/doha.

[2]–المرجع نفسه.

أدت إلى ما يسميه " وجهان جالتونجر" (السلام السلبي) أو الغياب البسيط للعنف، ويمكن أن ينهار في أي لحظة لتحقيق السلام الإيجابي، كما أن تقوية السياسة اليمنية تناولت قضية العدالة فقط لأولئك الذين تأثروا بشكل مباشر بانتهاكات حقوق الإنسان، فكان التركيز على الضحايا وعائلاتهم.

الفرع الثالث: المبادئ التي تضمنتها المبادرة الخليجية.

تم دعوة الحكومة اليمنية والأطراف المعارضة اليمنية، ومن ضمنهم القيادات الشبابية التي أفرزتها الاحتجاجات التي تطالب بإقالة الرئيس "علي عبد الله صالح"، إلى الاجتماع في المملكة العربية السعودية تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي، وكانت المبادئ هي:

1-الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره.

2-أن يلبي الاتفاق رغبة الشعب اليمني في التغير والإصلاح.

3-إزالة مظاهر الفساد السياسي والإداري.

4-نقل السلطة بطريقة سلمية لتجنب وقوع اليمن في الفوضى والحرب الأهلية، وأن تلتزم كل الأطراف بإزالة مظاهر التوتر وأشكاله على الصعيد السياسي والأمني.

5-يحل الاتفاق على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها محل أي ترتيبات دستورية لمدة الفترة الانتقالية التي تم تحديدها بسنتين.

6-يسلم الرئيس صالح السلطة لنائبه عبد ربه منصور هادي، على أن يتم إجراء انتخابات رئاسية خلال سنتين.

7-تتشكل حكومة الوفاق الوطني مناصفة بين الطرفين برئاسة المعارضة لمدة سنتين.

8-تشكيل مؤتمر للحوار الوطني.[1]

[1]- علاء عبد الرزاق، "قراءة في المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن الأبعاد والدلالات"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 88، جانفي 2012،)، ص.55

9-يتم الاستفتاء على الدستور نهاية الفترة الانتقالية.

10-تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس" علي عبد الله صالح" ومن عملوا معه خلال فترة حكمه.

ولقد تولى مجلس التعاون الخليجي الإشراف على تنفيذ العملية السياسية بناء على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية من خلال الأمين العام للمجلس، والذي حضر أكثر من مرة للقاء بأطراف الأزمة، أو للمشاركة في فعاليات الحوار السياسي، كما قام المجلس بتعيين ممثل خاص منهم في صنعاء أسوة بممثل الاتحاد الأوروبي، وذلك لمتابعة ما يستجد على الساحة اليمنية، إلى أن يتحول الأمر في النهاية إلى التدخل المباشر في الصراع اليمني. [1]

الفرع الرابع: إشكالية المبادرة الخليجية.

1-إسقاط صالح: عقب ثورة سنة 2011 شرع المذكور في مد جسور التحالف مع جماعة الحوثيين، سعيا للانتقام ممن ساهم في إسقاط نظامه، والمتمثل في حزب الإصلاح وجناحه.

2-غضب شعبي: الكثير من المواطنين انخرطوا في الجماعة نتيجة سعيها الظاهر إلى تفكيك القوى التقليدي القبلية والدينية، التي يرون فيها عقبة أمام قيام الدولة المدنية.

3-انقسام الجيش: وهذا ما ساهم في انتصار الجماعة من خلال انضمام عسكري إلى صفوف الحوثيين، وانتصار مسبق للحوثيين بتخزين أسلحة في أماكن مختلفة من العاصمة، وتشكيل مدربون ومدروس وفق خطط وآليات عالية.

4-الأسباب الخارجية: وتتمثل في عدم استيعاب نتائج التوازن وأن النجاح كان للطرف الديني (جماعة الإخوان المسلمين)، ما أدى إلى ظهور تحالف دولي وإقليمي غير معلن

[1]- حمود ناصر القدمي، "مسارات الصراعات الداخلية في اليمن"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ديسمبر 2015، نقلا عن:

http://www.oxfordresear chgroup.org.uk/sites/default/files/org20rcss20report.pdf.

هدفه تقويض أنظمة ما بعد الثورات، وهذا ما ساهم في قوة جماعة الحوثيين (الشيعة)، كما أنه هناك استفزاز إيراني من خلال التغني بانتصارات جماعة الحوثيين وسقوط العاصمة صنعاء تحت قبضتها، حتى وصل الأمر إلى التصريح بأن صنعاء هي العاصمة العربية التي تسقط لتدور في فلك إيران.[1]

المطلب الثالث: التدخل العسكري الخليجي في اليمن.

حاولت دول مجلس التعاون الخليجي حل الأزمة اليمنية بكل ما أتيح أمامها من فرص، مستغلة التأييد العالمي والعربي لها في هذه المسألة، وبعد فشل الطرق الدبلوماسية والسياسية في حل الأزمة اليمنية لم يكن أمامها من خيار سوي التوجه للتدخل العسكري.

الفرع الأول: أسباب التوجه للخيار العسكري في اليمن.

1-التمدد العسكري للميليشيات الحوثية باتجاه العاصمة صنعاء في شهر مارس 2014 وذلك من خلال دخول المليشيات إلى عمران واحتلالها، وخاصة أنها لم تواجه مقاومة حقيقية في تقدمها نحو عمران وهذه الأخيرة تعتبر خط الدفاع الفعلي لصنعاء وسقوطها يعني أن الطريق إلى صنعاء أصبح مفتوحا، وفعلا تم إسقاطها في 21 سبتمبر واستيلاء الحوثيين على زمام السلطة الفعلية ومقرات الدولة، وبعدها حاولت الزحف نحو المدينة الجديدة، وفي أوائل شهر فيفري أعلن الحوثيين انقلابهم على السلطة الشرعية عبر حل البرلمان و تشكيل مجلس رئاسيا تحت سلطاتهم، وهذا ما أدى إلى هروب الرئيس صالح من صنعاء بعد فرض الإقامة الجبرية عليه ولجوئه إلى عدن لتنتقل المواجهة إلى عدن في أقل من شهر،[2]وهذا ما ولد ضغط على صناع القرار في السعودية وتعميق الشعور السعودي بالتهديد عند قيام الميلشيات الحوثية يوم 12 مارس باستعراض للقوة على الحدود مع السعودية كعمل استفزازي.[3]

---

[1]-المرجع نفسه.

[2]-مصطفي العاني، "الحسابات الإستراتيجية السعودية"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 97، جويلية 2015)، ص، ص. 45،46

2-معارضة جماعة الحوثيين للمبادرة الخليجية التي وقعت في نوفمبر 2011، وانسحابها من الحوار الوطني الذي اختتمت أعماله في جانفي 2014 معلنة رفضها لكل مقرراته، ثم جاء إعلانها عن الدستور في 8 فيفري 2015 والذي رفضته دول الخليج ودول عربية وغربية، ورسخ ذلك لدى قادة دول الخليج قناعة أن الحوثيين سيضربون عرض الحائط أي اتفاقيات سياسية، طالما يتصورون أن خلفهم حليف سياسي قوي وهي إيران التي تواجه اتهامات بدعمها للحوثيين.

3-تعاظم شبح الطائفية في اليمن، وهي تخشى أن يتحول هذا التوتر المحدود إلى دول مجاورة، وخاصة المنطقة الشرقية للسعودية، ليهدد شبح الطائفية استقرار المنطقة، فسيطرة الحوثيين على اليمن يجعل الصراع يتحول من سياسي إلى طائفي وتمدده إقليميا، نظرًا لوجود عدد كبير من الدول في المنطقة تعاني من تعدد عرقي وطائفي، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن بقاء الحوثيين سينقل الأزمة اليمنية لتصبح صراعا مفتوحا عابرا للحدود، ودول الخليج تقع في مرمى التهديد المباشر في حال سقوط اليمن. [1]

4-وترى السعودية في هذا التدخل وسيلة حسم لأكثر من ملف منها:

أ-محاولة وضع حد للتمدد الإيراني في المنطقة بشكل عام واليمن بشكل خاص، وإرسال رسالة بأن دول التحالف لن تقف كمتفرج على التمدد الإيراني.

ب-تزامن هذا التدخل مع المفاوضات الإيرانية، ومن ذلك فإن السعودية تحاول التأثير على المفاوضات النووية الإيرانية.

ج-التعبير عن قلقها من التقارب الأمريكي / الإيراني، والذي تري دول التحالف وعلى رأسها السعودية أنه سيكون على حساب نفوذها في المنطقة، ويقوي من الدور الإيراني في معادلة التوازن الإقليمي.

---

[3]- Léo Gehin, op.cit.

[1]-محمد فتحي،"القصة الكاملة لدول الخليج مع "عاصفة الحزم"، 26 مارس 2015، نقلا عن:
alnaharelarbi.com/ال-دول-لـ-الكاملة-القصة-يكتب-فتحي-محمد/?print

د-إثبات أن دول المنطقة قادرة على حماية نفسها بنفسها، واتخاذ الإجراءات المناسبة متي لزم الأمر، وأن الاتفاق على التسلح طوال السنوات الماضية لم يذهب سدى.[1]

5-الرد الخليجي جاء بعد استنفاذ صبرها من المفاوضات المباشرة وغير المباشرة، وحتى محاولة تهدئة الأطراف السياسية اليمنية، وذلك تجنبا لعدم انزلاق البلاد في أزمة عنف مدوية بسبب تردي الأوضاع.

6-تلبية طلب الرئيس اليمني، وحماية اليمن من عدوان جماعة أنصار الله الإرهابية.

7-محاولة الإجهاز على البنية التحتية للحوثيين، فتم استهداف قاعدة الديلمي، والشرطة العسكرية لقصر الرئاسة، وقيادة قوات الاحتياط في صنعاء.[2]

8-وقد جاءت تصريحات وزير الخارجية السعودي واضحة في رفض ما قامت به مليشيات الحوثيين في صنعاء، ثم جاء بيان وزير مجلس التعاون الخليجي الذي أعقب اجتماعهم في جدة، ليرفع بصورة واضحة ما يجري، مبرزا أن الدول الخليجية لن تقف مكتوفة الأيدي، لأن أمن اليمن جزءًا لا يتجزأ من أمن الخليج.[3]

الفرع الثاني: أهداف العملية العسكرية في اليمن (عاصفة الحزم).

1-إعادة الشرعية اليمنية وتمكين الشعب اليمني من إقامة النظام السياسي الذي تقبله الغالبية، ووقف الزحف الإيراني في الوطن العربي.[4]

---

[1]-أمل عالم، "الصراع السعودي الإيراني على اليمن: وجهة نظر يمنية"، مركز الجزيرة للدراسات، 29 جوان 2015، نقلا عن:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/201562581942634902.html

[2]-يوسف الديني، "رسالة السعودية بكل وضوح الجزيرة العربية خط أحمر: عاصفة الحزم ليست حرب بل ردع"، العرب الدولية، (لندن،العدد 1606، افريل 2015)، ص، ص. 12، 13

[3]-محمد جميح، "المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء"، سياسات دولية، (د.ب، مركز الدراسات الاستخراجية والدولية، العدد 11، نوفمبر 2014)، ص. 22

[4]-ظافر محمد العجمي، "خريطة الحرب في اليمن"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 97، جويلية 2015)، ص.63

2-وقف الانتهاكات المتواصلة لمليشيات الحوثيين في تدمير اليمن كدولة عربية ذات سيادة تتمتع بمؤسسات وطنية مستقلة بهدف تحويلها لمركز تهديد إقليمي.

3-القضاء على مصادر التهديد المسلح قرب حدود المملكة العربية السعودية بعد استيلاء الحوثيين على الأسلحة الثقيلة وصواريخ سكود من مخازن الجيش اليمني [1].

الفرع الثالث: الأطراف المشاركة في التحالف ضد الحوثيين.

1-دول مجلس التعاون الخليجي-باستثناء عمان-، (البحرين والكويت وقطر والإمارات) ترسل ما مجموعه سبعون طائرة لتوفير الدعم للجهود السعودية.

2-الأردن والمغرب، أرسلت كل منها ستة مقاتلات حربية.

3-مصر وباكستان والسودان، أعربت الدول الثلاثة عن استعدادها بالمساهمة في إرسال قوات برية للقتال ضد الحوثيين.

4-الولايات المتحدة الأمريكية، توفر الدعم اللوجستيكي والاستخباراتي للقوات التي تقودها السعودية. [2]

الفرع الرابع: بداية عملية عاصفة الحزم.

بتاريخ 26 مارس 2015 انطلقت عملية عاصفة الحزم، التي نفذها التحالف العربي لدعم الشرعية الدستورية بقيادة المملكة العربية السعودية، وذلك بطلب من الرئيس والحكومة اليمنية، وبدعم أممي قوي،[3] وقد استهدفت العملية العسكرية معاقل الحوثيين، بمشاركة الدول الخليجية جميعا باستثناء عمان، وذلك من خلال 158 طائرة مقاتلة في

[1]-صدقة يحي فاضل، "عاصفة الحزم وإعادة الأمل وردة فعل حازم وضروري على فعل إجرامي"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 97، جويلية2015)، ص.43

[2]-عبد الله بن أحمد آل خليفة، عاصفة الحزم وتوازن القوي الإقليمي، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 97، جويلية2015)، ص.53

[3]-يوسف جمعة الحداد، "دروس عام الحزم والأمل"، درع الوطن، (الإمارات: مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة، العدد 531، افريل 2016)، ص.3

أول يوم لعاصفة الحزم، من بينها 100 طائرة سعودية إضافة إلى ما يزيد عن 200 ألف مقاتل والكثير من الوحدات البحرية أهبة للاستعداد، وأسفرت الطلقات الجوية الأولي عن تدمير الدفاعات الجوية الحوثية بالكامل في صنعاء وقاعدة الديلمي، وبطاريات صواريخ سام وأربعة حربية بالعاصمة، دون أي خسائر في القوات الجوية السعودية، وشاركت الإمارات بثلاثين مقاتلة، والكويت بخمسة عشر، والبحرين اثنتي عشرة، وهكذا قطر والأردن والمغرب، بينما مصر وباكستان أكدت دعمها الكامل وقدرتها على المشاركة في أي خيار بري علي الأرض.[1]

الفرع الخامس: مخرجات عملية عاصفة الحزم.

1-استقلال القرار الخليجي، حيث قررت المملكة العربية السعودية بدأ العملية العسكرية بقرار ذاتي دون استشاراه للقوي الكبرى أو القوي الإقليمية في المنطقة.

2-الوفاق الخليجي والاتفاق على القضايا الكبرى وعدم تأثير الاختلافات في وجهات النظر عن القضايا الكبرى التي تخص المنطقة، والتزام الجميع بالعملية -باستثناء سلطنة عمان-.

3-ظهور التأثير الكبير للمملكة السعودية على صناعة القرار الإقليمي والدولي، حيث سارعت عشر دول بالانضمام لعاصفة الحزم ليلة انطلاقها دون تردد، مما خلق تحالف دولي عربي وخليجي وإسلامي مؤيد ومناصر للمملكة.

4-التأييد الشعبي الداخلي للمملكة العربية السعودية وداخل اليمن لموقف السعودية، بل إن عاصفة الحزم بدأت بدعوة الشعب اليمني وقيادته الشرعية.

5-وجدت عاصفة الحزم تأييد عالمي غير مسبوق، ما جعل قرار مجلس الأمن (2216) يمر دون **فيتو** (Vito)من أي دولة في وقت قصير، باستثناء امتناع تصويت روسيا على القرار.

[1]- يوسف الديني، مرجع سابق، ص، ص. 12، 13

6-أثبتت قدرة دول الخليج علي اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الوقت المناسب، وأن السعودية دولة تؤمن بحسن الجوار وليست دولة توسعية، وهدفها حماية المنطقة من التدخلات الأجنبية.

7-أثبتت أن المنطقة العربية ملك لشعوبها فقط وليست ساحة مفتوحة أمام الدول الإقليمية، وما حدث في اليمن لن يتكرر في دول أخري.

8-أثبتت أن التوجه للاتحاد الخليجي ضرورة دفاعية ملحة وليست مجرد ترف سياسي أو حالة من المواجهة الإقليمية، وأن العمل الخليجي الموحد هو في صالح الجميع وليس في صالح دولة دون أخرى، باعتبار أن المخاطر المشتركة ومواجهتها يتطلب العمل الخليجي الجماعي، وبالتالي تفعيل العمل العربي المشترك لأن ذلك يعد ضرورة وحتمية لتجنب المخاطر.[1]

9-خلقت عاصفة الحزم وقائع جديدة في موازين القوي ولأدوار اللاعبين ضمن الإقليم، كما ساهمت في ملئ جانب من الفراغ الذي سببه غياب أعمدة التوازن الإقليمي (مصر، العراق، سوريا)، نتيجة عوامل مختلفة (تداعيات الثورات العربية).

10-فرضت عاصفة الحزم على قادة المملكة إعادة التفكير في طبيعة تحالفاتها في الإقليم، فقد استثمرت في حلفاء انقلبوا عليها، كما هو الحال مع "علي عبد الله صالح " وآخرين اتخذوا مواقف حيادية وضبابية بخلاف المتوقع منهم (باكستان ومصر).

11-فقد الحوثيين جزء كبير من مقدراتهم العسكرية التي حصلوا عليها عند اقتحام العاصمة اليمنية واستيلاءهم على معسكرات الجيش ومخازن الأسلحة والذخيرة.

12-إعادة دول مجلس التعاون الخليجي مسؤولياتها عن اليمن واستقرار الدولة اليمنية، كما أدت الحرب إلى دعوة السعودية ودول المجلس إلى تحميل مسؤولية الأمن القومي الخليجي والعربي في منطقة حساسة في جنوب البحر الأحمر.

---

[1]- "عاصفة الحزم تأسس لنظام إقليمي جديد"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 97، جويلية 2015)، ص، ص. 10، 11

13-أكدت قدرة المجلس على اتخاذ أخطر القرارات، وهو قرار خوض حرب وقيادتها عبر تحالف دولي واسع، وليس من قبل قوات درع الجزيرة كما في حرب البحرين. [1]

14-نجح التحالف في الحفاظ على مؤسسات الدولة اليمنية ووجودها، كل هذا يحتسب ضمن نجاحات التحالف، "فـتسعين بالمائة" من اليمن حينما بدأت العمليات العسكرية كانت تقريبا في أيدي الحوثيين، ولكن في نهاية العملية عادت هذه الأراضي للنظام الشرعي، فهي غيرت الواقع الذي كان سائدا قبل بدايتها.

15-حدود المملكة العربية السعودية أصبحت آمنة والتهديدات انتهت.

16-أما في مجال الإغاثة فهناك تقدم مستمر وجهد كبير، حيث تصل المساعدات الإنسانية إلى صعده والتي تعتبر معقل للمليشيات، وإن الحل في نهاية المطاف هو حل سياسي، والعمل العسكري يوفر شروطا وأرضية تمهد لحل سياسي دائم وعادل [2].

17-رضوخ "علي عبد الله صالح" حليف الحوثيين إلى التفاوض، من خلال طلبه الحوار مع السعودية بحثا عن مخرج للأزمة. [3]

° ولكن ما يعاب أو يحسب ضد هذا التدخل العسكري هو عدم القدرة على إجراء حسابات دقيقة تتعلق بمواقف كل من روسيا والصين في هذه الأزمة، فالصين رغم توقيعها على قرار مجلس الأمن رقم (2216)، إلا أنها دعت إلى وقف الضربات الجوية التي تقودها السعودية، لأنها لا تريد للصراع في اليمن أن يعيق عملية التفاوض مع إيران بشأن الملف النووي. [4]

---

[1]-معتز سلامة،"قرار العاصفة وسيناريوهات الاستقرار في الخليج والعالم العربي"، آراء حول الخليج، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 97، جويلية 2015)، ص، ص. 91،92

[2]-أحمد عسيري، "العمل العسكري يوفر شرط وأرضية للحل السياسي"، درع الوطن، (الإمارات: مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة، العدد 531، ابريل 2016)، ص، ص. 79، 80

[3]-الزهراء عامر، "دعوة المخلوع صالح للحوار مع السعودية أمام حضوره رسالة ضعف أو قوة"، شؤون خليجية، (د ب، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد 65، افريل 2016)، ص، ص. 19، 20

[4]-أحمد أحمد جبريل،"السعودية والتدخل في اليمن بين الدوافع الداخلية والخارجية"، 4 مارس 2015، نقلا عن:
*http://www.**hadaracenter.com/pdfs**/*

ومن هنا نري أن دول الخليج علي الرغم من وجود الخلافات البينية والاختلافات في الرؤى والتوجهات، إلا أنها لم تقف جامدة تجاه أزمات منطقتها الإقليمية، بل سعت دائما إلى حلها، فدول المجلس بعد غياب أبرز القوي الإقليمية في المنطقة منها مصر وسوريا والعراق، وجدت نفسها أمام مسؤولية حماية الأمة العربية كافة وليس فقط الخليجية من التهديدات المحيطة بها. كما أنه في ظل ما تتعرض له المنطقة العربية من هجمات وأطماع خارجية، واستهداف دولي وإقليمي، خاصة في هذه المرحلة التي تتعرض فيها الدول العربية إلى متغيرات داخلية نتيجة أحداث الربيع العربي، فهذه المرحلة تتطلب المزيد من التلاحم بين دول الخليج لجسر الثغرات التي يتسلل منها أعداء الأمة تحت مسميات مختلفة، وذلك لنيل من الوحدة العربية، تحت دعاوي مزيفة، لذلك نجد أن المصير العربي مرهون بقوة العلاقة بين الدول الخليجية مع بعضها البعض، والدول الخليجية –العربية ، في ظل متطلبات العولمة وتوابعها الاقتصادية والسياسية وغير ذلك، وفي ظل هذا كله، يبقي المطلوب من دول الخليج القيام بدور جاد، خاصة في الأزمة السورية، هدفه مصلحة سوريا والشعب السوري قبل كل شيء، ورعاية مفاوضات جادة بين طرفي الصراع، دون اعتبارات فرض النفوذ، أو تحقيق المصالح التي تكون على حساب شعب لا يريد سوي الأمان.

خـــاتـمـة

من خلال تطرقنا لدراسة موضوع الدور الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي بعد سنة 2011، يلاحظ أن 2011 مثلت سنة عصيبة لمسيرة التعاون الخليجي، حيث واجهت هذه المسيرة تحديات كبيرة وشهدت أزمات عاصفة على نحو كاد يهدد وجودها كمنظمة تعاونية بين دول الخليج الستة الأعضاء فيها، وانطلاقا من ذلك وفي ضوء ما تناولته أوراقنا البحثية المقدمة من خلال ثلاث فصول رئيسية، يمكننا التوصل إلى العديد من الخلاصات والنتائج العامة من منظور تقيم دور مجلس التعاون الخليجي على مستوي تحقيق الأهداف التي يطمح للوصول إليها، وبالتالي تحقيق دور إقليمي فعال محفز لتحقيق هذه الأهداف.

فالملاحظ أنه رغم الإنجازات التي حققتها دول مجلس التعاون علي صعيد التعاون الجماعي المشترك، إلا أنه هناك مجموعة من العقبات التي مازالت تعترض بلوغ ذلك التعاون أعلي مراتب التكامل الإقليمي، بالرغم من أنها نجحت مؤخرا في الإنتقال من مرحلة إدراك المخاطر إلي مرحلة إيجاد أليات لمواجهة هذه المخاطر، وذلك بفعل التحديات الأمنية التي أصبحت تواجهها في المنطقة الإقليمية (إيران ، سوريا، اليمن، العراق) ، ومع ذلك يبقي أكبر معوقات التعاون الخليجي ممثلة في صعوبة دحض اعتقاد صانع القرار الخليجي بأن أمن الخليج مصلحة دولية ، ولابد من حمايته بقوة عسكرية أقوي من التجمع العسكري الحالي.

من الملاحظ أيضا وجود انشقاقات حول أولويات دول الخليج في ممارسة دورها الإقليمي، فهناك تناقض حول ممارسة هذا الدور، هل يذهبون إلى محاربة داعش أو احتواء الخطر المذهبي، فهناك تبابن خليجي –خليجي، أدي إلى وجود مشكلة في كيفية وجود مقاربة موحدة حول كيفية حل الأزمات الناتجة عن الربيع العربي، فلا توجد سياسة خليجية موحدة تجاه هذه الأزمات، وهذا ما أدي إلي إنحراف الدور عن مساره خاصة دوره في حل الازمة السورية والازمة اليمنية، ففي غالب الأحيان نلاحظ هناك وجود معارضة عمانية على أغلب القرارات التي يتم اتخاذها تجاه هذه الأزمات، فقد اعترضت علي قرار التدخل العسكري في اليمن، كما أنها عارضت قيام المجلس بتسليح المعارضة في سوريا، وهذا الموقف الأخير صعب من مهمة المجلس في إتخاذ مواقف موحدة لحل الأزمات

الماثلة أمامه، وهذا ما أثبت صحة فرضية أن خضوع التصورات والرؤي لمنطق تشاركي يكرس لمنظومة مستقبلية تؤسس لفاعلية دورها في جميع المجالات والعكس صحيح، والملاحظ في حالة دول مجلس التعاون الخليجي غياب التصور المشترك في العديد من القضايا المطروحة أمامه، وهذا ما أثر في قدرة المجلس علي القيام بدور إقليمي فعال وبالتالي تحقيق الاستقرار سواء كان علي المستوي الداخلي أو الإقليمي.

وفي ضوء هذه النتائج فقد تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي قد تؤدي إلي تحقيق أهداف مجلس التعاون الخليجي، المتمثلة في تحقيق الأمن والاستقرار، وبالتالي لعب دور إقليمي فعال يستجيب لتصوراته إذا تم وضعها في الحسبان من قبل صانع القرار الخليجي.

° لا يمكن تصور دور فاعل لمجلس التعاون الخليج في الإطار الإقليمي من دون أنتفق دوله علي إستراتيجية مشتركة لتحقيق هذا الدور، وهذا الهدف يتطلب أسلوبا تراكميا وعملا ثنائيا وسلوكا جماعيا بشكل رسمي وغير رسمي، ويشمل ذلك استكمال المؤسسات الخليجية المتصلة بتسوية النزاعات التي قد تنشأ بين الدول، وتحويل "قوة درع الجزيرة" إلى قوة رادعة وفاعلة، ودفع إجراءات التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء، من خلال منهج الوظيفية الجديدة الذي يقوم على التفاعل بين النخب والدول، وتنفيذ البرنامج المعتمد لقيام الاتحاد الخليجي والوصول إلي الوحدة.

° لابد أن تتجه دول مجلس التعاون الخليجي إلى دول الجوار الإقليمي، اليمن وإيران والعراق، بالإضافة إلى التعامل مع القضية الفلسطينية التي لاحظ تراجع دور مجلس التعاون الخليجي فيها خلال المرحلة الراهنة، والتهديدات التي تواجه سوريا، بالنسبة إلى اليمن فا من المهم دمجه في مؤسسات المجلس بشكل تدريجي، فهو جار مباشر ومهم، وتوجهه إلى نحو إتباع سياسة خارجية تتوافق مع السياسة الخارجية العامة لدول المجلس.

° من المهم أيضا تحقيق علاقات ودية بين إيران ودول المجلس، وذلك للتعامل مع احتمالات وجود تقارب إيراني –أمريكي، وهنا ينبغي عليها التفكير بشأن تحديد تصور

مناسب للعلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وإيران، من خلال السعي إلى التعامل بحكمة وروية مع إيران.

° من المهم أيضا تحديد الدور الذي ستمارسه كل دولة علي حدة ضمن الإطار الأمني، والذي يبدوا من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل تديره، ولكن السؤال المطروح هنا هو، هل التحالف الأمريكي الخليجي سيبقي معلما ثابتا في المشهد الإستراتيجي أم لا ؟، لذلك يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي أن تعمل على بناء قوتها الذاتية.

° من المهم أيضا تقوية الجهة الداخلية للمجلس، وتعزيز الديمقراطية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الخليجي، وهذا ما يكفل عدم إختراق هذه الجبهة من الخارج وتعزيز مبدأ الولاء والانتماء، وهذا ما يحقق بناء منظمة إقليمية ذات جبهة داخلية قوية صعبة الاختراق ويحسب لها ألف حساب قبل التفكير في الاعتداء عليها أو محاولة زعزعة إستقرارها.

° كما يجب أن تكون هناك رؤية إستراتيجية مشتركة في التعامل مع الدول ذات المصالح الدولية في هذه المنطقة والتنسيق فيما بينها لحل الأزمات التي تواجهها، لأن وجود رؤي وسياسات مختلفة بين دول المجلس كفيل بجعل المنظمة الإقليمية غير قادرة علي تحقيق أمال وطموحات شعوبها، فقد آن الآوان لنبذ الخلافات والتناقضات بين دول مجلس التعاون الخليجي والتصدي مجتمعين للمخاطر التي تواجههم برؤية واحدة، وإيجاد نموذج إقليمي جديد يحقق التعايش السلمي ويفعل من دور مجلس التعاون الخليجي، وهذا يتطلب منها إدراك للقضايا الإستراتيجية التي تقف علي المحك، إضافة إلي تبني عدد من الفرضيات المشتركة التي يمكن أن تضع المنطقة علي الطريق الصحيح نحو القرن الجديد، وتبقي عمليات توصيف هذه الفرضيات وتحديدها ، هي التحدي الذي يواجه مجلس التعون لدول الخليج العربية ، وقيادات دولة الأعضاء في حين تقف المنطقة علي مشارف فجر جديد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع المعتمدة.

أ-المراجع العربية:

1-الكتب:

1-بوقارة حسين، التكامل في العلاقات الدولية، ط 1، الجزائر: دار هومة للنشر، 2008.

2-جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط 1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

3-الحريري جاسم يونس، إشكالية النفود الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق-الربيع العربي، ط1 السودان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2014.

4-خليل حسين، موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2013.

5-دورتي جيمس وبالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة

-6-وليد عبد الحي، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.

7-الدوري عبد العزيز وآخرون، الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، ط1، مركز دارسات الوحدة العربية: بيروت، 1989.

8-شروخ صلاح الدين، منهجية البحث العلمي، د.ط، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع،2003.

9-الطيب محمد رفيق، العالم العربي والتحديات المعاصرة: نقد الذات وسبل الإصلاح، ط1، د ب: دار النفيس،2010.

10-علي عبيد نايف، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من التعاون إلى التكامل ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

11-قازان رضوان محمد، مجلس التعاون الخليجي، العوامل المحلية والإقليمية والدولية ودورها في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، ط1، بيروت: دار الكتاب الحديث، 2011.

12-كشك أشرف محمد، السياسات الغربية تجاه أمن الخليج، ط1، البحرين: مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والطاقة، 2014.

13-كيمب جيفري، " تأثير البرنامج النووي الإيراني في أمن الخليج"، د. محرر، الخليج تحديات المستقبل، ط1، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

14-محسن فهمي عبد القادر، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، ط1، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

15-محمود أبو بكر مصطفي، أحمد عبد الله اللحلح، مناهج البحث العلمي: أسس علمية، د ط، الإسكندرية: الدار الجامعية 2008.

16-مسعد نيفين وأحمد يوسف، حال الأمة العربية 2012 -2013، مستقبل التغير في الوطن العربي مخاطر داهمه، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

17-مصباح عامر، نظريات تحليل التكامل الدولي، ط 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

18-مطر جميل وهلال علي الدين، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983

19-يوسف حتي ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، لبنان: دار الكتاب العربي،1985.

2-الرسائل الجامعية:

1-أحمد بوعلي بوحنيفة، "سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، دراسات مقارنة بين الجزائر ومصر"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة دالي براهيم-الجزائر-،2010

2-آل راشد حمد بن أحمد، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012

3-آمينة قاسم أسماء، "التوجيهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة 2003 -2014"، رسالة ماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة،2015 ص، ص. 230، 239

4-بلقاسمي رقية، "التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم الساسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة،2011

5-بن سلمان بن سعد الدرمكي علي، "التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان1981-2012"، رسالة ماجستيرفي العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014 ص 103

6-جويعد أرتيمة العبادي خالد، "تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا -لبنان) 1979-2007"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2008

7-الحجاحجة صدام أحمد سليمان، "دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002-2010"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2011

8-دندان عبد القادر، "الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الإستمرارية والتغير 1991-2006"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2007.

9-ربيعي سامية، "آليات التحول في النظام الإقليمي-النظام الإقليمي لشرق آسيا-" رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 2008،.

10-الشمري عبد المحسن لافي، "مجلس التعاون الخليجي وتحدي الوحدة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

11-الشيخاوي سليم، "الوظيفة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي على ضوء التحولات الدولية الجديدة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001.

12-ظبيان غنام لمطيري وضحة، "دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003-2011"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2011.

13-عبد اللطيف العتيبي مناور، "الحراك السياسي وأثرها على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (2006-2012)"، رسالة ماجستيرفي العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2013.

14-عبد الواحد فضل المولي بهاء، مهددات الأمن الإستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي (2001 -2008)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم،2011.

15-عربي لادمي محمد، "التنافس التركي -الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط (1996-2014)"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2014.

16-عيساوة آمينة، "الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر-باتنة،2011.

17-فالح المطيري عبد الله، أمن الخليج والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2011.

18-الفيلكاوي عبد العزيز إسماعيل، "سياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيال التحديات الأمنية الإقليمية بعد احتلال العراق سنة 2003"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2014.

19-مبارك الرشيدي عايض، "القبيلة والدين وأثرهما في عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت خلال الفترة ما بين عامي (1991-2013)"، رسالة ماجستيرفي العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014.

20-محمد سمير عياد، "مستقبل النظام الاقليمي العربي بعد احتلال العراق"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2004.

21-مقروس كمال "دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية-اقتصاد دولي-، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2014.

22-المهري عبد العزيز، "التحولات السياسية في النظام الدول الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990،2000)"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الأدب، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

23-موراد خليفة، "التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية"، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2011.

24-الوافي آسيا، "التكتلات الاقتصادية والإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية -اقتصاد دولي-، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2007.

25-يحي سعاد، "تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والأثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة، من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2013.

3-المجلات والجرائد:

أ المجلات:

1-آراء حول الخليج، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 102، ديسمبر 2015.

2-آراء حول الخليج، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 103، جانفي 2016.

3-آراء حول الخليج، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 104، فيفري 2016.

4-آراء حول الخليج، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 69، جويلية 2015.

5-آراء حول الخليج، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 79، افريل 2011.

6-آراء حول الخليج، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 88، جانفي 2012.

7-آراء حول الخليج، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 91، افريل 2012.

8-آراء حول الخليج، الامارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 92، ماي 2012.

9-آراء حول الخليج، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 96، جوان 2015.

10-أراء حول الخليج، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 97، جويلية 2015.

11-آراء حول الخليج، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، العدد 98، أوت 2015.

12-الاقتصادي الخليجي، البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، العدد 24، 2013.

13-دراسات شرق أوسطية، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 08، مارس 2015.
14-دراسات، البحرين: مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، العدد 1، 2015.
15-درع الوطن، الامارات: مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة، العدد 505، فيفري 2014.
16-درع الوطن، الإمارات: مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة، العدد 531، افريل 2016.
17-درع الوطن، الإمارات: مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة، العدد 500، 1سبتمبر 2013.
18-دفاتر قانونية، ورقلة: المكتبة القانونية العربية، العدد 11، 2014.
19-رؤى استراتيجية، الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 7، جويلية 2014.
20-سياسات دولية، د.ب، مركز الدراسات الاستخراجية والدولية، العدد 11، نوفمبر 2014.
21-سياسات عربية، د.ب: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 17، 2015.
22-سياسات عربية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 18، نوفمبر 2015.
23-السياسة الدولية، مصر: مؤسسة الاهرام العدد 197، المجلد 49، افريل 2014.
24-السياسة الدولية، مصر: مؤسسة الاهرام، العدد 196، المجلد 49، افريل 2014.
25-شؤون خليجية، د ب، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد 65، افريل 2016.
26-العرب الدولية، لندن، العدد 1574، جويلية 2012.
27-العرب الدولية، لندن، العدد 1606، افريل 2015.
28-عمران، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 3، 2013.

29-المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: العدد 43، 2014.
30-المجلة العربية للعلوم السياسية، الإمارات: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، 2015
40-المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ،444 فيفري 2016.
41-المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 434، افريل 2015.
42-المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 435، ماي 2015.
50-المنارة، مصر: جامعة مؤتة، المجلد 14، العدد 2، 2008.

ب الجرائد:

1-العرب 7، يومية، العدد 2558، لندن، 201/05/14
2-عكاظ، يومية، العدد 16552، المملكة العربية السعودية،21 ديسمبر 2011
3-القدس، يومية، العدد 6826، قطر، 15جانفي2011،

4-المواقع الإلكترونية:

1-أبو هنية حسن، "تنظيم داعش النشأة البناء الهيكلي والتمويل"،25 جانفي 2015، نقلا عن:

http://www.beirutme.com/?p=6975

2-"الاتفاقية الدفاعية المشتركة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية"،28 ماي 2016، نقلا عن:

http://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1527&language=ar

إدريسي محمد السعيد، "البرنامج النووي الإيراني والتوازن العسكري الإستراتيجي في الخليج والعالم العربي"، 22سبتمبر2015، نقلا عن:
http://www.gulfmagazine.com/section/4546/

3-أزدي أحمد أحمد، "داعش وأمن الخليج، إرهاب وتهديدات متشابكة"، نقلا عن:

http://studies.alarabiya.net/hot-issues/

4-الأزدي أحمد، "الطائفة السياسية والإرهاب وأثرهما على الأمن الوطني والجماعي الخليجي"، 15 جانفي 2015، نقلاعن:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/20151141342307163.html

5-آل إبراهيم محمد بن طاهر، "السياسات العامة والحاجة إلى الإصلاح في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، 2 مارس 2012، نقلا عن:

https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=156&Itemid=384

6-"إيران عدو حقيقي او صديق خفي"، مركز الخليج للدراسات والبحوث الإستراتيجية،31 جانفي 2015 نقلاعن:

http://www.gulfstudies.info/ar/studies/

7-"الانتربول الخليجي خطوة جديدة في طريق العمل الأمني المشترك"، 28 نوفمبر 2014، نقلا عن:

http://www.alarab.co.uk/pdf/2014/11/28/p06.pdf

8-بالعشب حكيمة، "تحديات الهوية الثقافية في ظل العولمة"، 2015/04/01، نقلا عن:
http://www.aramthropos.com.

9-بريزات فارس، "الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن"، الدوحة، أكتوبر 2011، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نقلا عن:

10-بشارة عبد الله، "مستقبل مجلس التعاون الخليجي من التعاون إلي الاتحاد...أحلام القادة وأوهام الواقع"، ديسمبر 2014، نقلاعن:

http://www.df.ae/forum

11-البقمي منصور المرزوقي، "الإتحاد الخليجي: الخلفية التوقيت والتداعيات"، مركز الجزيرة للمراسلات، 2012، نقلا عن:

http://www.mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=669

12-بوشيك كريستوفر، "الحرب في صعدة من تمرد محلي إلي تحدي وطني"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، افريل 2010، نقلا عن :

carnegieendow**ment**.org/files/Yemen-AR.pdf

13-بيبرس سامية، "الحوار الاستراتيجي التركي -الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج"، http://www.almrsal.com/category/tube

14-التمامي سعود، "توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي: الخيارات والمحددات"، مركز الجزيرة للدراسات، 15 جانفي 2015، نقلا عن:

15-التميمي ناصر، عودة إيران الي أسواق الطاقة: الفرص والتحديات لدول مجلس التعاون الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، 7 ديسمبر 2015، نقلا عن:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/2015114

16-ثابت مريم، "توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي بداية خارطة عربية سياسية جديدة"،30/04/ 2016، نقلا عن:

http://archive.arabic.cnn.com/2011/hiaw/5/jordaan.golf/30/04/2016

17-جبريل أحمد أحمد، "السعودية والتدخل في اليمن بين الدوافع الداخلية والخارجية"، 4 ماي 2015، نقلا عن:

www.hadaracenter.com/pdfs/السعودية.PDF

18-جينكليز جاستين، "فهم السياسة الطائفية في منطقة الخليج"،2015، نقلا عن:
https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/761415/CIRSArabicSummaryReport7SectarianPoliticsInTheGulf.pdf

19-حسن إسلام خالد، "الخلافات الخليجية-الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل"، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/2015114125342702598.html

20-الحسن عمر، "دول الخليج والأزمة السورية مستويات التحرك وحصيلة المواقف"، مركز الجزيرة للدراسات، 16 يوليو 2012، نقلا عن:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201262873127604373.html

21-الحسين أسماء وآخرون، "مصر والخليج يواجهان مصير واحد وخطرا تركيا وإيران"، 1 مارس2014، نقلا عن:
http://www.ahram.org.eg/newsPrint/265500.aspx

22-خليل حامد، "مشكلة الهوية في الفكر العربي المعاصر"، نقلا عن:
http://www.ahram.org.eg/newsPrint/265500.aspx

23-الرافعي هاشم، "الثابت والمتحول 2015"، مركز الخليج لسياسات التنمية، نقلا عن:
http://bit.ly/1LpgZoH

24-الرميحي محمد غانم، مجلس التعاون العربي والمستقبل في المنظور الاجتماعي والثقافي، 9 فيفري، 2008، ص. 8 نقلاعن:

https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1909%3A2014-12-02-06-41-03&catid=145%3A2011-04-09-07-47-04&Itemid=75

25-الزياني محمد بن راشد، "الأنتربول الخليجي خطوة جديدة في طريق العمل الأمني المشترك"، نقلا عن:

http://www.alarab.co.uk/pdf/2014/11/28/p06.pdf

26-"سيناريوهات وخيارات الصعود الحوثي ومستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي"، 20 نوفمبر 2014، نقلا عن:

http://www.addalinews.com/mobnews/169225

27-شرقية إبراهيم، "السلام الدائم رحلة اليمن للمصالحة الوطنية"، مركز بروكينجز، الدوحة،7 فيفري 2013، نقلا عن:

http://ww.brookings.edu/about/centers/doha.

28-"صعود تنظيم الدولة والحرب الدولية عليه"، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية،13 ديسمبر 2014، نقلا عن

عالم أمل، "الصراع السعودي الإيراني على اليمن وجهة نظر يمنية"، مركز الجزيرة للدراسات، 29 جوان2015، نقلا عن:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/201562581942634902.html

29-عبد الله عبد الخالق، "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون" (الفهيجي 2012)، نقلاعن:

http://dohainstitute.org/release/ee7119ae-28f2-4495-8807-71cff25d1490

30-عبد ربه جمال، "دول الخليج والنووي الإيراني بين ثبات المبادئ وتغير المصالح"، مركز الجزيرة للدراسات، نقلاعن:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/201562982577907 02.html

31-عبد ربه محمد السعيد، "البرنامج النووي الإيراني والتوازن العسكري الاستراتيجي في الخليج والعالم العربي"، 22 سبتمبر 2015: نقلا عن:
http://www.gulfmagazine.com/section/4546/

32-العبدلي عمر، "مجلس التنسيق وليس التعاون تحديات الاتحاد أمام الدول الأعضاء"، افريل 2014، نقلا عن:
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/55451/

33-العتيبي سرحان، العولمة والشرعية ودولة الرفاه دول مجلس التعاون الخليجي، 18 جانفي 2015، ص_ص. 25 – 28 نقلا عن:
ttps://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view= article&id=2003:2015-01-18-08-59-27&catid=147:2011-04-09- 07-47-31-01-18-08-59-27&catid=147:2011-04-09-07-47-
34-عثمان طارق، "ثورات وثورات مضادة: في تحولات النظام الإقليمي العربي"، مركز الجزيرة للدراسات، 26 أوت 2014، ص 3 نقلا عن:
http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/08/2014826102841262 618.html

35-العجمي ظافر محمد، "دول الخليج والانهيار في الجوار الإقليمي"،17 سبتمبر 2014، نقلا عن:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/09/201491795123701386.html

36-العجمي ظافر محمد، "موقف دول الخليج من التطورات الراهنة في اليمن، مركز الجزيرة للدراسات"،23 مارس 2015 نقلا عن:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/03/201532311247115799.htm.

37-عز العرب محمد، "تحولات الصراعات الداخلية الملحة بعد الثورات في الشرق الأوسط، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية"، القاهرة، ديسمبر 2015، نقلا عن:

http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/sites/default/files/org20rcss20report.pdf.

38-علي خليفة الكواري، الخليج: الثابت والمتحول 2013، مركز الخليج لسياسات التنمية، 15اوت 2015 نقلا عن:
http://bit.ly/1dZikEv

29عيد محمد بدري، "الانتخابات الكويتية بين تواصل المسيرة الديمقراطية الاستقرار السياسي"، 12 اوت 2013، نقلا عن:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201373110162733491.html

40-عيد محمد بدري، "داعش وأمن الخليج من تهديد محتمل الي خطر داهم، مركز الجزيرة للدراسات"، 8 جويلية 1015 نقلاعن:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/07/201578113412585748.html

41-عيد محمد بدري، "قوة الخليج العسكرية بين التحالفات المؤقتة والآليات الدائمة"، مركز الجزيرة للدراسات، 18 مايو 2015، نقلا عن:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/2015518102279

42-عيد محمد بدري، "مستقبل العلاقات الخليجية -الإيرانية بعد الاتفاق النووي"، مركز الجزيرة للدراسات 2015 نقلا عن:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/10/201510410339837824.html

43-فتحي محمد، "القصة الكاملة لدول الخليج مع عاصفة الحزم"، 26 مارس 2015 نقلا عن:
alnaharelarbi.com/ال-دول-لـ-الكاملة-القصة-يكتب-فتحي-محمد/?print

44-القدمي حمود ناصر، "مسارات الصراعات الداخلية في اليمن، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية"، ديسمبر 2015، نقلا عن:
http://www.oxfordresear
chgroup.org.uk/sites/default/files/org20rcss20report.pdf.

45-قوي أبو حنيفة، "هندسة الأمن الخليجي في ضوء النزاعات الإقليمية والدولية، المركز الدبلوماسي"،8 ماي2015 نقلاعن:
http://www.rawabetcenter.com/archives/741

46-كريمي سوسن، "مستقبل مجلس التعاون الخليجي البعد الاجتماعي مستقبل المواطنة والهوية الخليجية"، 5-6 فبراير 2015، ص4، نقلا عن:
*https://www.**gulf**policies.com/index.php?...*
47-كشك أشرف محمد، "تنظيم داعش وتأثيره علي أمن مجلس التعون الخليجي"، مارس 2013، نقلا عن:
http://www.derasat.org.bh/wp-content/uploads/2016/03/161-169.**pdf**

48-لوير لورنس، "الدولة والهويات الطائفية في منطقة الخليج: البحرين والسعودية والكويت من منظور مقارن"، 2015، نقلا عن:

https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/761415/CIRSArabicSummaryReport7SectarianPoliticsInTheGulf.pdf

49-مبارك سعيد بسمة، "قراءة في رؤية عمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي"، مركز الجزيرة للدراسات، 8 جانفي 2014، نقلا عن:
https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/761415/CIRSArabicSummaryReport7SectarianPoliticsInTheGulf.pdf

50-محمد اليحيائي، "الإصلاح السياسي والديمقراطية في الخليج أربع مقاربات ممكنة ومطلوبة"، مركز الجزيرة للدراسات، 5 يوليو 2005، نقلا عن:
http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/07/20157591755757

51-مشواط عزيز، "أزمة الهوية في العالم العربي أزمة معني أو أزمة حظاره"، 30دسمبر 2011 نقلا عن:
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/5926-

52-مضر لمي وعطوان عباس خضر، "مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج قراءة للبيئة الإقليمية"، مركز الخليج لسياسات التنمية،4 مارس 2015، نقلا عن:

https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com

53-ناصر كامل، "ضروريات إقليمية تحديات تطوير مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي"، 5 مارس 2014، نقلا عن:

http://www.siyassa.org.eq/UI/InnerPrint.aspx?newscontentID=3528

54-هشام بشير، "تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية"، المركز العربي للبحوث الاستراتيجية ،19 نوفمبر 2015 نقلا عن:

http://www.acrseg.org/39601

55-الهواري محمد، "الإرهاب المفهوم، والأسباب وسبل العلاج"، موقع حملة السكينة،

http://www.assakira.co

56-يحي الفقيه جميل حرام، "مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام"، دراسات يمنيه،

THESIS.univ-biskRA.Dz

ب-المراجع الأجنبية:

1.GEHIN Léo, consel de coopération du golfu politique de puissance un trompe-l'œi ,février 2016

http ://www.grip.org/sites/grip.org/files/RAPPORTS/2016/2016-1.**pdf**

2.GLASSE Necol ,the water crisis in yaman : causes consequence and solutions global magority E-journal no,1june2010

https://www.american.edu/cas/economics/ejournal/upload/global_majority1_glass.pdf _e_journal_1-

الفـــهرس

الفهرس:

العنوان الصفحة

مقدمة عامة..... 2

1-مبررات اختيار الموضوع 4

2-أهداف الدراسة.....6

3-أهمية الدراسة.....7

4-الدراسات السابقة.....7

5-المشكلة البحثية.....9

6-حدود المشكلة.....10

7-فرضيات الدراسة.....10

8-أدوات التحليل 11

9-شرح الخطة 33

الفصل الأول: رؤية وتصورات مجلس التعاون الخليجي لأدواره في الإطار الإقليمي.....35

المبحث الأول: رؤية دول مجلس التعاون الخليجي لتطوير العمل الجماعي المشترك.....36

المطلب الأول: التحول من التعاون إلى الاتحاد.....36

الفرع الأول: دوافع وأسباب الدعوة إلى اتحاد خليجي.....37

الفرع الثاني: أهمية التحول نحو الاتحاد.....39

الفرع الثالث: معوقات تحقيق حالة الاتحاد الخليجي.....41

الفرع الرابع: متطلبات نجاح الاتحاد.....43

المطلب الثاني: الإصلاح السياسي في دول الخليج 44

الفرع الأول: الواقع السياسي في الخليج 44

الفرع الثاني: فرص الإصلاح السياسي.....45

الفرع الثالث: مقاربات الإصلاح السياسي في الخليج.....46

الفرع الرابع: تحليل حالة الدول والتقدم في مجال الدمقراطية والإصلاح السياسي.....48

الفرع الخامس: أهمية الإصلاح السياسي.....51

المبحث الثاني: إستراتيجية مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات.....54

المطلب الأول: تطوير المنظومة العسكرية الجماعية.....54

الفرع الأول: محددات مستقبل القوة العسكرية في الخليج.....54

الفرع الثاني: مكتسبات وإنجازات دول مجلس التعاون الخليجي في المجال العسكري.....55

الفرع الثالث: أسس القيادة العسكرية الخليجية الموحدة.....57

الفرع الرابع: الأهداف الأساسية للقيادة العسكرية الخليجية الموحدة.....57

المطلب الثاني: توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي 60

الفرع الأول: أنماط توسيع مجلس التعاون الخليجي.....61

الفرع الثاني: أهمية توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي.....62

الفصل الثاني: التحديات الجديدة التي يواجهها مجلس التعاون الخليج بعد 2011.....65

المبحث الأول: التحديات التي يواجهها مجلس التعاون الخليجي على المستوي الداخلي.....66

المطلب الأول: مشكلة الهوية والمواطنة 66

الفرع الأول: مفهوم الهوية.....67

الفرع الثاني: مفهوم المواطنة.....68

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في المواطنة والهوية الخليجية.....69

المطلب الثاني: الاختلافات في الرؤي والسياسات بين دول المجلس (خلافات خليجية/خليجية).....74

الفرع الأول: عدم توازن الرؤي في تحديد المصالح والتهديدات الأمنية.....75

الفرع الثاني: الخلافات الحدودية بين دول المجلس.....77

الفرع الثالث: الاختلافات في رسم السياسة الخارجية.....78

الفرع الرابع: الاختلاف حول رؤية وأداء المجلس لأدواره.....78

المبحث الثاني: التحديات التي يواجهها المجلس على المستوي الاقليمي.....79

المطلب الأول: امتداد النفوذ الإيراني جغرافيا ومذهبيا.....78

الفرع الأول: تطور العلاقات الخليجية –الإيرانية.....80

الفرع الثاني: الدور الإيراني في الأزمات العربية بعد الربيع العربي.....83

الفرع الثالث: البرنامج النووي الإيراني وأثره على أمن الخليج.....85

المطلب الثاني: التهديد الإرهابي للخليج (داعش).....90

الفرع الأول: تعريف الإرهاب.....91

الفرع الثاني: الخلفيات التاريخية لظهور تنظيم داعش.....92

الفرع الثالث: مستويات تهديد داعش.....94

الفرع الرابع: المخاوف الخليجية من الدولة الإسلامية.....94

الفصل الثالث: الأداء الاقليمي لمجلس التعاون الخليجي بعد 2011 98

المبحث الأول: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة السورية.....99

المطلب الأول: دوافع دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة السورية..... 100

الفرع الأول: الدافع الإنساني.....100

الفرع الثاني: الدافع الثقافي.....101

الفرع الثالث: الدافع السياسي.....101

الفرع الرابع: الدافع الإستراتيجي(المصلحي).....103

المطلب الثاني: موقف دول الخليج من الأزمة في سوريا.....103

المطلب الثالث: الإستراتيجية الخليجية لحل الأزمة السورية 107

الفرع الأول: الحوار الإستراتيجي التركي –الخليجي.....107

الفرع الثاني: التقارب الخليجي المصري.....108

المبحث الثاني: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة اليمنية 109

المطلب الأول: نظرة شاملة على الصراع في اليمن.....109

المطلب الثاني: الدور الدبلوماسي الخليجي في الأزمة اليمنية 113

الفرع الأول: المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن (22 افريل 2011) 113

الفرع الثاني: أبرز ما حققته المبادرة الخليجية.....113

الفرع الثالث: المبادئ التي تضمنتها المبادرة الخليجية.....114

الفرع الرابع: إشكاليات المبادرة الخليجية.....115

المطلب الثالث: التدخل العسكري الخليجي في اليمن.....116

الفرع الأول: أسباب التوجه للخيار العسكري في اليمن.....116

الفرع الثاني: أهداف العملية العسكرية في اليمن.....118

الفرع الثالث: الأطراف المشاركة في التحالف ضد الحوثيين.....119

الفرع الرابع: بداية عملية عاصفة الحزم.....119

الفرع الخامس: مخرجات عملية عاصفة الحزم.....120

خاتمة.....125

قائمة المراجع 129

الفهرس 147

ملخص الدراسة:

لقد تعرض المحيط الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي بعد سنة 2011 إلى مجموعة من التطورات الجديدة، والتي انعكست بدورها على أمن واستقرار دول المجلس، لتشكل تهديدا هائلا لأمن النظام الاستراتيجي، كما أن هذه الأوضاع الجديدة خلقت تحديات جديدة، سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي، لكن من حسن طالع دول مجلس التعاون الخليجي أنها أفلتت من طوق الانقلابات السياسية، التي اجتاحت غالبية جاراتها من الدول العربية، مع وجود بعض الاحتجاجات الطفيفة، ورغم ذلك فهي لم تسلم من تبعات تلك الانقلابات، ووجدت نفسها أمام تحديات من نوع آخر، أبرزها الخطر الإرهابي "**داعش**"، مع استمرار التهديدات الإيرانية في التوسع، خاصة بعد الوصول إلى اتفاق نووي مع مجموعة (5+1)، التي كانت له تبعات خطيرة على دول مجلس التعاون الخليجي، ومع بروز تلك التحديات. حاولت دول المجلس التصدي لها من خلال مجموعة من الاستراتيجيات والخطط، فقد أظهر الخليجيون حرصهم على احتواء الفوضى التي أحدثتها ثورات الربيع العربي في المنطقة، وذلك عبر بناء مجموعة من التصورات والرؤى الخاصة بالدور الإقليمي المطلوب لمواجهة هذه التحديات، وتمثلت تلك التصورات في دعوة السعودية إلى إقامة اتحاد خليجي، بالإضافة إلى سعي دول مجلس التعاون الخليجي إلى القيام بإصلاحات سياسية على المستوى الداخلي لكل دولة، وذلك سعيا منها إلى تطوير العمل الخليجي المشترك، كما أنها سعت إلى تطوير المنظومة العسكرية الجماعية ومحاولة توسيع مجلس التعاون الخليجي من خلال دعوة كل من الأردن والمغرب إلى الانضمام للمجلس. ولقد كان تدخله لحل الأزمات الناشئة في المنطقة العربية دليلا بارزا على سعي مجلس التعاون الخليجي للقيام بدور إقليمي فعال، خاصة وأنه حمل على عاتقه مسؤولية حماية المنطقة العربية من كل خطر، وذلك نتيجة تراجع أدوار أبرز اللاعبين الإقليميين من بينهم مصر وسوريا والعراق، وتجسد ذلك من خلال تدخله السياسي لحل الأزمة السورية، كما أنه قدم نموذج للتدخل العسكري العربي الناجح، من خلال تدخله العسكري في اليمن، بعد محاولة حل الأزمة اليمنية بالطرق الدبلوماسية، وإلى حد ما ساهم في تراجع الخطر الحوثي، وهذه الخطوة حسبت لصالحه عبر قيامه بدور فاعل في حل الأزمة اليمنية، على الرغم من فشله في حل الأزمة السورية .

Sammary of the research :

After the year 2011, the territorial environment of the Gulf Cooperation Council has been exposed to a series of developments and events which are considered as the result of the absence of democracy and the spread of corruption and marginalization of peoples. These events and new developments have had an impact on the security and stability of the Gulf countries to pose a tremendous threat to the security of the strategic system. These new situations have created new challenges both on the domestic or regional level but Gulf Cooperation Council countries have the chance to escape from the collar of political changes that swept the majority of their neighbors from the Arab countries, with some minor protests. Though they have not escaped from the consequences of these changes and found themselves in front of the challenges of a different kind; the most prominent threat is that of terrorism "Daash" with the continuation of Iranian threats to expand, especially after reaching a nuclear agreement with the group of (5 +1) which has serious implications for the Gulf cooperation Council (GCC) with the emergence of these challenges. The council's counties tried to face that through a set of strategies and plans and the Gulf countries have showed their eagerness to contain the chaos brought by the Arab spring revolutions in the region by building a set of perceptions and visions for the required regional role to face these challenges which consisted of inviting Saudi Arabia to establish a Gulf Union ,in addition to the pursuit of the Gulf cooperation Council (GCC) to carry out political reforms at the domestic level for each state and an effort to develop the Gulf joint action. As they sought to develop the collective military system and try to expand the Gulf cooperation Council by inviting Jordan and Morocco to join the Council. Its intervention to resolve emerging crises in the Arab region is considered as a clear evidence of the pursuit of the Gulf

Cooperation Council to carry out an effective regional role, especially since it carried a responsibility to protect the region from every risk as a result of the decline of the regional actors roles, including Egypt, Syria and Iraq, and it is reflected through its political intervention to resolve the Syrian crisis as it presented a model of the Arab military intervention through the military intervention in Yemen, after attempting to resolve the Yemeni crisis through diplomatic means and to some extent contributed to the decline of the Houthi's risk and this step was considered as its fruit beyond its active role in resolving the Yemeni crisis in spite of failing to solve the Syrian crisis.

University of 20 August 1955 Skikda

Faculty of Law and Political Science

Department of Political Science

The regional role of the Gulf Cooperation Council after 2011

Complety to Get Master in Political Science

Specialty: Regional studies in the international relations

Student: Rym Nemis

Supervised by: Mouhamed Zitouni

Jury number

A: faycel Boul jedri	Head	University of 20 August 1955–Skikda–
A: Mouhamed Zitouni	Supervior	University of 20 August 1955 –Skikda–
A: hamza sallem	Debated.discouvred	University of 20 August 1955 –Skikda–

Academic year: 1436/1437AH–2015/2016